# الجلسة السادسة عشر

# للّجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي

( الأربعاء ٨ من المحرم سنة ١٣٨٩ هـ ، الموافق ٢٦ من مارس سنة ١٩٦٩ م )

# بسم الله الرحمن الرحيم

# الاتحاد الاشتراكي العربي اللجنة المركزية

#### محضر الجلسة السادسة عشر

اجتمعت اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربي، برئاسة السيد الرئيس جمال عبد الناصر، وحضور السادة أعضاء اللجنة التنفيذية العليا، الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والثلاثين من مساء يوم الأربعاء ٨ من المحرم سنة ١٣٨٩هـ، الموافق ٢٦ من مارس ١٩٦٩م.

حضر السادة الأعضاء ، عدا:

## من السادة الأعضاء الأصليين:

۱ – إبراهيم زكى قناوى ۲ – إبراهيم سالم محمدين

٣ - د . أحمد السيد درويش ٤ - أحمد مصطفى عبد الآخر

٥ - أحمد موسى سالم ٢ - إسماعيل عبد الحميد الوكيل

٧ - إسماعيل عز الدين إسماعيل ٨ - السعيد أحمد البيلي

۹ - حسن طلبة مرزوق ۱۰ - حسن معاذ رميح

۱۱ – خالد محیی الدین ۱۱ – خمیس علی خمیس

١٢ - عباس محمود إبراهيم ١٤

١٥ - عبد العزيز شاهين الجنزوري ١٦ عبد الفتاح عبد الغفار

۱۷ – كامل عبد الجواد القاياتي ١٨ – كمال الدين محمد رفعت

# ومن السادة الأعضاء الاحتياطيين:

١ - الشيخ / أحمد حسن الباقوري

٣ - محمد سيد أحمد حسن

٥ - يوسف على أحمد

۲ - صلاح الدین أبو المحد طه
 ٤ - د. محمد عبد الوهاب شکری

#### السيد / الرئيس:

السلام عليكم، حدول الأعمال .. افتتاح الجلسة، ثم عرض موجز لأهم النقاط التي تتعرض لها تقارير السادة أمناء اللجان الدائمة للجنة المركزية ، والتي ستناقش في لجان المؤتمر القومي العام في دورته القادمة .

التقارير أظن وزعت على حضراتكم، وجزء كبير مما تحتويه هذه التقارير طرح في الاجتماعات الماضية بعد عرض التقارير من اللجان المختلفة .

اسمحوا لى قبل العرض للتقارير الخاصة بالسادة أمناء اللجان الدائمة للجنة المركزية، نطلب من السيد وزير الخارجية يدِّينا فكرة عن جميع التطورات السياسية اللى حصلت من آخر مرة اتكلم فيها لغاية النهارده، خصوصاً المذكرة الأمريكية اللى وزعت على الدول الأربعة .. اتوزعت امبارح .. وحت لنا امبارح، بيكون عندنا صورة بالنسبة للموضوع. والسيد وزير الخارجية، والسيد وزير الحربية حيتكلموا فى المؤتمر يوم الجمعة بعد الظهر. ولكن طبعاً بالنسبة لهذا الموضوع يمكن مايتقالش فى المؤتمر التفاصيل اللى يجب أن نُلِم بها احنا إلمام كامل .

السيد رياض .. اتفضل .

( وهنا تحدث السيد محمود رياض وزير الخارجية عن الاتصالات السياسية التي أجريت لمحاولة الوصول إلى حل سلمي للمشكلة، وموقف روسيا، وأمريكا، وفرنسا، وإنجلترا بالنسبة لتنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر في نوفمبر ١٩٦٧. ثم أشار سيادته إلى المشروع السوفييتي لتنفيذ هذا القرار، وكذلك النقاط التي تقدمت بما فرنسا كأفكار ، ثم إلى ورقة العمل الأمريكية التي تقدمت بما حكومة الرئيس نيكسون .

ولقد دارت مناقشة في هذا الموضوع اشترك فيها السيد الرئيس، وبعض السادة الأعضاء، وتناولت زيارة الملك حسين للقاهرة، وزيارة السيد وزير الخارجية، والسيد حسن صبرى الخولي

لبعض البلاد العربية. كما شملت المناقشة موضوع الجبهة الشرقية، واتفاقية الدعم، ومؤتمرات القمة .

وبعد أن انتهت المناقشة .. دعا السيد الرئيس، السيد أنور السادات " أمين لجنة الشئون السياسية " لتلاوة تقرير اللجنة ) .

#### السيد / الرئيس:

نسمع السيد أنور السادات .

#### السيد / أنور السادات:

بسم الله الرحمن الرحيم .. لقد حرصت اللجنة الدائمة للشئون السياسية في التقرير الذي أعدته للعرض على المؤتمر القومي العام بأن تضع الحقيقة كلها أمام المؤتمر .. الحقيقة بايجابياتها.. الحقيقة بأبعادها ومسئولياتها، فقد دلل شعبنا في أحلك الظروف أنه قادر وهو يملك – الحقيقة – أن يواجه كل التحديات، وأن يحتفظ بإرادته ، وأن يبدد بهذه الإرادة تراكمات الظلام التي تحاول القوى المعادية لحريته وتطوره أن تنشرها من حوله، لتقيد من حركته، وتضرب ثورته، وأن يخرج بهذه الإرادة من كل عنف الأزمات وشدتها، شامخاً منتصراً على كل صور العدوان ، مهما اختلفت أساليبها وتنوعت مصادرها .

وإذا كان بيان ٣٠ مارس قد استخلص من إرادة الصمود الشعبي .. ومن إرادة رفض الهزيمة .. والارتفاع على آثارها، برنامج عمل محدد له جانبان :

أولهما: حشد كل قوانا العسكرية، والاقتصادية، والفكرية، على خطوطنا مع العدو، لتحرير الأرض وتحقيق النصر.

وثانيهما : تعبئة كل جماهيرنا - بما لها من إمكانيات وطاقات كاملة - من أجل واجبات التحرير والنصر ، ومن أجل آمال ما بعد التحرير والنصر .

وكان المؤتمر القومى العام فى دورته العادية الأولى قد حرص على أن يخط لنفسه طريقاً واضحاً، فى سبيل تنفيذ ماالتزم به من حتمية المعركة مع العدو، مؤكداً أنه لا صوت يعلو فوق صوت المعركة، وأن المعركة لها الأولوية على ماعداها، وأن الاستعداد لها هو سبيلنا لتحرير الأرض وتحقيق النصر، وأن طريقنا لذلك هو النضال على كل الجبهات: السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والفكرية.

وإذا كانت الأيام في تعاقبها قد جاءت مصداقاً لما ارتآه الشعب من أن كل طريق إلى تحرير الأرض يبتعد عن طريق المعركة هو طريق مسدود، فقد كان أمام لجنتكم أن تضع بين يدى المؤتمر خطوات الحركة التي تحققت في جميع المجالات، مشيرة في المقام الأول إلى الجهد العملى الذي حققته قواتنا المسلحة من إيجابيات على طريق استكمال مقومات المواجهة المصيرية مع العدو، ومن قدرة على المبادرة، وعلى تحقيق

سياسة الردع الوقائي الذي يعتبر تكثيفها وتصعيدها هو المدخل والمنطلق الطبيعي لتحرك حتمي وقدري نحو المواجهة المصيرية والحاسمة مع العدو، لتحرير الأرض وتحقيق النصر.

وفى هذا الجال تعرض التقرير لتصاعد عمليات الصمود والمقاومة على كافة الجبهات، وملاحقتها للعدو حتى بلغت قلب الأرض التي يحتلها منذ سنة ١٩٤٨، وسرعة تلاحق هذه العمليات وامتدادها على اتساع الأرض المحتلة كلها، ذلك إلى جانب صور التحدى الكبير، والبطولة النادرة التي تمارسها جماهير الشعب الفلسطيني بشيوخه، وشبابه، ونسائه في الأرض المحتلة ضد العدوان، والاشتباكات العنيفة مع العدو الإسرائيلي التي أصبحت نمط الحياة اليومية لكل جندى من جنود جيش الأردن الباسل، ثم عمليات المقاومة الباهرة ضد العدو المحتل التي تمارسها منظمة سيناء العربية في صحراء سيناء، وتصعيد عملياتا، وتوسيع نطاق هذه العمليات لتشمل أرض سيناء كلها.

كل ذلك - كما يشير التقرير - دليل على ماتحقق من نمو فى القوة العربية .. وفى المقاومة العربية .. وفى الأمل العربي الذى أصبح يتزايد مع كل يوم، ويقترب يوماً بعد يوم. ويشتمل التقرير فى تفصيلاته على أبواب ثلاثة :

الباب الأول: يتناول التحرك السياسي الرسمي والشعبي.

والباب الثاني : يتعرض لتقييم كامل للآثار والنتائج الكبيرة التي حققها صمود الجبهة الداخلية لشعبنا .

والباب الثالث: يستعرض مراحل التقدم، والإيجابيات، والسلبيات فيما يتعلق بتنفيذ قرارات المؤتمر القومى العام - في دورته العادية الأولى - في مجال الحركة السياسية والعسكرية، وبالنسبة لتشكيل منظمات الدفاع الشعبي، والدفاع المدني، ورعاية أسر الجندين، تمكيناً للتلاحم والترابط الكامل بين الشعب وحيشه، وتحقيقاً لما استهدفه المؤتمر الأول من أن يكون الشعب بكل طوائفه وفئاته امتداداً طبيعياً وعضوياً لقواتنا المسلحة على خط المواجهة مع العدو.

وقد وضعت اللجنة في مجال الحركة السياسية صورة كاملة أمام المؤتمر عن تلاحق النشاط السياسي حول أزمة الشرق الأوسط التي وصلت مع بداية عام ١٩٦٩ إلى مرحلة جديدة وحاسمة من مراحل المواجهة العربية - الإسرائيلية، تميزت بتحركات واسعة ونشطة سواء على الصعيد المحلى، أو القومى العربي، أو على الصعيد الدولى .

وقد أوضح التقرير أن العمل السياسي - في الجزء الأكبر منه - هو في خدمة الجبهة العسكرية، وأنه لا أمل في أي حل سياسي، إلا إذا أدرك العدو أن في مقدورنا إرغامه على التراجع بالقتال .

وقد تعرض التقرير في هذا الجال للعمل السياسي الرسمي والشعبي الذي جرى في القاهرة منذ انعقاد المؤتمر الأول، والذي أسهم في إلقاء الضوء على حقائق الموقف، وكشف أكاذيب العدو الإسرائيلي ودعاياته المضللة، وأشار في هذا المقام إلى المؤتمرات السياسية التي حفلت بما القاهرة في الشهور الأخيرة،

ومن بينها المؤتمر الثانى لنصرة الشعوب العربية، والمؤتمر العام الرابع للاتحاد الدولى لنقابات العمال، واجتماع المحلس الوطنى الفلسطينى فى القاهرة فى أول فبراير سنة ١٩٦٩، وتناول تقييماً لأعمال هذه المؤتمرات وقراراتها، وبروز الكيان الفلسطينى، والاعتراف بشرعية المقاومة الفلسطينية، إلى جانب وضوح الحق العربى، واتساع القطاعات العالمية التى تسانده.

وقد رسم التقرير الأسلوب الذي تقترحه اللجنة لتحقيق التنسيق بين جميع الجبهات المشتركة في النشاط الخارجي – سواء كانت رسمية أو شعبية – على أساس أن ترشيد عمل هذه الجبهات ، وإيجاد علاقات الصلة بينها، والتنسيق بين أوجه نشاطها، والإفادة من هذا النشاط إلى أقصى حد .. وبأقصى كفاءة .. وبتعاون كامل، ثم متابعة هذا النشاط وتقييمه. كل ذلك قد أصبح مسألة عاجلة وملحة. وقد أوضحت اللجنة الخطوات التي اتبعتها في هذا السبيل، توصلاً لإنشاء هيئة عليا للنشاط السياسي الخارجي، استجابة للقرار الذي اتخذه المؤتمر الأول في هذا الجال .

وأمام الأطماع العدوانية التوسعية التي كشفت عنها التصريحات الرسمية لرئيس وزراء إسرائيل، ووزير خارجيتها، ووزير دفاعها . التي توالت منذ بداية هذا العام، والتي تستهدف الإبقاء على احتلال إسرائيل للأراضى العربية ، وإضفاء صفة الشرعية على هذا الاحتلال عن طريق المفاوضات، أكدت اللجنة موقفنا الذي يحكمه أساسان مبدئيان :

١ - أنه لا تنازل عن أي شبر من الأرض العربية .

٢ - لا مجال لأى تفاوض مع إسرائيل.

وفى هذا المجال تعرّض التقرير للعمل العربي الموحد، مؤكداً أنه فى مواجهة هذا الخطر الذى يتفاقم يوماً بعد يوم، نتيجة للعدوان المتمثل فى استمرار احتلال إسرائيل لأراضى ثلاث دول عربية منذ الخامس من يونيو ١٩٦٧ ، وفى عملياتها العدوانية المستمرة منذ ذلك الحين على المدنيين الآمنين، وعلى الأهداف المدنية فى الدول العربية المجاورة، وعمليات القتل، والإرهاب، والسجن التى تمارسها فى الأرض المحتلة .. أنه فى مواجهة هذا الخطر الذى يهدد الأمة العربية كلها، ولا يفرق بين دولة منها وأخرى، وبين نظام وآخر، ليس هناك بديل عن عمل عربى موحد يملك الشعب العربي كل إمكانياته ومقوماته : عسكرية، واقتصادية، وسياسية، وإعلامية .

يركز التقرير على وحدة العمل العربي القومي الذي أصبح يمثل ضرورة عاجلة تقرب الأمة العربية من يوم النصر، وهو وحدة الجبهة العربية الشرقية التي تشمل: الأردن، والعراق، وسوريا، والتنسيق بينها وبين الجبهة العربية الغربية .

وقد أشار التقرير بالتفصيل إلى التحركات النشطة التي جرت على الصعيد الدولى مع بداية العام الجديد ١٩٦٩، والتي تحدف في مجموعها إلى الحيلولة دون مزيد من تدهور الموقف في الشرق الأوسط،

ولسد الطريق أمام احتمالات تفجر الحرب من جديد، وما قد يترتب عليها من تحديدات للسلام العالمي، واحتمالات المواجهة بين القوى النووية .

وفى هذا السياق تعرَّض التقرير لموقف فرنسا، وقرار الجنرال ديجول بفرض الحظر الشامل على شحنات الأسلحة وقطع الغيار لإسرائيل، وإلى المبادرة الدبلوماسية الفرنسية باقتراح إجراء مشاورات بين الدول الأربع الكبرى فى نطاق الأمم المتحدة، وإلى المبادرة الإيجابية السوفييتية إزاء التدهور المستمر وتفاقم خطورة الأوضاع فى المنطقة، واقتراحاتها لحل الأزمة حلاً سلمياً على أساس حدول زمنى تنفيذى لقرار مجلس الأمن الصادر فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧.

وأوضح التقرير بالتفصيل موقف الحكومة الأمريكية فى عهد جونسون، وما اتسم به من إهدار كامل للحقوق الأساسية للشعب العربي، وانحياز واضح لإسرائيل، وتأييد مطلق لأطماعها التوسعية ، ودعم مستمر للنزعة العسكرية والعنصرية فيها، وتشجيع - عسكرى، ومادى، وسياسى، ومعنوى - للمعتدى على توسيع دائرة عدوانه، وتمكينه من الاستمرار فى احتلال الأرض العربية، وتكريس هذا الاحتلال .

وانتهى التقرير فى هذا الصدد إلى أن الشعب العربي إذ يؤيد كل مَسْعَى دولى لوضع قرار مجلس الأمن الذى يقضى - فى المقام الأول - منه بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضى التى احتلتها فى الخامس من يونيو، وحرمان المعتدى من أن يجنى ثمار عدوانه، فقد عقد العزم على استعادة أرضه المحتلة، ولو كلفه كل شبر فيها دم شهيد من أبنائه، وهذا ما يعمل له ليل نهار فى حركته الدائبة من أجل استعادة أرضه .

وقد تناول الجزء الثاني من التقرير: استعراضاً لمراحل صمود جبهتنا الداخلية، والنتائج الكبيرة والواسعة التي حققها هذا الصمود، وانعكاسات هذا الصمود وآثاره على الجبهات العربية كلها، وعلى المقاومة في الأرض المحتلة، وعلى قطاعات الرأى العام العالمي، وعلى موقف الدول والحكومات الصديقة، والشعوب المحبة للحرية والسلام، من الاستمرار في تأييد الحق العربي – مادياً كان أو معنوياً – لتنصر شعباً لا يفرط في شرفه، وأرضه، وحربته.

وانتهى التقرير في هذا الجزء إلى القول بأنه إذا كان الصمود هو سلاحنا في مرحلة مضت استجمعنا معه قواتنا، وبنينا به جيشنا، فقد أضحى لزاماً علينا أن نحقق مااستهدفه الشعب بهذا الصمود، وهو أن ننتقل جيشاً وشعباً إلى الوفاء بِقَسَمِ الشعب - وراء قَسَمِ الرئيس القائد - في تحرير الأرض، مهما كانت التضحيات وغلا الثمن.

وإذ خصصت اللجنة الجزء الثالث من تقريرها لقرارات الدورة العادية الأولى للمؤتمر القومى العام، ومدى ما تحقق منها في مجالات الدفاع الشعبي، والدفاع المدنى، ورعاية أسر المجندين، فقد التزمت اللجنة – في هذه المجالات كلها – أن تنقل للمؤتمر صورة صادقة لما جرى في تنفيذ هذه القرارات من خطوات، وما صاحب ذلك من سلبيات، وما تراه دعماً لهذا التنفيذ في مجال العمل السياسي والتنفيذي، معتمدة

في ذلك كله على ما وصلها من معلومات - أو تقارير - من أمناء الاتحاد الاشتراكي في المحافظات، إلى جانب حصيلة البيانات التي تجمعت لديها .

وقد انتهت اللجنة في تقريرها إلى إعادة تأكيد القرارات التي اتخذها المؤتمر القومي العام في دورته الأولى في مجال التعبئة السياسية والعسكرية ، من حيث الاستمرار في تزويد القوات المسلحة بكافة متطلباتها، وتوفير كل الإمكانيات للارتفاع بكفاءتها وقدراتها القتالية، ومن حيث دعم العمل الفدائي الفلسطيني والعربي بكل وسائل الدعم، باعتباره طليعة لقوى التحرير العربية، ومن حيث بَذْل المزيد من الاهتمام بالتحرك السياسي الخارجي في جميع مجالاته - رسمياً كان أم شعبياً - ثم من حيث الالتزام بالمواقف المبدئية التي أعلنها ميثاق العمل الوطني في مجال السياسة الخارجية .

وقد جاء اقتراح تأكيد هذه القرارات، والمطالبة بمزيد من النضال العسكرى على خطوط المواجهة مع العدو، والاستمرار في دعم الجبهة الداخلية سياسياً، واقتصادياً، وفكرياً .. جاء هذا التأكيد من جانب اللجنة إيماناً منها بأن هذه القرارات لا تمثل إجراءات مرحلية ، ولكنها تمثل سياسة مبدئية ثابتة تحتمها إرادة الصمود الشعبي للوصول إلى هدف لا بديل له هو : تصفية العدوان ، وإزالة آثاره، وتحقيق النصر النهائي .

كان هذا ملخصاً لما ورد في التقرير.

#### السيد / الرئيس:

المفروض أن هذه التقارير ستقدم بالنيابة عن اللجنة المركزية. أولاً عندى نقطة بهذا الخصوص .. بخصوص القوات المسلحة أنا باقترح أن نطلب من السيد وزير الحربية أن يبلغ القوات المسلحة باسم اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي أن اللجنة تحيي بطولة الشهيد الفريق عبد المنعم رياض، وتشيد بالعمل البطولي الذي تقوم به القوات المسلحة، وأن اللجنة تتعهد بدعم القوات المسلحة دعماً كاملاً حتى تستطيع أن تقوم بواجبها المقدس من أجل تحرير الأراضي المحتلة. هل توافقوا على هذا ؟ (موافقة ) .

فيه نقطة اتكلم عليها السيد أنور السادات خاصة بتصريحات القادة الإسرائيليين. الحقيقة احنا جرايدنا مابتنشرش تصريحات القادة الإسرائيليين إلا إذا كانت فيها بعض النقط .. وهناك تصريحات يومية أعتقد أن من الواجب ان احنا نِطلّع عليها، وممكن للسيد محمد فايق انه يوزع على الأعضاء أسبوعياً تصريحات القادة الإسرائيليين. وحتى نكون في الصورة بالنسبة لإسرائيل، يمكن أيضاً أن نوزع أقوال الصحف الإسرائيلية اللي بتتعلق بالقضية، لأن ممكن الواحد بيقدر يستنتج منها حاجات .

بالنسبة للتقرير .. هل هناك ملاحظات على التقرير؟

#### السيد / فريد عبد الكريم:

أرى أننا لابد وأن نشير إشارة واضحة وحاسمة إلى أن السياسة الأمريكية لم تتغير بتغيير الإدارة ، لأن هناك بعض التيارات التي تَدَّعى – عن وهم أو تضليل – أن هذه السياسة يمكن أن تتغير نتيجة تغيير حاكم بآخر، ومن هنا ينبغى أن يعرف شعبنا هذه الحقيقة حتى نكون فعلاً موغرى الصدور والعقول حولها . هذه نقطة أساسية لابد أن تحسم، لأنه في اعتقادنا أن العدو الأول لنا هو الاستعمار العالمي وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية. وملخص التقرير قد التفت قليلاً عن هذه النقطة الأساسية الجوهرية، ولابد أن تحسم حسماً كاملاً ونهائياً .

ولابد أن يشير التقرير أيضاً إلى مدى دعم الاتحاد السوفييتي لنا في معركتنا .. دعماً كاملاً بغير ما حدود، شكراً سيدى الرئيس .

#### السيد / الرئيس:

الحقيقة بالنسبة لموضوع أمريكا، يعنى احنا مش مستعدين ندخل في معركة دلوقت مع أمريكا.. لسبب بسيط هو إذا حصل تغيير في سياسة الولايات المتحدة فلا يمكن أن يحدث هذا التغيير فحأة ، بل حتى في كلامي باستمرار باقول: إنه إذا حصل تغيير .. أولاً لن يكون تغيير جذرى في الموضوع، ثم لن يكون تغيير سريع .. وأنا في كلامي بكره حَاتْعَرَّضْ لموقف الولايات المتحدة الأمريكية . ولكن طبعاً الحقيقة أنا جت لي رسالة أخيراً من نيكسون - مع هندرسون - وبيقول : عودة العلاقات ، فكان ردى له باقول : إن اللي اتغير في أمريكا حاجة واحدة بس .. هي الرئيس .. مافيش حاجة بعد كدة اتغيرت، ودى - الحقيقة - وجهة نظرنا ، ولكن في التقرير .. إذا أكدنا على السياسة في وقت جونسون يجب ألاً يفهم منها أنه حصل تغيير في السياسة في وقت نيكسون .

بالنسبة للاتحاد السوفييتى .. أنا حاتكلم فى هذا الموضوع أيضاً، وبرضه فى اللجنة السياسية .. الحقيقة لازم يبان لأن فيه طبعاً حملة .. أنا باستمرار بأحب أكرر ان فيه حملة تجتاح البلد بين حين وآخر ضد الاتحاد السوفييتى .. وإن الاتحاد السوفييتى مسيطر على البلد، ومسيطر على الجيش، ومسيطر على كل حاجة، وإن احنا مانقدرش نعمل حاجة إلا بالاتحاد السوفييتى . هذا الكلام لا نصيب له من الصحة مطلقاً، واحنا بنعمل اللى احنا عايزين نعمله .

أما الأسطول السوفييتي، فأنا الحقيقة اللي قايل لهم يقعدوا في بورسعيد علشان اليهود مايضربوش بورسعيد .. أنا اللي طالب ده . ومرَّة جُمْ يمشوا .. قلنا لهم : ماتمشوش من بورسعيد، لأن اليهود لَمَّا ييجوا يضربوا في بورسعيد، يخافوا يضربوا تيجي طلقة في مركب روسي، تحصل أزمة كبيرة بينهم،

ويمكن يردوا عليهم، ويدخلوا في إشكال. في الحقيقة طلّب ان الأسطول السوفييتي يقعد في بور سعيد، وإنه يكون هناك باستمرار .. ده احنا اللي طالبينه، ويعني هم لو عايزين يِسْلَمُوا من المشاكل .. يقولوا: نمشى .

الحقيقة الزيارة بالنسبة للإسكندرية حنديهم زيارة وتسهيلات أكثر يعنى ، وكل ما يقولوا : عايزين نيجى، نقول لهم : تعالوا، وأنا حتى لَمَّا جُمْ قلت لهم : فى أى وقت تحبوا تيجوا تعالوا، وهم يعنى الحقيقة بيساعدونا .. وماطلبوش حاجة أبداً. واحنا الحقيقة طلبنا منهم طيارين، وفى وقت ما وافقوا على الطيارين، ولكن جه الفريق فوزى قال : ما تدونا طيارات وطيارين .. ياماتدُّوناش الطيارين دلوقت، كان وقتها ماكانش فيه تعاقد على الطيارات. الحقيقة كل شيء طلبناه وافقوا عليه. اللى اديناه لهم انهم إذا حبوا ياخدوا تموين من إسكندرية .. أنا قلت لهم : فيه ، وده يمكن أقل ما نعطيه بالنسبة لِلِّي عملوه لنا

الحقيقة احنا طلبنا منهم مواد خام .. إدُّونا، وكانت مصانعنا واقفة بعد العدوان، اللي هو بنصدر لهم بدله الموبيليا والجزم، والعمليات اللي موجودة دى. طلبنا منهم في وقت زيت، وطلبنا سمن صناعي. في كل المشاكل اللي كانت عندنا كنا بنطلب منهم حَلَّها الحقيقة. وغير النواحي العسكرية، بالنسبة للنواحي المدنية .. طلبنا منهم حاجات بحوالي ٢٠ مليون جنيه زيادة في اتفاقية الدفع، ماكانوش بيرضوا يدُّوها لنا قبل كده .. بيدُّوها لنا الآن .

وبعدين بقى بالنسبة للسيطرة فى الجيش، أنا باقول: إنهم لم يعملوا شيوعى واحد، بل ممكن الناس بتوعنا يعنى بيأثّروا عليهم .. زى ما أثّروا عليهم فى أسوان. فى الصيف كانوا موجودين فى إسكندرية .. أنا شفتهم مَرّة ماشيين بياكلوا ترمس ودرة مشوى .. احنا مابناكلش كافيار، وفى أسوان كلها – وأنا عارف أسوان، وكان فيه ٠٠٠٥ روسى فى أسوان – ماعملوش واحد شيوعى . يعنى الشيوعيين اللى فى أسوان أصلاً موجودين من قبل ماييجوا الروس. فالحقيقة حكاية السيطرة على الجيش مش صحيحة .. دول القادة عندنا مِدَخَّلِينهم الطابور .. حتى هُمَّ يعنى بيشتكوا.. بيقولوا يعنى فيه قادة بيعاملوهم معاملة صعبة حداً، وأنا كنت باكلم الفريق فوزى على إن القادة بيدخلوهم الطابور، ويعنى بيتعبوهم .. بيعاملوهم بشدة أكثر من الضباط المصريين .. برضه علشان ساعات بيبقى اللى عندهم عُقَد بيطلعوها .

ولكن احنا استفدنا منهم الحقيقة .. وبعدين هُمَّ قاعدين هناك.. كل واحد سايب عيلته وكل حاجة وقاعد في الجبل، ولابس أوفرول وقاعد . أما حكاية السيطرة .. مافيش في أى ناحية من النواحي سيطرة . والحقيقة احنا اللي مصالحنا النهارده مرتبطة بهم .. لأنهم إذا تخلوا عنا بتطول المعركة وبتبقى العملية صعبة . الحقيقة مانقدرش بحرب شعبية نحرر سيناء .. يعني ماهياش عملية سهلة، لأن بالهيلوكبتر بيقدروا اليهود يعرفوا كل أماكن الناس ، وينرِّلوا لهم عساكر في كل حتة يلاقوهم فيها، لأن مطرح الرِّجْلِين حيبان في داخل سيناء .. في الحتت اللي هي الصحراء.

فالحقيقة بالنسبة للاتحاد السوفييق، هم ساعدونا في كل حاجة.. والواحد باستمرار بيقول هذا الكلام .. وأنا في كل مناسبة بأكرره، لأن برضه اللي بيسمع إذاعة لندن، أو أقوال الصحف البريطانية وعمليات بهذا الشكل، والتعليقات، واللي بيقرا جرايد لندن – وهي موجودة هنا في السوق – بيتبين إن فيه [حملة ضد الاتحاد السوفييتي].

#### السيد / محمد أحمد عبد الهادى على:

ربما يفسر البعض هذه المساعدات الكبيرة من جانب الاتحاد السوفييتى بأن هناك اتفاقيات دفاع مشترك بين الجمهورية العربية المتحدة وبين الاتحاد السوفييتى. وأود أن أستفسر عن مدى صحة ذلك، لأن هذا ما يتردد فعلاً، وإن كان في نطاق ضيق.

#### السيد / الرئيس:

إذا طلبنا اتفاقية دفاع مشترك مع الروس مش حيرضوا ، أؤكد لك كده ، ، ١% يعنى ، لأن بيبقى فيه يمكن مأخذ على سياستنا .. فمافيش اتفاقية دفاع مشترك ، أبداً. وإذا اتخذنا قرار دلوقت في اللجنة المركزية بإن احنا نطلب من الاتحاد السوفييتي دفاع مشترك ، أؤكد لك ، ، ١% لو باطلب منهم بكرة .. لن يقبلوا .. حيقولوا إن ده ضد مصلحتنا، وضد العملية كلها، وإن ده بيعقد الموقف. فهؤلاء الناس.. يعنى أى واحد يقدر يقول اللي هو عايزه. طيب إذا كانت فيه اتفاقية دفاع مشترك مش كنا لازم نصدق عليها في مجلس الوزراء، ونودِّيها مجلس الأمة يصدق عليها، وإلاَّ فأى اتفاقية سرية لا قيمة لها. إفرض المنه حتى اتفقوا معايا أنا سراً، تبقى قيمة الاتفاقية معايا إيه؟.. ممكن بعض الناس اللي بيقولوا ده .. أما تقول لهم الرد اللي أنا باقوله .. حيرُدوا عليك يقولوا لك : إن فلان متفق معاهم، الاتفاق معايا سراً ده ما يساويش حاجة .. ما يبقاش اتفاق .

#### السيد / مصطفى إبراهيم الجندى:

أثناء زيارتنا للجبهة يوم الأحد الماضى، أثير أن وسائل الإعلام عندنا تنشر بعض أخبار ومعلومات عسكرية يستفيد منها العدو، فقد نُشِر مثلاً أن دانات الصواريخ التي ألقتها إسرائيل لم تنفجر لأسباب معينة، وذكروا هذه الأسباب . وأعتقد أن هذا لو تكرر يفيد إسرائيل، لأنها تقوم بتحليل ما ينشر في الصحافة المصرية، وتستفيد منه في الأغراض العسكرية . وأعتقد أن هذا يحتاج إلى شيء من الرقابة على الصحافة ووسائل الإعلام .

## السيد / الرئيس:

الحقيقة الرقابة بالنسبة لهذه الأمور مع الصحافة .. أنا باعرف الحاجات اللى بتشيلها الرقابة، بييجى لى عنها تقرير باستمرار .. بتحاول – الحقيقة – الجرايد تنشر الأخبار.. مثلاً موضوع الغواصة ده طَلَّعوه، وكتبوا مانشيت .. وبعدين شالوه، تانى يوم جابوه من قبرص .. تحايل يعنى، وبعدين شالوه . هُمَّ يمكن مش عارفين إن أنا باقرا الحاجات اللى بتتشال .. مواضيع كتير بهذا الشكل. ولكن فيه رقابة .. وفيه رقيب عسكرى ، مااعرفش هل هذا الكلام حقيقى وَلاَّ لا ؟ لكن الرقابة العسكرية بتتدخل في كل هذه المواضيع .

الحقيقة فيه حاجات تانية، أنا قارئ النهارده اللي شايلاه الرقابة .. تهجير بور سعيد متشال من الجرايد، عاملين خطة لتهجير بور سعيد .. بالنسبة للخدمات .. بالنسبة لحاجات كثيرة الحقيقة، يعني أنا قاريها الصبح .. متشالة من الجرايد . والأخ فايق يقول لنا رأيه في هذا الموضوع .

#### السيد / وزير الإرشاد القومي:

بالنسبة للرقابة العسكرية، نحن نعرض جميع الأحبار المتعلقة بالنواحي العسكرية على المحابرات الحربية، وهناك أشياء كثيرة تحذف، وبعض أشياء يُسمح بنشرها باعتبار أنها لا تؤثر على المعركة.

والواقع أنه من المعلومات المكشوفة، والتي تنشر في الصحف باستمرار يمكن استنتاج أشياء كثيرة حداً، وهذه في الحقيقة مشكلة تواجهنا سواء في الإعلانات، أو الأخبار التي يسمح بنشرها . ونحن بدورنا نحاول أن نحصل على كثير من المعلومات من واقع ماينشر في إسرائيل .

ثم إننا نحاول أن نراقب كل ما ينشر في الناحية العسكرية عن طريق إطلاع المخابرات الحربية عليها ، ولكن أرجو أيضاً من الصحافة ، ومن الجهات التي تنشر إعلانات أو غيرها أن تتعاون معنا في محاولة حساب كل ما يمكن أن يستفيد منه العدو .

#### السيد / الرئيس

أى ملاحظات أخرى؟ ( لم تبد ملاحظات ) .

#### السيد / الرئيس:

السيد على صبرى .

#### السيد / على صبرى:

ليسمح لى السيد الرئيس أن أخُطر اللجنة ببعض تعديلات في إجراءات المؤتمر القومى العام ، قبل أن أبدأ في عرض تقرير لجنة شئون التنظيم . فقد أُدْخِلَت بعض تعديلات أشار إليها السيد الرئيس في

بداية الجلسة، وهي أنه في اليوم الثاني بدلاً من أن تُتلكي تقارير اللجان الدائمة على المؤتمر، ستخصص هذه الجلسة للاستماع - في اجتماع مغلق - إلى بيان من السيد وزير الخارجية، وبيان من السيد وزير الحربية .

أما تقارير اللحان الخمس فستوزع على أعضاء المؤتمر كاملة ليلة الخميس، بعد أن ينتهى السيد الرئيس من إلقاء بيانه، وتبدأ اللحان الفرعية مباشرة عملها ببحث تقارير اللحان صباح يوم الجمعة، من الساعة التاسعة حتى الساعة الحادية عشرة والنصف، ثم تنعقد اللحان أيضاً يوم السبت بالكامل.

وبالنسبة للجان فستتفرع لجان المؤتمر إلى ٢٠ لجنة، تماثل اللجان الفرعية المنبثقة من اللجان الدائمة للجنة المركزية، وبالتالى ستكون كل تقارير اللجان الدائمة معروضة على اللجان الفرعية، لتناقش كل منها الجزء الخاص بما أساساً، ثم الأجزاء الأخرى إذا رأت أن تناقشها .

هذا هو التعديل الذي أدخل على نظام المؤتمر.

أنتقل بعد ذلك إلى تقرير لجنة شئون التنظيم إلى المؤتمر .. والواقع أن هذا التقرير ليس فيه جديد على اللجنة المركزية، وهو ينقسم إلى قسمين أساسيين :

- أ) استعراض لما تم في الجالات المختلفة بالنسبة لأمانة التنظيم واللجان الفرعية .
- ب ) والجزء الآخر: عبارة عن خطوط عامة، أو مبادئ عامة ترى لجنة التنظيم أن تعرضها على المؤتمر ليقرها، ثم تكون بمثابة برنامج عمل مفصل بعد ذلك .. تقوم به اللجان المختلفة .

والتقرير وضع أولاً بواسطة اللجان الفرعية لأمانة التنظيم، ثم تم تجميعه في شكل تقرير عام، أي أن هذا التقرير من وضع اللجنة المركزية، أو الأمانات الفرعية للجنة المركزية.

وقد تناول التقرير في الجزء الأول الناحية التنظيمية: فهو يشير إلى ما التُّخِذَ في النواحي التنظيمية، وركز أساساً على استكمال البناء التنظيمي بالنسبة للاتحاد الاشتراكي، ثم حصر العضوية العاملة للاتحاد الاشتراكي كموضوع أساسي للناحية التنظيمية.

ثم بعد ذلك تعرض إلى ما تم من إجراءات داخل تنظيمات الاتحاد الاشتراكي على مستوى المحافظات، والأقسام، والمراكز سواء من ناحية التفرغ أو من ناحية تشكيل اللجان الفرعية بصفة عامة - على هذه المستويات - لتقوم بنشاطها اليومي .

بعد ذلك انتقل التقرير إلى الناحية التنظيمية لسرد ما تم من قرارات اللجنة المركزية واللجنة التنفيذية العليا خاصاً بالنواحى التنظيمية، مثل تطبيق القانون فيما يختص بالعضوية في الاتحاد الاشتراكى – سواء بالنسبة للتأخير في السداد، أو تطبيق نظام الأعضاء المنتسبين – وهذا أسلوب جديد في العمل من الناحية التنظيمية في الاتحاد الاشتراكى .

بعد ذلك أشار التقرير إلى " لائحة الإجراءات النظامية " التي أصدرتها اللجنة المركزية ويُعْمَل بها الآن .

ثم انتقل التقرير إلى الكلام عن نواحى إقامة " منظمة الشباب " من جديد، على ضوء المذكرة التى سبق أن عُرِضت على حضراتكم واتُخِذَ فيها قرار، وما تم تنفيذه من هذه المبادئ إلى الآن، وما سيتم تنفيذه بتحديد زمنى لمراحل إعادة بناء منظمة الشباب .

وفى مجال " النقابات العمالية " : أشار التقرير إلى بعض المبادئ العامة التى ترى أمانة العمال أن تقوم عليها أسس قانون العمل الجديد، فيما يتعلق بالناحية التنظيمية بالذات، ويعنى هذا دعم النقابات العمالية عن طريق إنشاء تنظيمات عمالية على مستويات مختلفة لم تكن قائمة ، مع ضمان التلاحم بين النقابات العمالية وتنظيمات الاتحاد الاشتراكي على المستويات المختلفة ، وذلك بإدخال القيادات النقابية في تنظيمات ولجان مختلفة مع الاتحاد الاشتراكي على جميع المستويات .

كما أشار التقرير أيضاً إلى النشاط في " مجال النقابات المهنية " ، سواء كان ذلك في شكل تعديلات أُذْخِلَت على القوانين - دون ذكر هذه التعديلات بالتفصيل - أو في بناء التنظيمات بطريق الانتخاب في النقابات المهنية، ما تم منها وما هو في طريقه إلى الاستكمال .

نستخلص من هذا الجزء الأحير، الذي تعرضه أمانة التنظيم على المؤتمر - باسم اللجنة المركزية- كملخص، أو ما تراه من إجراءات بالنسبة للمستقبل. ويرتكز التقرير أساساً على مبدأين أساسيين : المبدأ الأول : هو أن كل عمل سياسي ناجح لابد وأن يكون مستنداً إلى عمل تنظيمي كفء .

المبدأ الثانى : أن كل عمل سياسى يرتبط بخدمة الجماهير وأملها العادل فى البناء والتقدم، لابد وأن يشارك فيه كل فرد من أبناء الشعب، ويحتوى الجماهير العريضة للاتحاد الاشتراكى والتنظيمات المعاونة له بما لها من طاقات هائلة وإمكانيات غير محدودة .

ونستنج من هذين المبدأين بعض النقاط التي عرضت على حضراتكم من قبل، والمعروضة الآن على المؤتمر، وهي أساساً:

۱ - بناء أو توسيع قاعدة القيادة على مستوى الوحدة الأساسية لتشمل عدداً أكبر حتى تستطيع أن تشارك الجماهير بطاقتها في العمل اليومي السياسي .

٢ – الإشارة إلى حتمية التوسع في إقامة تنظيمات جماهيرية غير قائمة الآن. ونرى أن هناك تكتلات جماهيرية يمكن تجميعها. وهذا من الموضوعات التي أُثيرت هنا في اللجنة المركزية، وأشار إليها الدكتور جابر جاد فيما يتعلق بإقامة تنظيمات للحقوقيين وغيرهم. ونقترح في هذا الصدد أن نتوسع في مثل هذه التشكيلات.

وبعد ذلك أشار التقرير إلى أسباب عدم اتخاذ خطوات إيجابية في بعض قرارات المؤتمر القومى الأول، ونشير على سبيل المثال إلى التنظيم النسائى .. وأنه الآن في سبيله إلى الدراسة، ومطروح على القواعد الجماهيرية لمناقشته حتى تختار – من خلال هذه المناقشة في القاعدة – أحسن السبل لإقامة التنظيم النسائى. والمقترح –كما جاء في المناقشات على مختلف المستويات – أن يقام على مستوى الأقسام

والمراكز كلحان نسائية تبدأ نشاطها، ثم نبني التنظيم النسائي رأسياً إلى المستوى الأعلى بعد أن تنشط هذه اللجان .

هذا هو ملخص سريع للتقرير .

#### السيد / الرئيس:

هل فيه ملاحظات؟ (لم تُبْدُ ملاحظات).

#### السيد / عبد المحسن أبو النور:

ينقسم تقرير لجنة الشئون الداخلية الذي سنتقدم به للمؤتمر القومي العام إلى قسمين:

القسم الأول: هو ما تم تنفيذه فعلاً من قرارات المؤتمر القومى فى دورته الأولى. وأحب أن أنوه بأن جميع الأسبقيات التى قررتها اللجنة المركزية لما يجب تنفيذه من قرارات المؤتمر القومى الأول، قد قامت لجنة الشئون الداخلية بتنفيذه كاملاً، إلى جانب بعض الموضوعات والمشاكل التى تهم الجماهير.

والقسم الثانى : هو بعض الموضوعات التى تتقدم بها اللحنة -باسم اللحنة المركزية- إلى المؤتمر القومى العام فى دورته القادمة لدراستها فى هذا المؤتمر، وإصدار توصيته فيها، وهى تنقسم إلى ثلاثة موضوعات :

- ١ تطوير نظام الإدارة المحلية .
- ٢ تطوير التشريعات المنظمة لإيجار المباني، وأعمال البناء والهدم والترميم .
  - ٣ تطوير قانون العمل .

وقد وزعت على حضراتكم هذه الموضوعات، ولكني سأقدم عنها تلخيصاً بسيطاً ، يعطى فكرة عن هذه الموضوعات :

فالبنسبة لموضوع تطوير نظام الإدارة المحلية، من المعروف أنه في مدة عملها القصيرة قامت بجهد كبير في حدمة المواطنين، ولكن آن الأوان بعد هذه المدة للاستفادة من هذه التجربة - التي مضى عليها ثماني سنوات - للعمل على تطوير نظام الإدارة المحلية بما يحقق نقل السلطة باستمرار إلى الشعب، كما ورد في الميثاق، وكما قال السيد الرئيس في خطبه إلى الشعب.

وعلى هذا الأساس فقد اقْتُرحَ إنشاء مجلس شعبى منتخب على مستوى المحافظة، يعد مشابهاً لمجلس الأمة على المستوى القومى، مع اختلاف في التكوين وفي الاختصاص.. ومجلس تنفيذي محلى لكل محافظة يعد مشابهاً لمجلس الوزراء على المستوى القومى، مع اختلاف في التكوين وفي الاختصاص. ولما عرض هذا الموضوع على مؤتمرات المحافظات، تبين لنا أن غالبيتها ترى أن يكون حق الترشيح للمجلس الشعبي قاصراً على قيادات الاتحاد الاشتراكى، وقلة من المحافظات اقترحت أن يكون الترشيح مفتوحاً

لجميع المستويات. ولعل الرأي الأخير هو الذي يتمشى مع ماتقرر في شأن الترشيح لمجلس الأمة، وهو الأكثر ديمقراطية، والذي يتيح توسيع مجالات القيادات.

وبالنسبة لشروط العضوية التي يجب توافرها في الأعضاء المرشحين لعضوية الجالس الشعبية، هي نفس شروط العضوية للترشيح لجلس الأمة، فيما عدا شرط السن، فإننا نرى تخفيضه إلى ٢٥ سنة بدلاً من ٣٠ سنة، لإتاحة الفرصة أمام القيادات الشابة، ونرى أيضاً عدم جواز الجمع بين عضوية الجلس الشعبي على مستوى المحافظة وعضوية الجالس الشعبية الأحرى أو مجلس الأمة، وكذلك نرى النص على ضمان تمثيل العمال والفلاحين بنسبة ٥٠، على الأقل.

وبالنسبة لحق الانتخاب، يكون حق الانتخاب بالطريق المباشر لجميع الناخبين المقيدين بالجدول العام للانتخابات، باعتبار أنها مجالس شعبية، يكون للمواطنين جميعاً حق الاشتراك في اختيار ممثليهم .

وفيما يتعلق بتشكيل هذه المجالس ترى اللجنة أن يمثل كل مركز، أو قسم إدارى، أو بندر في المجلس الشعبي، بعدد يتراوح بين ٤ إلى ٨ أعضاء ، بحيث لا يقل مجموع أعضاء المجلس عن ٣٠ عضواً. ويجوز تعيين عدد من الأعضاء من ذوى الكفايات والخبرات التي قد لا تتوافر في العناصر المنتخبة في حدود ١٠% من عدد الأعضاء المنتخبين، بحد أقصى ١٠ أعضاء تعينهم القيادة السياسية، ويكون اختيار رئيس الجلس الشعبي ووكيله، أو وكيليه بالانتخاب من بين أعضائه .

وأعتقد أنه لا داعى لأن أتناول موضوع اختصاصات هذه الجالس بالتفصيل، ويمكن الاطلاع عليها في التقرير الموزع على حضراتكم .

وأنتقل بعد هذا إلى الكلام عن " الجعلس التنفيذي " المقترح تشكيله على مستوى المحافظة ، وترى اللجنة أن يقتصر تشكيله على الأعضاء التنفيذيين فقط، أى مديرى المديريات التابعين للوزارات والمصالح التي تدخل في اختصاص المحالس الشعبية، وكذلك من يرى ضمهم من ممثلي الهيئات والمؤسسات العامة في المحافظة، مع ضم رؤساء مجالس المراكز، والمدن، والأحياء. ويمكن لحضراتكم الاطلاع على اختصاص المجلس التنفيذي في التقرير .

وفيما يتعلق " بمجالس الأحياء" : فقد اقترح تشكيل مجالس أحياء بالنسبة للقاهرة والإسكندرية، وأن تشكل من عناصر منتخبة لا يتجاوز عددهم ٢٥ عضواً من المنتخبين لعضوية لجان الوحدات الأساسية للاتحاد الاشتراكي العربي، ومن لجان الأقسام الواقعة في نطاق كل حي - يتم .. تعيينهم بالاتفاق بين الاتحاد الاشتراكي ووزير الإدارة المحلية ، ويكون لهؤلاء الأعضاء الأغلبية المطلقة في المجلس - ومن عناصر أعضاء بحكم وظائفهم .. وهم رؤساء ومديرو فروع الوزارات على مستوى الحي، وغيرهم من رؤساء الأجهزة الحكومية الأخرى في ذات المستوى، الذين يُرى ضمهم إلى عضوية مجلس الحي . كما يجوز أيضاً ضم أعضاء من ذوى الخبرة والكفاية غير المتوفرة في الأعضاء المنتخبين في حدود ١٠% من عدد الأعضاء المنتخبين .

وبالنسبة إلى مستوى المراكز: لم يكن هناك مجلس يمثل المركز، وكان العمل يجرى على أن يتولى مجلس المحافظة الإشراف على مجالس القرى الواقعة في نطاقه. وقد وضح تماماً أنه لا يمكن بحال من الأحوال أن يتمكن مجلس المحافظة من إدارة مجالس القرى المنتشرة على مستوى المحافظة بالكامل ، كما تبين أيضاً أن جميع مراكز الخدمات التي تمد القرى بخدماتها، وكذلك الوحدات الإدارية التي تساعد في إدارة مجالس القرى، كلها موجودة في عاصمة المركز.

كما أن المدينة - طبقاً لما ورد بالميثاق - مسئولة مسئولية مصير عن القرى وتطويرها، ولذلك رئي أن يشكل " مجلس المركز " من أعضاء منتخبين لا يتجاوز عددهم ٢٥ عضواً من المنتخبين لعضوية الوحدات الأساسية للاتحاد الاشتراكي الواقعة في نطاق المركز .. بما فيها المدينة عاصمة المركز، ومن المنتخبين لعضوية لجنة المركز - ويكون لهؤلاء الأعضاء الأغلبية المطلقة في المجلس، ويتم تعيينهم بالاتفاق بين الاتحاد الاشتراكي ووزير الإدارة المجلية - ومن أعضاء بحكم وظائفهم .. وهم رؤساء ومديرو فروع الوزارات في المراكز، وغيرهم ممن يُرَى ضمهم إلى عضوية المجلس من رؤساء الأجهزة الحكومية والهيئات والمؤسسات الأخرى في المركز. وكذلك جواز ضم عدد محدود من ذوى الخبرة والكفاية في حدود ١٠% من الأعضاء المنتخبين، وضم رؤساء مجالس القرى الواقعة في نطاق المركز، دون أن يكون لهم صوت معدود في قرارات المجلس، ليكونوا على علم بكل المشاكل الخاصة بهم، والتي تثار في مجلس المركز، وإبداء رأيهم فيها .

أنتقل إلى "مجالس القرى": والمجالس الموجودة حالياً لم تكن بالفاعلية المرجوة، فهناك قرى يبلغ عدد سكانما ألفى شخص، ويصل إيرادها إلى حوالى ٣٠٠ أو ٢٠٠ جنيه، لم تكن قادرة على القيام بأى عمل لخدمة مثل هذه القرية. لذلك فقد رُئِى أن يُعاد النظر في تشكيل مجالس القرى، بأن تتكون إمَّا من القرى الكبيرة، وإمَّا من عدد من القرى المتحاورة والمتجانسة اجتماعياً في حدود قريبة من بعضها، وقُدِّرَتْ هذه الحدود على أساس أنه لابد من تحديد مساحة من الأرض ذات مرافق مشتركة تُكوِّن وحدة اقتصادية – باعتبار أن الزراعة هي القوام الرئيسي لاقتصاد القرية – ويكون أعضاؤها من عدد مناسب من وحدات المواطنين يعيشون في مجتمع متقارب، وأن تتوافر موارد مالية مناسبة، وعدد مناسب من وحدات الخدمات النوعية، تكفي للوفاء بالحاجات التي تحقق بتكاملها الوفاء باحتياجات أفراد هذا المجتمع من الخدمات. وأن يتولى المجلس الشعبي بالاشتراك مع أجهزة الإدارة المحلية تحديد نطاق كل مجلس قروى – مجودها في المرحلة القادمة لإعادة تقديم الخدمات في القرى كماً وكيفاً، وتوفير كافة مقومات نجاح هذا العمل، بما في ذلك الاعتمادات المالية، والخبرات الفنية والإدارية .

وفيما يتعلق بتشكيل الجالس القروية، ترى اللجنة أن يكون تشكيل هذه الجالس من عنصرين:

. أحدهما : منتخب من عدد لا يتجاوز ١٥ عضواً من أعضاء لجان الوحدات الأساسية الواقعة في نطاق مجلس القرية، على أن يراعى تمثيل جميع القرى في نطاق المجلس القروى ، على أساس نسبة عدد السكان في كل منها، ويتم تعيينهم بالاتفاق بين الاتحاد الاشتراكي ووزير الإدارة المحلية .

- والثانى: أعضاء معينون بحكم وظائفهم، وهم رؤساء الوحدات الحكومية والمؤسسات والهيئات العامة والتعاونية القائمة فى نطاق المجلس القروى، على أن يكون رئيس المجلس مؤهلاً ومتفرغاً للعمل بالمجلس، إذ كان يحدث فى الماضى أن يعين ناظر المدرسة، أو طبيب القرية رئيساً للمجلس القروى، ولديه من العمل ما يشغله طوال النهار، ولذلك لم يكن هناك من يمكنه التفرغ لإدارة المجلس القروى إدارة صحيحة.

وبالنسبة لمدة العضوية في المجالس الشعبية، والمحلية، والتنفيذية، ترى اللحنة أن تكون مماثلة لمدة محلس الأمة .. أي خمس سنوات. أما مجالس الأحياء، والمراكز، والقرى، فتكون مدتها أربع سنوات . وتسقط عضوية هذه المجالس عن أعضائها المنتخبين الذين تزول عنهم العضوية العاملة للاتحاد الاشتراكي، ويفقدون صفتهم القيادية بلحان الاتحاد الاشتراكي بمختلف مستوياته، على اعتبار أن أعضاء مجالس المراكز والقرى معينون على أساس أنهم أعضاء قياديون في الاتحاد الاشتراكي .

وقد رأت المحافظات ضرورة تحديد مكافآت لأعضاء هذه المحالس ، على أساس بدل حضور جلسات المحلس واللجان المتفرعة، بحد أقصى يتدرج حسب المستويات المختلفة لكل مجلس، وعلى أن يقتصر صرف هذا البدل للأعضاء المنتخبين والمختارين فقط، دون المعينين بحكم وظائفهم .

هذا بالنسبة لموضوع تطوير نظام الإدارة المحلية .

وأنتقل بعد ذلك إلى الموضوع الثانى: بشأن تطوير التشريعات المنظمة لإيجار المبانى، وأعمال البناء والهدم والترميم، وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين. وقد استهدف القانون تحقيق العدالة لكل من المؤجر والمستأجر، ومنع استغلال أى منهما للآخر، وتحقيق الاستقرار فى هذه العلاقة بصورة واضحة تمنع التلاعب، وتشجع القطاع الخاص على القيام بدوره فى مجال الإسكان. ويعتبر هذا القانون بحق تطويراً للقوانين القائمة فى هذا المجال، ومن أهم الاتجاهات الجديدة التى اشتمل عليها ما يأتى:

1- تقدير أجرة مبدئية للمبنى بأكمله، مع توزيعها على كل وحدة من وحداته، وذلك عند إصدار رخصة البناء ، مع إثبات تلك البيانات عليها ، وبذلك يمكن تجنب ما يلجأ إليه بعض الملاك - في ظل القانون الحالي - من فرض أجرة باهظة على المساكن قبل صدور قرار لجنة الإيجارات، مما يرهق المستأجرين إرهاقاً شديداً لفترة قد تطول حتى يتم تقدير اللجان المختصة. كما تقرر أن يتم التعاقد بين المؤجر والمستأجر طبقاً لهذا التقدير مع إثباته في عقد الإيجار، وفرض عقوبة على المالك المخالف لذلك. كما شُمِحَ للمستأجر بالاطلاع على هذا التقدير ضماناً لعدم التلاعب، وكذلك نص على استمرار العمل بباقي أسس تقدير العائد من استثمار العقار وهو ٥% من قيمة الأرض والمباني، ومقابل استهلاك

رأس المال، ومصروفات الإصلاح والصيانة والإدارة بواقع ٣% من قيمة المبانى ، مع مراعاة تقدير قيمة الأرض على أساس ثمن المثل للمتر المربع وقت الترخيص بالبناء . وعلى هذا الأساس اتفق على تشكيل لجان لتقدير الأجرة قبل البناء، بحيث يمكن الاطمئنان إلى سلامة تلك التقديرات، نظراً لأنها ستكون الأساس الأول فى تقدير أجرة كل وحدة من وحدات المبنى .

7- كما تم تطوير مهمة لجان تحديد الإيجارات، بحيث تصبح مهمتها معاينة المبانى بعد إقامتها، ومطابقتها للمواصفات الصادر بما الترخيص، ثم تحديد القيمة الإيجارية لها بحد لا يزيد على ٥% من القيمة التقديرية للإيجار، أو بنقص دون حد معين حسب التعديلات الفعلية التي طرأت على مواصفات المبانى بعد تنفيذها.

ويحقق هذا التطوير الالتزام بتنفيذ المبانى السكنية من المستويات الاجتماعية المحتلفة: اقتصادى، ومتوسط، وفوق المتوسط، طبقاً للخطة الموضوعة، وبما يتناسب مع حاجات الجماهير، وكذلك عدم الإسراف في استخدام مواد البناء بشكل يخرج عن الخطة الموضوعة. وأيضاً التحديد الواضح لمدى الفروق المنتظرة في الإيجار عند انتهاء إقامة المبنى، مما يؤدى إلى تقليل التظلمات، علاوة على وضوح المعالم بالنسبة للمالك فيما ينتظر أن يعود عليه من واقع استثماره.

وكذلك أيضاً تطوير تشكيل لجان تحديد الإيجار - بعد إتمام البناء - ولجان التظلمات ، بوضع يكفل زيادة عددها في كل مدينة، وذلك عن طريق الحد من الأعضاء الفنيين والماليين، حتى يمكن تدبير العدد الكافى منهم، وذلك مع إشراك ممثلين للاتحاد الاشتراكي بكل منها، تيسيراً لإجراءاتها، ولسرعة أداء مهامها، مع عدم الإخلال بواجباتها .

٣- كما قرر هذا المشروع أيضاً سريان قرارات لجان التظلمات على المتظلم وغير المتظلم، واستهدف كذلك تطبيق العدالة والمساواة في تقدير أجرة وحدات المبنى الواحد بالنسبة لجميع شاغليه، بدلاً من مطالبته كل مستأجر بالتظلم وحده، مما يكثر من التقاضى أمام اللجان، ويرهق المستأجرين. وقرر المشروع أيضاً إجازة الطعن في قرارات لجان التظلمات أمام المحاكم الابتدائية، تمشياً مع المبادئ الواردة في بيان ٣٠ مارس.

#### وتقرر أيضاً ما يأتي:

- □ تحقيق العدالة من حيث قيام المستأجرين بالمحاسبة على استهلاك المياه بالنسبة للعقود القديمة التي أصبح هذا الالتزام في بعضها مرهقاً وغير عادل لبعض الملاك .
- وجود حد أدبى يخصم من الإيجار بحيث لا يحرم المستأجرون فى العقود القديمة ذات الإيجارات المخفضة من حقهم القائم على التمتع باستهلاك المياه على نفقة المالك .
- تنظيم عملية تأجير الشقق المفروشة: إذ تبين أن الصالح العام يقتضى إيجاد نوع من التوازن بين ظاهرة اتجاه الملاك والمستأجرين إلى تأجير عدد كبير من الوحدات السكنية مفروشة، مما يحد من

عدد الوحدات السكنية الخالية المعروضة للتأجير وبين الحاجة لمواجهة الأغراض السياحية، عن طريق توفير عدد مناسب من تلك الشقق المفروشة في بعض المناطق، مع مراعاة منع التحايل للحصول على خلو رجل عن هذا الطريق.

- عدم سريان المشروع الجديد على حالات الشغل المؤقت بسبب الكوارث والظروف الطارئة، وكذا المساكن التي تشغل بسبب العمل، ويهدف ذلك إلى تنظيم تلك العملية في حالة وجود ظروف استثنائية .
  - الحد من المبانى التي تقام دون ترخيص .

وبالإضافة إلى كل ذلك فإنه يقترح الإبقاء على بعض أحكام القوانين الحالية التى تتفق والتطوير المستهدف، وعلى الأخص فيما يتعلق بأولوية الموظف المنقول في استئجار السكن الذي كان يشغله موظف آخر، وعدم جواز أن يكون للشخص الواحد أكثر من مسكن إلا إذا كان متزوجاً بأكثر من زوجة. وكذلك عدم جواز إبقاء المساكن المعدة للاستغلال خالية مدة تزيد على ثلاثة أشهر إذا تقدم لاستئجارها مستأجر بالأجرة القانونية .

وهناك نقطة هامة شائكة تتعلق بتنظيم عملية استهلاك المياه والمحاسبة عليها، نظراً للاستهلاك الكبير فيها، مما خلق عبئاً كبيراً على مرفقى المياه والمحارى . وقد رُئِيَ حلاً لهذا الموضوع، نقل التزام المحاسبة على المياه إلى المستأجرين، وقيامهم بتركيب عدادات في وحداقهم السكنية، بعد خصم ٥% من الأجرة بالنسبة للملاك .

هذه هي أهم النقاط المتعلقة بقانون الإيجارات .

أما بالنسبة لمشروع قانون العمل: فقد اقتضى الأمر أن يساير تشريع العمل التغييرات الثورية فى علاقات العمل والإنتاج ، ليجعل منه أداة فعالة فى تدعيم مبادئ الكفاية والعدل فى كافة ميادين العمل ، بتوحيد التشريع الذى يخضع له العاملون فى مختلف القطاعات ، وهذا التوحيد لا يعنى التعرض لكل التفصيلات، بل إن القصد منه هو قيام تشريع واحد يتضمن المبادئ العامة والحدود الدنيا التى يتعامل على أساسها .

ولقد استهدف المشروع المبادئ والأهداف الآتية، باعتبار أن الظروف التي يولد فيها هذا القانون قد استقرت فيها المفاهيم الاشتراكية :

♦ الاقتصار في المشروع على إيراد المبادئ العامة الأساسية للعمل ، مع ترك التفصيلات للوائح والقرارات التنفيذية التي تصدر في هذا الشأن ، بعد عرضها على المجلس الأعلى للعمل ، وهو ما يوفر المرونة التشريعية لمواجهة التطور الحتمى في المجتمع .

- وأكد المشروع الضمانات والمكاسب الاشتراكية التي تقررت للعمال، وتتمثل هذه المكاسب والضمانات في تيسير إجراءات التقاضي، وتوحيد جهة القضاء بقصرها على المحاكم المدنية. كما تقرر مزيد من الضمانات، من أهمها ما يأتي :
  - ١ إلغاء جزاءات تخفيض المرتب، أو تخفيض المرتب والفئة .
- ٢ قصر حق رئيس مجلس الإدارة أو مدير المنشأة على توقيع جزاءى الإنذار والخصم من المرتب .
- ٣ تخويل مجلس إدارة المنشأة أو الممثل القانوني للمنشأة الاختصاص في توقيع باقى الجزاءات ، وهي : الحرمان من العلاوة كلها أو بعضها ، والحرمان من الترقية إلى وظيفة أعلى مدة لا تجاوز ثلاث سنوات، والفصل .
- ٤ إباحة الطعن على جميع القرارات التأديبية بطلب إلغائها، أو التعويض عنها أمام القضاء،
  تحقيقاً لمبدأ سيادة القانون .
  - ٥ إحاطة جزاء الفصل بضمانات تناسب خطورته، وذلك على الوجه الآتي:
- أ) ألاَّ يكون الفصل إلاَّ بعد أخذ رأى اللجنة الثلاثية في المنشآت التي لا يوجد بها لجان إنتاج
  - ب ) ألاَّ يكون الفصل في المنشآت التي يوجد بما لجان إنتاج إلاَّ بعد أخذ رأى هذه اللجان .
- ج) اعتبار العامل الذي يتقرر فصله موقوفاً عن عمله حتى يبت في تظلمه من المحكمة المختصة .
- وقد تضمن المشروع أيضاً ضمان قدر مناسب من الحقوق الاجتماعية للعمال، وبوجه حاص ما يأتى :
- ۱ ضمان حد أدنى للإجازة الاعتيادية السنوية التي يستحقها العامل بأجر كامل، قدرها أسبوعان لمن أمضى في الخدمة سنة كاملة . وتزداد هذه الإجازة إلى ٣ أسابيع لمن أمضى في الخدمة سنوات متصلة. وتكون الإجازة لمدة شهر في السنة لمن تجاوز سنه الخمسين، أو لمن أمضى في الخدمة ٢٠ سنة متصلة .
  - ٢ جواز زيادة الإجازة الاعتيادية السنوية أسبوعاً بالنسبة للعاملين في المناطق النائية .
- ٣ زيادة إجازة الوضع التي تمنح للمرأة العاملة بأجر كامل إلى ٤٢ يوماً بدلاً من ٣٠ يوماً في القانون الحالى .
- ٤ زيادة الإجازة المرضية التي يستحقها العامل الذي يثبت مرضه إلى ٩ أشهر ، مع تقرير حقه
  ف أن يضم إليها الإجازات الاعتيادية المتوفرة له.

- ٥ استحقاق العامل المريض بأحد الأمراض المزمنة ، أو الذي يستدعى مرضه دخوله إحدى المستشفيات، أجره كاملاً عن المدة اللازمة للعلاج والنقاهة .
  - ٦ عدم جواز فصل العامل أثناء إجازته المرضية .
  - ٧ تقرير إجازة بأجر كامل للعامل المخالط لمريض بمرض معد .
    - ٨ تقرير إجازة عارضة للعامل بما لا يجاوز ٥ أيام في السنة .
- ٩ جواز منح إجازة بدون مرتب للعامل أو العاملة لمرافقة زوجته أو زوجها في حالات السفر للخارج .

وهناك ضمانات أخرى واردة في المشروع يمكن لحضراتكم الاطلاع عليها .

وقد اشتمل المشروع أيضاً على تأكيد مسئولية العمال بحاه الإنتاج ووسائله، فتضمن تحديد واجبات العمال والتزامهم بما يحقق الصالح العام الذي يتمثل في دعم الإنتاج وزيادته، ومسئوليتهم في المحافظة على وسائله وأدواته وصيانتها، ومشاركتهم الفعالة في تنفيذ خطة الدولة .

السيد الرئيس .. هذا هو ما قامت به لجنة الشئون الداخلية، وأشكركم .

#### السيد / الرئيس:

أنا عندى ملاحظة، على الكلام ده .. ويمكن نثيرها في دور انعقاد المؤتمر القومى، لكن احنا مانقدرش نعرض على المؤتمر القومى قوانين، وده بيمنع المرونة من عندنا الحقيقة منع كامل . فالحقيقة هذا الكلام لم يعرض على الحكومة .. لم يعرض على مجلس الوزراء، وشفنا هذه النقط في اللجنة التنفيذية العليا، ولكن برضه مجلس الوزراء بيكون له وجهات نظر. ثم بعد هذا، من ناحية التشريع .. الحقيقة مجلس الأمة أيضاً بيكون له دور، والقراءة للقانون ودوره التشريعي . وكان الرأى ان احنا نعرض – الحقيقة – المواضيع هنا في الاتحاد الاشتراكي واللجان، كموضوع مش مواد، وَلا ١ و ٢، وَلا ندخل في التفاصيل . ثم بعد هذا بالنسبة للسلطة التنفيذية هِي بِتْدَخَّل الموضوع اللي التزمت به في مواد وقوانين. وبعد هذا يعرض هذا القانون على مجلس الأمة ، ويقوم مجلس الأمة بدوره التشريعي .

والحقيقة النقطة اللي بتخليني أقول هذا الكلام، إننا لَمَّا بنرتبط أمام المؤتمر .. بيبقى الرجوع في أي نقطة صغيرة من هذا الكلام عملية صعبة علينا، إلاَّ إذا كان المؤتمر بِيدِّي توصية .. يعني توصية بكذا .

وبعدين .. في الحقيقة بالنسبة " لقانون الإسكان " أنا برضه باقول لكم: أنا ماقريتش هذا الكلام بالتفصيل بالنسبة لقانون الإسكان، عايزين نحط حاجة في اعتبارنا، وهي : إيه هِيّ الاشتراكية؟ .. الاشتراكية هي الإنتاج .. والاشتراكية هي ان احنا نسهل للناس كل شيء .

هل احنا قادرين النهارده كحكومة نبني مبانى؟ .. مش قادرين . هل القطاع الخاص عايزينه يبنى؟ .. أيوه القطاع الخاص عايزينه يبنى، وإدِّينا له تسهيلات بالتخفيض في الفوايد إلى ٣% علشان يبنى.

ودلوقت اللي عنده ١٠ آلاف جنيه بيقدر يحطهم في البنك الأهلى، وبياخد فايدة ٥% من شهادات الاستثمار، دون ما يدخل في مشاكل، لا مع سكان .. ولا مع حد، ومعفيين أيضاً من الضرائب .

في الحقيقة اللي احنا عايزينه قانون للإسكان مايمنعش المباني .. وعايزين مايبقاش فيه استغلال، ولكن عايزين أيضاً نشجع الناس اللي عندها فلوس انها تبني .

المهم النقطة الأساسية في الكلام ان النقط عرضت بهذا الشكل، ولكن بنتذكر ان القاعدة في المستقبل ان احنا ننظر المواضيع من الناحية الموضوعية، وبعدين عملية الصياغة بتروح للحكومة، ثم التشريع يروح لمجلس الأمة .

#### السيد / عبد اللطيف مليجي بلطية :

كنت أريد أن أسأل السيد عبد المحسن أبو النور عن اللجنة الفرعية التي أعدت الخطوط العريضة لمشروع قانون العمل .. بمعنى كيف وصل إلى هنا؟

#### السيد / الرئيس:

اللي أنا فاهمه إن كل الدنيا بحثت قانون العمل.

# السيد / عبد اللطيف مليجي بلطية :

كل ما أقصده هو أن قانون العمل عرض على لجنة النقابات العمالية المنبثقة عن لجنة الشئون التنظيمية ، ثم أراه حالياً يُعْرَض تفصيلياً من جانب لجنة الشئون الداخلية ، وأخشى أن يكون قد دُرِسَ أيضاً في لجنة فرعية ليست مختصة به. هذا كل ما أريد توضيحه .

#### السيد / عبد المحسن أبو النور:

هذا القانون تناولته اللجنتان معاً بالنظر، ولن يعرض على المؤتمر كقانون، ولكنه كمذكرة بمبادئ عامة .

#### السيد / فريد عبد الكريم:

أريد أن أتساءل عن نقطة أساسية خاصة بموقف اللجنة المركزية وأعضائها داخل المؤتمر ، بالنسبة للتقارير التي يُتْلَى موجزها الآن. إنني أعتقد أن كل التقارير فيما عدا تقرير اللجنة السياسية الذي يتضمن مبادئ معينة تؤمن بما الدولة - شعباً وحكومة، وبالتالى تنظيماً - وكذلك فيما عدا تقرير لجنة شئون التنظيم عن المسألة الأساسية فيما يختص بتجديد التنظيم ونموه ، يجب أن تعرض على اللجنة المركزية كلها لدراستها وتَبنيّها، ورفعها إلى المؤتمر القومي ليصدر فيها توصياته. ولكننا الآن لم نستمع إطلاقاً، ولم

نبحث، ولم نتدارس، ولم تصدر اللجنة المركزية - كلجنة مركزية - قراراً بشأن هذه الموضوعات التي تضمنتها تقارير اللجان الدائمة .

وإذا كانت اللجان الفرعية قد أبدت وجهة نظرها ، فإن اللجنة المركزية -ككل - لم تبد وجهة نظرها، وبالتالى ليست هناك مسئولية مؤكدة على اللجنة المركزية وأعضائها باعتبارهم قيادة المؤتمر القومي

إنني لا أتصور كيف يكون موقفنا، هل نعارض هذه التقارير إذا كانت لنا وجهة نظر معارضة؟

#### السيد / الرئيس:

هو المفروض هذه التقارير هي تقارير اللجنة المركزية إلى المؤتمر، واللي عنده اعتراضات بيقول هذه الاعتراضات .

#### السيد / فريد عبد الكريم:

إننا لم نطلع على هذه التقارير إلا الآن يا سيادة الرئيس، وليست أمامنا فرصة لندرسها على الإطلاق، فمثلاً مشروع قانون الإسكان لم نطلع عليه. كما أن كل موضوع من الموضوعات في حاجة إلى تخصيص جلسة لننظره حتى نكون ملتزمين فعلاً ، ذلك لأننا التزمنا بشيء معين أمام مؤتمرات المحافظات، وهذا الالتزام لا يكسره إلاً دراسة هذه اللجنة لتلك الموضوعات، وإصدار توجيه عام بشأنها. ولكن لم يحدث شيء من هذا، لأنه ليس هناك وقت متاح لمثل ذلك. ومن هناكان الحرج بالنسبة لأعضاء اللجنة المركزية، ولا أقول الحرج فقط، بل والحيرة الكاملة بالنسبة للموقف الذي يجب أن تتخذه هذه اللجنة .

#### السيد / الرئيس:

لأ .. هو الموضوع ماوصلش لحرج وَلا حيرة. يعنى إذا كنتم عاوزين تقروا هذه التقارير بناخد ساعتين استراحة تتفضلوا حضراتكم تقروا هذه التقارير، واللى عنده ملاحظات. بنرجع تانى وبيقول ملاحظاته .. واللى عاوز يناقش يناقش. يعنى - الحقيقة - هذه التقارير لم تستكمل. وأنا - الحقيقة - كان رأيى فى اللجنة التنفيذية العليا ان احنا مَانِئرُلْش المواضيع بهذه التفصيلات، ونِنْزِل بمواضيع عمومية جداً فى المؤتمر، لأن الدخول بالمواضيع بهذه التفصيلات إلى المؤتمر بيكتفنا تكتيف كامل. ولكن قيل لى فى اللجنة التنفيذية العليا: إن هذه المواضيع عرضت على مؤتمرات المحافظات وجميع القواعد. والحقيقة الرجوع فيها النهارده بيحطنا فى تناقضات مع المؤتمرات ومع الناس .

وعلى هذا - على غير رغبتى - أنا وافقت على الدخول بهذه التفاصيل. أما أنا لولا هذا الكلام .. أناكان رأيي ان احنا نحط مذكرة موضوعية .. ورقة تقول : قانون الإسكان هو العدالة، وكذا .. وكذا .. كلام بهذا الشكل، ولا ندخل في تفاصيل بالنسبة للمستأجر كذا .. وبالنسبة للمالك كذا، لأن احنا مسئولين عن المالك والمستأجر، وبندخل بهذه المواضيع. ولكن - الحقيقة - إزاء ما قيل من أن هذه المواضيع بحثت تفصيلياً في القواعد، فأنا حتى قلت: إن هذه المواضيع لم تدرس في مجلس الوزراء ، وكان لازم يكون فيه تنسيق بين هذا وذاك. وعلى هذا الأساس أنا وافقت هذه المرة، وأنا قلت لكم : الدخول للمؤتمر بهذا الكلام لايكون بالتفصيل .

إذا كنتم عاوزين تِقْروا .. الحقيقة المؤتمر بكرة .. ومانقدرش نأجل المؤتمر.. وإذا كنتم عاوزين تقروا .. احنا مستعدين ناخد استراحة للقراءة، لكن بتدخل اللجنة المركزية وهي في حيرة .. زى الأخ ما بيقول.. يعنى هو الوضع يمكن ماوصلش للحيرة، لأن الحيرة دى بتحتاج إلى موضوعات أكثر بكثير من هذا، فلما ندخل اللجنة المركزية بهذا الشكل .. الحقيقة نبقى متناقضين .

# السيد / إبراهيم آدم:

الحقيقة أن مبدأ عرض التشريعات على تشكيلات الاتحاد الاشتراكي - في مستوياته المختلفة - مبدأ له أساس تاريخي، إذ أنناكنا فيما مضى نفاجأ بصدور تشريعات تمس مجموعات كبيرة من الناس في حياتهم الخاصة .. أو في مصالحهم الحيوية. حقيقة كانت هذه التشريعات تناقش في مجلس الأمة، ولكن ربما لا تكون مناقشات مجلس الأمة معبرة تعبيراً كاملاً .. أو محيطة إحاطة كاملة

بالرأى العام بالنسبة لهذه التشريعات. ومن هنا كانت تصدر تشريعات يكون لها رد فعل سَيِّء في بعض الأحيان لدى الجماهير، أو رد فعل مفاجئ لم نكن نتوقعه. وقد دعا ذلك التنظيم السياسي - في كثير من الأحيان - أن يقول: إن التشريعات التي تمس حياة الناس ومصالحهم الحيوية، يجب أن يؤخذ فيها رأى الاتحاد الاشتراكي بتشكيلاته المختلفة، ابتداءً من الوحدة الأساسية - إن أمكن - حتى مؤتمر المركز، فمؤتمر المحافظة ... إلى آخره .

هذه فى رأيى خطوة من ناحية استطلاع رأى الناس ، وليس من ناحية إقرار هذه التشريعات .. أى أن المبدأ فى أساسه أن نضمن تجاوب الرأى العام مع هذا التشريع، ونضمن أنه لن يفاجأ به ، ولن يكون لهذا التشريع عند صدوره رد فعل مفاجئ لدى الرأى العام لا يتوقعه .

وليس هذا بالنسبة للتشريعات فقط، بل يجب أن يكون بالنسبة لبعض الإجراءات الإدارية، فهناك إجراءات إدارية هامة يكون لها تأثيرها الكبير على طوائف كثيرة من الناس. ومن ثم قيل أيضاً بأنه قبل أن يوحذ فيه أيضاً رأى الناس عن طريق الاتحاد الاشتراكى .

وفى اعتقادى أنه يجب أن يؤخذ فى الاعتبار تلك الحدود عند عرض هذه التشريعات، أى أن نستطلع رأى الناس فيها، وهل هم متجاوبون معها ؟ أو هل سنفاجاً برد فعل عكسى إذا أصدرنا هذا التشريع دون أن نستطلع رأى الناس فيه؟ فى هذه الحدود فقط يكون دور التنظيم السياسى .. أما أن يصدر مثلاً قراراً من المؤتمر القومى العام - كتنظيم سياسى - بالموافقة على قانون معين .. فأنا أعتقد أن هذا هو دور التنظيم .

#### السيد / الرئيس:

هُوَّ بالنسبة للأوضاع العادية.. المؤتمر القومى العام مابينعقدش فى فترات انعقاد قصيرة زى دِلْوَقْتِ .. مش معقول حيعرض عليه القوانين. وأنا برضه مش متصور ان فى أى مؤتمر بِتُعْرَضْ قوانين بهذا الشكل، ولكن بِتُعْرَض الخطة مثلاً .. أى الخطة العامة، أيضاً بِيُعَرض تقرير عن النجاح .. بتعرض مبادئ : تأمينات اجتماعية كذا .. تأمينات صحية كذا .. مبادئ .. وبيقِرَّها المؤتمر القومى .

والحقيقة برضه لو نحول هذه المذكرات إلى مذكرات مختصرة وفيها مبادئ عامة .. بنكفى نفسنا أيضاً الحرج .. وِبْنِكْفِيكُم انتم أيضاً عدم القراءة وعدم المناقشة، وَلاَ نعرض المواضيع بهذا الشكل . وأظن من هنا لبكره ممكن تقروها .. ويبقى أحسن لنا الحقيقة .. وتبقى عندنا حرية العمل ، لأن بهذا الشكل الحقيقة ممكن يتْقال : الحقوق المكتسبة كذا.. بالنسبة للعمليات كذا.. ويتقال مواضيع عامة. وبعد هذا إذا ناقشنا هذه المواضيع العامة هنا في خصوصياتها .. يبقى الحقيقة كلام معقول يعنى .

وأيضاً برضه أنا حتى مش متصور في الأوقات العادية ان اللجنة المركزية حتناقش القوانين مطلقاً، لأن في الأوقات العادية اللجنة المركزية مش حتجتمع كل أسبوع .. وَلاَّ كل أسبوعين .. وَلاَّ كل شهر، فيرضه اللجنة المركزية بِتِّدى توصية عامة .. نقول : عايزين تأمينات اجتماعية .. عايزين قانون كذا .. يُعْمَلْ كذا. وبعدين احنا عندنا مجلس الأمة اللي هو منعقد انعقاد دائم .. مش مجلس أمة بينعقد يومين أو ٣ أيام في السنة .

أنا متهيألى أن هذا الحل قد يكون أيسر بالنسبة للجميع، لأن كل ما تزيد التفصيلات كل ماحتزيد المناقشات، أظن ده حل .. موافق ياأخ عبد المحسن ؟

#### السيد / عبد المحسن أبو النور:

نعم .. ماشى .

## السيد / الرئيس:

أنا قلت له يوم الاثنين كده، قال لى : مش ماشى .. قال لى : " مش حيرضوا فى اللجنة المركزية " .. وقال لى : إن ده غُرِضْ فى المؤتمرات .. والمحافظات .. وفى كل حتة، ولازم ندخل بالتفاصيل دى، واحنا ارتبطنا. وأنا كان رأيى فى يوم الاثنين ندخل بعملية عمومية، وقال : مش ماشى أبداً هذا الكلام . وكلمنى النهارده الصبح .. برضه أنا كنت مصمم على هذا، وقال : " لأ .. ده بيحطنا فى مركز حرج، ومانبقاش التزمنا " .

#### السيد / إبراهيم عبد اللطيف إبراهيم:

الحقيقة - يا سيادة الرئيس - إنه تنسيقاً للرأى الذى تفضلتم بشرحه، وُضِعَ اليوم أمام لجنة الشئون الداخلية جميع الملاحظات التى وردت من المحافظات، ومن لجان الاتحاد الاشتراكى على كافة المستويات، وليس هناك مانع من أن نقدم ورقةً عامة .. ويصدر المؤتمر توصيةً عامة . ولكن هذه الورقة العامة يجب أن تتضمن بقدر الإمكان خلاصة آراء المحافظات، حتى لا يصاب التنظيم قاعدياً بحزة، لأن المناقشة .. في القاعدة، مناقشة تفصيلية لنصوص مواد، فإذا صَعَّدْنًا إلى المؤتمر وخرج بخط عام، فسيكون هناك بالتالى شكل من أشكال التحاهل لما أثير في القاعدة. فمثلاً قانون العلاقة بين المالك والمستأجر أثيرت حوله أسئلة كثيرة جداً، مثلاً : كيف نمنع خلو الرجل . إن إطار القانون المعروض لم ينص تحديداً كيف نمنع ذلك. وبالنسبة لموضوع استهلاك المياه، نوقش مناقشة تفصيلية في كثير من المواقع، فإذا أعْطَيْنًا ورقة عامة، فلابد أن تتضمن هذه الورقة العامة خلاصة آراء القواعد ، حتى إذا نزلنا إلى قواعدنا وقلنا لها : إن المؤتمر العام ليس من طابعه أن يناقش تفصيلات، وأن الورقة العامة، أو التوصيات العامة التي صدرت عن المؤتمر تضمنت خلاصة الآراء التي صَعَّدَتْهَا الجماهير، نكون بهذا الموقف قد أكدنا فاعلية التنظيم وزدنا المؤتمر تضمنت خلاصة الآراء التي صَعَّدَتْهَا الجماهير، نكون بهذا الموقف قد أكدنا فاعلية التنظيم وزدنا من ترابطه .

#### السيد / الرئيس:

ما هو احنا بعد المؤتمر حنبحث التفاصيل هنا في اللجنة المركزية، ويتقال في المؤتمر إن بعد كده المؤتمر بيكلف اللجنة المركزية ببحث تفاصيل مواضيع الإسكان .. وكذا .. وكذا ، وفقاً لمؤتمرات المحافظات وتوصياتها. وهذا بيغطى الموضوع كله .

ناحد استراحة بقى تقروا التقارير . ( أصوات : لا .. لا )

#### السيد / فريد عبد الكريم:

فيما يتعلق بتطوير الإدارة المحلية، هل يجب في المرشح أن يكون عضواً من القيادات المنتخبة للتنظيم، أو لابد أن تفتح العملية لكل الأعضاء العاملين في الاتحاد الاشتراكي، مع الأخذ في الاعتبار هذه القاعدة العريضة بالنسبة للعضوية ؟

لقد انتهت اللجنة في تقريرها إلى فتح الباب كاملاً وواسعاً أمام الأعضاء العاملين، تحقيقاً لأكبر قدر من الديمقراطية، ولكن من الواضح أننا لابد أن نأخذ بعض الشئ بالأسلوب الحزبي بالنسبة لهذا الموضوع، خاصة أن تطبيق قانون الإدارة المحلية بعد تطويره لن يكون إلاً بعد مرحلة إزالة آثار العدوان، لأن القاعدة لا تتحمل على الإطلاق أى انتخابات جديدة. ويكون الأمر بالنسبة للانتخابات القادمة التي ستجرى بعد سنة واحدة أن كل شخص وهو يدخل الاتحاد الاشتراكي يعلم تماماً أن دخوله الانتخاب يعني كذا .. وكذا .. وكذا ، ومن ثم لا يكون هناك أى عذر ، أو أى تعلة يمكن أن يتعلل بها على الإطلاق. فإعطاء قيادات التنظيم الحق في الترشيح وأن تقوم القاعدة العريضة كلها بالانتخاب يعطى فاعلية للاتحاد الاشتراكي ، وفيه أخذ بالأسلوب الحزبي الذي نريد أن نأخذ به كخطوه أولى في هذا المجال، وفيه دعم للاتحاد الاشتراكي وتجديد لفاعليته. ومن أجل هذا أعتبر أن هذه النقطة أساسية في الموضوع ، لأنها مبدأ من المبادئ ، لابد أن تطرح هنا لكي نحسم هذه النقطة بالذات، وشكراً .

#### السيد / الرئيس:

هو الكلام يكون بالنسبة للعموميات .. مافيش داعى بقى ندخل فى التفاصيل فى المؤتمر .. لأ بالنسبة للإدارة المحلية .. ولا بالنسبة للمواضيع الأحرى، ويتقال فى كل عملية ان حتحال إلى اللجنة المكزية لدراستها .

# الدكتور / مصطفى أبو زيد فهمى :

سيادة الرئيس .. إن لَدَى عض الملاحظات البسيطة، مع تسليمي الكامل بأن التقرير يجب أن يتضمن العموميات، إلا أن هذه الملاحظات تفيد حتى ونحن نضع العموميات.

ففيما يتعلق بقانون الإدارة المحلية، فإننى أتفق أولاً مع الأخ فريد عبد الكريم في أن كل التنظيمات الانتخابية في مصر يجب أن تنبثق من التنظيم الأم، وهو الاتحاد الاشتراكي، وذلك بالنسبة لمجلس الأمة، وبالنسبة لتنظيمات الحكم المحلى .. كل هذه يجب أن تكون نابعة من التنظيم الأم، هذا هو الذي يعطيه وضعه الطبيعي .

الناحية الثانية التي أود أن أقولها: أننا منذ وضعنا قانون الإدارة المحلية سنة ١٨٩٠ .. أى من يوم أن بدأت الإدارة المحلية في ذلك التاريخ ، ونحن سائرون على قاعدة معينة ، هي أن نبعد أعضاء البرلمان .. أعضاء مجلس الأمة .. أعضاء مجلس النواب عن التنظيمات المحلية، وكان هذا خطأ كبيراً .

إن الانجليز قد وضعوا عمداً هذه القاعدة، لكى يسهل لهم السيطرة على الحكم المحلى والإدارة المحلية ، لأنها تأتى بشخصيات من الدرجة الثانية .. أو من الدرجة الثالثة، بينما في البلاد الأخرى هم يحرصون حرصاً شديداً على إباحة الجمع بين عضوية مجلس الأمة وبين عضوية تنظيمات الإدارة المحلية. ففي فرنسا مثلاً يُبيحون الجمع بين عضوية البرلمان ، وعضوية المجلس البلدى ، إلى حد أن رئيس مجلس بلدى مدينة "ليون" إدوارد هيريو ظل في هذا المنصب لمدة تزيد على ٣٠ عاماً، وكان أيضاً رئيساً لجلس النواب في الجمعية الوطنية، ورئيساً للوزارة في كثير من الأحيان ، وكان الشعب في "ليون" يصر لمدة ٣٠ عاماً على انتخابه عضواً، ثم رئيساً للمجلس البلدى. ويقال : إن عضوية "إدوارد هيريو" كانت من الأمور التي رفعت من شأن مدينة "ليون" عمرانياً وبلدياً.

ومن هنا فإننى أود أن أوجه النظر إلى هذه القاعدة، إذ ليس هناك على الإطلاق أى خطر فى أن يجمع الإنسان بين عضوية مجلس الأمة وبين عضوية المجالس المحلية - سواء كان مجلس محافظة أو غيره - لأن مثل هذا سيرفع من شأن التنظيمات المحلية، إذ يأتى برجال من الدرجة الأولى، وليسوا أشخاصاً فى دور التكوين من الدرجة الثانية، أو الدرجة الثالثة.

المسألة الثالثة التي أود أن أثيرها : هي أنه يوجد نص في قانون الإدارة المحلية يقضي بما يلي :

"إن المجلس الشعبي يتولى سائر السلطات التشريعية "، وهذا خطأ كبير، لأن السلطة التشريعية في دولة بسيطة .. دولة موحدة كالجمهورية العربية المتحدة، لا يتولاها إلا مجلس الأمة، فإذا ما تعددت السلطات التشريعية تحولت الدولة فوراً من دولة بسيطة إلى دولة اتحادية. ومن هنا يجب أن نتنبه إلى هذا الخطأ، فالمجلس المحلى - أو المجلس الشعبي - يتولى السلطات اللائحية، ولكنه لا يتولى السلطة التشريعية لأن هناك سلطة تشريعية واحدة - تقوم في الدولة البسيطة - يقوم بما مجلس الأمة. ومن ثم فهذا خطأ في يجب أن نتنبه إليه، حتى ونحن نضع التقرير العام .

المسألة الرابعة: تتعلق أيضاً بخطأ آخر ذلك أننا عندما أنشأنا مجالس الأحياء، أنشأناها وحرمناها من الشخصية الاعتبارية التي تبيح لها حق التصرف.. جعلناها تعمل مع مجلس المحافظة من الباطن، وربما هذا هو ما شل من فاعلية مجالس الأحياء حتى وقتنا الحاضر. ولقد تتبعت مجالس الأحياء في مسألة تدخل في تخصصي إلى حد كبير، فلاحظت أن هذه المجالس لم تحقق حتى الآن - رغم ما بذل فيها من جهد - النتائج التي كانت تنتظر منها، ربما لأنها في تنظيمها القانوني لم تحظ بالاستقلال الإداري المعروف.

المسألة الخامسة: تتعلق بتنظيم مجالس المراكز، فهناك مجالس للقرى ومجالس للمراكز، وهذه مسألة في رأيي محل نظر كبير .. فالقرية المصرية ظلت طوال قرون طويلة تعانى من الاضطهاد، وتعانى من افتئات المدينة عليها، كل الخير يذهب إلى المدينة .. كل الاهتمام يذهب إلى المدينة ، والقرية عارية من هذا الاهتمام. فإذا ما جمعنا القرية مثلاً مع المركز، وكانت المدينة داخلة في المركز لأنها صغيرة، فإن القرية في هذه الحالة ستأخذ قدراً من الاهتمام .

ولذلك فالرأى عندى أنه لا داعى إطلاقاً لاختلاق تنظيم حديد على مستوى المركز، وأود أن أقول في نفس الوقت: إن إصلاح الريف في بلدنا متوقف إلى حد كبير على إصلاح المجالس القروية. ومن هنا فإنى أعتقد أنه لا داعى إطلاقاً لتنظيم المركز، ولا داعى إطلاقاً لأن نتقيد به من الآن، وإنما الداعى أن نقول: إن الاهتمام يجب أن ينصب على المجالس القروية، وإنه كقاعدة عامة لا يكون المجلس القروى في قرية واحدة، لأن المجلس القروى فاشل حتى الآن .. يشكو من ضعف الكفاءات البشرية.. وضعف الإمكانيات المادية. فإذا ما قلنا كقاعدة عامة بأن يخدم المجلس القروى ٤ أو ٥ قرى، كان هذا أولا تحصيناً للقرية من المدينة، وفي نفس الوقت جمعاً للكفاءات البشرية. هذا فيما يتعلق بقانون الإدارة المحلية

.

أما فيما يتعلق بقانون الإسكان، والواقع أننى أتكلم هنا بحرية كاملة، لأننى والحمد لله لا أملك شروى نقير، ولا قيراطاً واحداً من الأرض الزراعية أو أرض البناء . فإننى كساكن أود أن أقول : إننا لو أسرفنا في التضييق على أصحاب المبانى .. لأدَّى هذا إلى الامتناع الكامل عن البناء وإحداث أزمة حادة، أو يؤدى إلى التحايل الكامل الشديد على كل ما نضع من نصوص. ولقد فَهِمَت لجان تقديرات المبانى خطأً - مع الأسف الشديد - معنى الاشتراكية. وقد سعدنا الليلة بالتساؤل الذى وضعه السيد الرئيس في صراحة وقوة، حينما قال : ما هى الاشتراكية؟ إننى أذكر في هذا المجال كلمة لقاسم أمين : "أعرف أناساً حكموا بالظلم ليقال إنهم جاءوا بالعدل "، فكثير من رجال لجان تقدير الإيجارات - حتى لا يُطفئن في نزاهتهم أو ذمتهم - يعمدون إلى التخفيض الشديد لإيجارات بعض الشقق، مما أدى ببعض الملاك إلى أن يعمدوا إلى التحايل، فإما أن يقوموا بفرش هذه الشقق كى يؤجروها بأجر مرتفع، أو يتحايلوا عن طريق خلو الرجل وغيره من الوسائل العديدة . وحتى إذا تمكنا من أن نمنع خلو الرجل، فلن نتمكن من منع تلك الوسائل الأخرى .

وأعتقد أن السبيل القويم للإغراء على إطاعة القانون ، هو أن يأتى القانون بأحكام عادلة ، تعطى للمالك فعلاً جَعْلاً مناسباً دون استغلال. ولقد ضرب السيد الرئيس مثلاً حين قال : إن الإنسان يفضل أن يستثمر أمواله عن طريق شراء سندات استثمار، بدلاً من أن يدخل في منازعات مع المستأجرين . وربما كان هذا هو الاتجاه العام الذي أرجو أن يعاد بحث الموضوع على أساسه ، لأن الاقتراح الذي وضعته اللجنة يبيح أكبر قدر من الاستغلال ، بل وأكثر من هذا ، قد يؤدي إلى كارثة في البناء، إذ أننا

سنحدد لصاحب البناء بداية إيجار معين، ولنفرض أن المالك فوجئ أثناء عملية البناء لأى سبب بارتفاع ثمن إحدى مواد البناء، ماذا يُتَصَوَّر في هذه الحالة؟ إنه سيجنح إلى الغش في الخرسانة المسلحة، لأننا قد حددنا له من بداية الأمر إيجاراً للشقة ثلاثة جنيهات مثلاً ، على أساس أنه سيشترى الأسمنت بكذا .. والحديد بكذا، ولسبب أو لآخر قل المعروض من الأسمنت أو الحديد، إنه في هذه الحالة – وأمام هذا الإيجار الضئيل المحدد له – سيعمد إلى الغش في البناء ، مما قد يؤدى إلى انهيار البناء .. وبالتالي إلى كارثة سكانية. وأعتقد أنه في العهد الملكي – أو في أوائل العهد الجمهوري لست أذكر ذلك جيداً وقعت كارثة سكانية، إذ انهارت إحدى العمارات في المنيل، بسبب أن صاحبها أقامها بالصفيح والرمل

.

ولذلك فإننى أعتقد أن الاقتراح الذى جاءت به اللجنة اقتراح غير مقبول، وإنما الاقتراح العادل هو أنه بعد أن يقام البناء، تقوم لجنة محايدة وتقدر إيجار شقق هذا البناء. هذه اللجنة المحايدة، يجب أن يفسح مجال التفرغ لأعضائها، حتى لا يكون انعقادها بعد الظهر، حيث يكون رئيسها - وهو قاض وكذلك أعضاؤها - وهم من المهندسين - متعبين ومرهقين، فيعملون لمدة ساعتين فقط ثم ينصرفون. ولهذا من رأيي أن يتفرغ أعضاء هذه اللجان تفرغاً كاملاً، بحيث يكون عمل أعضائها الأول والأخير هو التقدير فحسب. وفي هذه الحالة نستطيع الوصول إلى أسس عادلة في البناء. هذه ملاحظاتي فيما يتعلق بقانون الاسكان.

أما فيما يختص بقانون العمل، فقد وجدت مفاجأة غريبة جداً فى المشروع المعروض، وأعجب كيف حدثت هذه المفاجأة مع أن نصف اللجنة من العمال والفلاحين! لقد ورد فى المبدأ العام فى الصفحة ٤ من التقرير: "التسوية بين عمال القطاع العام وعمال القطاع الخاص"، فمن الذى قال هذا؟ إن هذا القول يعتبر مخالفة لأبسط قواعد البديهيات فى التنظيم، إذ المفروض أن يسوى القطاع العام بالحكومة لسبب بسيط وهو أن خريجي الجامعات اليوم يوزعون طبقاً للقرار الجمهوري الخاص بتوزيع الخريجين على وظائف القطاع العام والحكومة على السواء، فيعين مثلاً أحد خريجي كليات الحقوق محامياً فى الجامعة، بينما يعين زميله محامياً فى إحدى الشركات.. وهكذا الأمر بالنسبة لخريجي كليات الهندسة وغيرها من الكليات الجامعية.

ما هو الوضع بالنسبة للاثنين، إن القانون اليوم يحمى المحامى الذى يعمل فى الجامعة، إذا استبد به مديرها مثلاً وتخطاه فى الترقية، إذ أعطاه حق الطعن فى هذا القرار الإدارى، بمعنى أن من حقه أن يطعن ويُرتَّى .. أى أن هناك ضمانات. أما المحامى فى الشركة، فلو أن رئيس مجلس الإدارة تخطاه فى الترقية مرة .. بعد مرة .. بعد أخرى، فلا ضمان له على الإطلاق. وهذا وضع غريب، فالاثنان يعملان فى حدمة الدولة الاشتراكية.. يعملان فى حدمة المرافق الاشتراكية، اذ الشركة مؤممة، ١٠٠ % والجامعة مؤممة ، ١٠٠

%. فكيف يُتَصَوَّر بعد هذا أن يمنح أحد المواطنين الذى يعمل فى مرفق عام اشتراكى ضمانات كاملة، بينما زميله فى المرفق الآخر محروم منها تماماً ؟

هناك مسألة أخرى على جانب كبير من الأهمية - وعندما يتحدث الأخ ضياء الدين داود عن الفكر والإعلام سأناقشها معه - وهي مسألة: ما هو الموتور المحرك للحياة الاشتراكية كلها ؟ وماهي الدولة الاشتراكية، والدولة الرأسمالية، والفرق بينهما ؟

لقد تصفحت المشروع فوجدت أن الحماية الوحيدة جاءت في الفصل والجزاءات التأديبية فقط، الواقع أنها مسألة هامة جداً. إنه لكى يعمل الإنسان لابد أن يطمئن على لقمة العيش، ولكن نحن في قانون العمل حمينا العامل من الجزاء التأديبي، وتركناه بلا أى ضمان بالنسبة للتخطى في الترقية، فإذا كانت ثمة تسوية، فلا يجوز أن يسوى العامل في القطاع العام بزميله في القطاع الخاص، لأنه لا يعمل في "دكان"، وإنما تكون التسوية بأن أُسَوِّى العامل في القطاع العام بزميله في الحكومة.

ولهذا السبب كانت هناك لجنة تشريعية مشكلة منذ عدة سنوات لمراجعة القوانين، وقد أبديت فيها رأياً متواضعاً، إذ قلت باستعراض تنظيم الحكومة وتنظيم الشركات، وما نجده أصلح منهما يمتد تطبيقه إلى الأخرى، إذ لا أتصور إطلاقاً أن مصرياً يتخرج في الجامعة - أو في أي معهد أو مدرسة - يعين في الحكومة فيجد ضمانات أكثر من زميله الذي يعين في وظيفة في القطاع العام. هذه مسألة غير مقبولة على الإطلاق، ولست أدرى كيف أتت اللجنة بهذا الرأى .

إن هذه النقطة هامة وحاسمة، وحتى إذا قلنا بأن الورقة التي تقدم إلى المؤتمر القومي ، تكون ورقة عامة، فإنني ما زلت أرى أن هذه النقطة هامة وحاسمة ومسيطرة إلى أقصى حد على التقرير كله .

وإنى أتساءل هل القطاع العام أقرب إلى الحكومة أو إلى القطاع الخاص ؟ وهل الضمانات القانونية هي ضمانات الحكومة، أو هي ضمانات القطاع الخاص ؟ هذه نقطة أساسية في هذا الشأن، وشكراً سيدى الرئيس .

#### السيد / الرئيس:

على العموم عند مناقشة القوانين نبقى ندخل في المواضيع دى كلها .

#### السيد / أحمد الجميل جوهر:

بالنسبة للمجالس الشعبية ، هناك رغبة من الكثير من الجماهير بألاً تتم انتخاباتها حالياً، وأن تُرجأ إلى ما بعد إزالة آثار العدوان، وأن يتم تشكيل الجالس الشعبية بصفة مؤقتة من بين أعضاء مؤتمرات المحافظات . والسبب في ذلك أننا أجرينا انتخابات الاتحاد الاشتراكي، ثم أعقبتها انتخابات مجلس الأمة، وستأتي انتخابات أحرى – وإن كانت محدودة – وهي انتخابات النقابات العمالية، والجمعيات

التعاونية. ولذلك - كما ذكرت - فإن كثيراً من الجماهير ترى أن تُرْجَأ انتخابات الجحالس الشعبية إلى ما بعد إزالة آثار العدوان، على اعتبار أنها ستكون انتخابات مباشرة .

#### السيد / الرئيس:

بيبحث هذا أيضاً في المؤتمر، إذا كان فيه توصية بتأجيل الانتخاب .. يبقى فيه توصية، يعني مافيش ما يمنع هذا .

#### السيد / عبد الخالق الدهراوى:

أود أن أعقب بكلمة قصيرة على ما ذكره الدكتور مصطفى أبو زيد، إذ تساءل سيادته عن السبب الذى من أجله لا يسوى بين العامل فى القطاع العام والعامل فى الحكومة، وقد نسى - فى الحقيقة - الهدف من المشروع، وهو التسوية بين العامل فى القطاع الخاص وهو الحرفى ، وبين العامل فى القطاع العام

فالعامل فى القطاع العام مستقر ١٠٠ %، والمشروع يزيد له من مكاسبه أكثر، وهو لا يخسر شيئاً مطلقاً، وأنا كعامل أشترك فى هذا المشروع أشعر أننا كسبنا أكثر، وأطمئن السيد الزميل على نسبة الد٥ %، وأعتقد أننا بذلك حققنا مكسباً آخر لعمال القطاع الخاص، إذ هم فى الحقيقة فى حاجة إلى أن تصل إليهم القوانين الاشتراكية، لتحميهم وتمد يدها إليهم ، ليزدادوا تعلقاً بالنظام الاشتراكي، وشكراً.

# السيد / الرئيس:

هُوَّ أنا لى برضه تعليق بالنسبة للعمال فى القطاع الخاص، وهو تعليق على هذا القانون. وأنا عُرِضَ عَلَى تأميم شبرا الخيمة، مااعرفش سنة ٦٢ أو ٦٣. الحقيقة بعد ما جه القانون عندى وقعدت قريت عن مصانع شبرا الخيمة وعدد العمال .. مارضيتش أمضى القانون . هُوَّ إتحيألى حندخل فى شبرا الخيمة ونامجها، وتفلس كل هذه المصانع، لأن آلاتما قديمة، وفيها ١٠ عمال .. أو ١٥ عامل، وحيبقى مثل سيء الحقيقة للإدارة الاشتراكية. وعلى هذا الأساس برضه أناكان لى وجهة نظر بالنسبة لبعض الحاجات اللى فى القطاع العام .. القطاع العام يقدر يديها، ولكن مش كل القطاع الحاص حيقدر يدّى

مثلاً الـ ٧ ساعات . ولذلك احنا عملنا العملية من الأول بقرار، واحنا لازلنا الحقيقة في فترة انتقالية من الـ ٨ ساعات للـ ٧ ساعات . وبعدين حتيجي بعض حاجات .. بعض المصانع حتفلس .. وحتقفل بعض المصانع ، وتيجوا وتقولوا لي يعني : حد المصانع دي .. مش حاقدر آخذ الحاجات دي، زي الحتت اللي فيها ١٥ عامل .. و ٢٠ عامل، و ٣٠ عامل. وأظن يعني النقطة دي كانت واضحة عندكم وانتم بتبحثوا القانون .

#### السيد / محمد حسن رشدى:

دون الدخول في النصوص، بعد القرار الذي صدر بعدم التعرض لأحكام التشريعات، أو المشروعات واحداً واحداً، أود أن أعرض مسألة عامة أعتقد أنها هي التي تقع في اختصاص اللجنة المركزية، حين نتعرض لمشروع من مشروعات القوانين المنظمة لشأن من الشئون، وتتعلق بالمسائل السياسية. فمشروع القانون الخاص بتطوير الإدارة المحلية كان يجب أن يضع في اختصاص هذه اللجنة - وفي اهتمامها قبل أي شئ آخر - بحث العلاقة بين الاتحاد الاشتراكي العربي بتنظيماته المختلفة وبين المجالس الشعبية. ولعل النص الوارد أو الاقتراح الذي أيدته أغلب المحافظات بأن يكون الترشيح قاصراً على قيادات الاتحاد الاشتراكي، كانت متجهة فيه إلى صورة من صور الربط ما بين الاتحاد الاشتراكي والمجالس الشعبية .

ولذلك كان غريباً من اللجنة التي وضعت التقرير أن تقول: " إن أغلب المحافظات اتجهت هذا الاتجاه"، ثم تتجه هي اتجاهاً معارضاً، ووجه الغرابة أنها شكلاً غير مقبولة، إذ أن اللجنة التي تجمع رغبات القواعد تخرج هي على هذه الرغبات.

هذه صورة من صور الربط، ولكنها في الواقع لا تحل الإشكال .. ولا تعطى الربط الكامل، لأننا حين ننشئ المحالس الشعبية في المحافظات نتعرض لأن توجد في المحافظة قيادتان سياسيتان ، وتشكيلان سياسيان: لجنة المحافظة وأمينها، والمحلس الشعبي ورئيسه. والعمل لا يستبعد معه أن يقع خلاف بين الاتحاد الاشتراكي ممثلاً في لجنة المحافظة والأمين، والمحلس الشعبي وأعضائه ورئيسه، ولا يستبعد مطلقاً أن يختلف الرأى في موضوع، فترى لجنة المحافظة من الناحية السياسية أمراً ، ويرى المحلس الشعبي أمراً آخر، وقد يشتد الخلاف فنصل إلى تصادم بين جهازين هما في الأصل جهازان سياسيان، وعلى رأس كل منهما رجل سياسي. وأذكر أنه كانت هناك اقتراحات من بعض المحافظات لمواجهة هذا الاحتمال .

ولهذا أرجو أن تحتم اللجنة المركزية - أو تقريرها الذى يقدم إلى المؤتمر القومى - بحذه الناحية، التى أعتقد أنها الناحية الأولى من اختصاص اللجنة المركزية. هذا وقد خلا التقرير من هذه النقطة، ولا أدرى ما إذا كنا نناقشها الآن ، أو تترك إلى ما بعد .

إننى أنبه إلى موضوع الربط [ بين تنظيمات الاتحاد الاشتراكي والمحالس الشعبية في المحافظات ] وإلى أن يكون الترشيح قاصراً على أعضاء اللحان القيادية. ولكن بالنسبة للرياسة .. مثلاً رئيس المحلس الشعبي ، ألا يحتمل أن يقع بينه تصادم وبين الأمانة ، وبين لجنة المحافظة والمجلس ككل ؟

#### السيد / الرئيس:

على العموم احنا اتفقنا ان احنا حنراجع التفاصيل دى بعد كده .

#### السيد / محمد حسن رشدى:

إذا اعتبرت تفاصيل، فلنتركها إلى ما بعد .

#### السيد / الرئيس:

يعنى ما احناش حنقدر نِبِت النهارده في السكرتير أو الأمين بتاع المحافظة ورئيس المجلس .. العملية \_ الحقيقة \_ حتى هي ماجاتش في التقرير .. حيبقي إيه الوضع بينهم .

#### السيد / محمد حسن رشدى:

نعم لم ترد.

#### السيد / الرئيس:

احنا اتفقنا على ان الموضوع يبقى إجمالي، وناحد توصيات من لجان المؤتمر، والتفاصيل بعد كده نبقى نبحثها في اللجنة المركزية، والمؤتمر بيحيل الموضوع للجنة المركزية لإصداره.

# السيد / عبد الجابر علام:

لو سمح لى سيادة الرئيس أقول: إن هذه المشروعات الثلاثة واردة فى الأصل من الوزارات المحتصة، وهى : وزارة الإدارة المحلية، ووزارة الإسكان، ووزارة العمل، وهى التى وضعت هذه المشروعات.. ولم تضعها من فراغ، بل نحن لدينا قوانين قائمة فعلاً فى الدولة نتعامل بها. وهذه المشروعات هى بمثابة سد للثغرات الموجودة فى هذه القوانين، ويخيل إلى أن مجئ هذه المشروعات إلى اللجنة المركزية وبحثها فى لجانها المتخصصة بمذه الصورة، كأنها أخذت طريقها الطبيعى.

ولكنى أرى ألاً نأخذ هذه الصورة في المؤتمر، ويكفى - كما قال سيادة الرئيس - أن ندخل المؤتمر بالمبادئ العريضة، لنحصل منه على موافقة عامة بأن يوافق على عرض هذه القوانين. أما دراستها مرة أخرى - بعد أن وردت من الأجهزة التنفيذية، ودرست في الجهاز السياسي على كافة مستوياته بمؤتمراته المختلفة - فتكون في مجلس الأمة . أى أن دور المجلس يأتي بعد أن يوصى المؤتمر بوضع هذه القواعد والمبادئ في صورتما التشريعية، أعنى أن تحال إلى مجلس الأمة لدراستها دراسة تفصيلية وبذلك نسير في خطنا الطبيعي دون حرج، أو دون حدوث أى نوع من الالتباس ، وبذلك يكون الموضوع قد سار في الطريق الطبيعي، وهو أن الجهة التنفيذية اقترحت من واقع العمل، والجهاز السياسي - بمختلف وحداته كلها - قام بدراسة هذه الموضوعات .

وفيما يتعلق بموضوع الإسكان، لى ملاحظة بسيطة، وهى أن كل ما وضع من مبادئ لتنظيم الإسكان ليس هو وحده الذى سيحد من قدرات الناس أو من رغبتهم فى البناء، ولكن إذا كنا نريد أن يُقْسَح الطريق للناس كى يبنوا فيمكن أن يتحقق ذلك بشىء بسيط، وهو أن نزيد من قيمة الاستثمار لا أن نقول بتركهم دون رابط يفعلون ما يريدون ، ويستغل بعضهم بعضاً دون أن نحرك ساكناً .

ولذلك أرى أن كل ما يوضع من تنظيم سليم لمنع خلو الرجل، واستغلال المالك للمستأجر، واستغلال المستأجر للمالك أحياناً، وكذلك وضع الخطوط التي تشجع الملاك التشجيع المشروع الذي يمكن أن يتم في بلد اشتراكي، كل هذه الأمور من المصلحة بحثها، بمعنى أننا إذا رأينا أن نسبة الده% أو نسبة الد ٨% ليستا مجزيتين بالنسبة للحالة الحاضرة، نُرَ غُبُ الناس في هذا الأمر. وكما رغبناهم بالنسبة لشهادات الاستثمار .. وأعلنا عن ذلك كل يوم، بأن يستثمر الناس أموالهم في هذه الشهادة دون عناء .. ويحصلون على ٥ %، يمكن أن نرغب الناس كذلك في البناء، بأن نقول : إن الشخص الذي يستثمر أمواله في البناء سنزيد له من قيمة الد ٥% إلى ٧% أو ٨% أو أي نسبة أخرى، وبهذا يحصل المالك على ربع بصورة مشروعة ومقبولة من المجتمع، ويحصل الشخص على هذه النسبة بأمانة وصدق، دون أن يحصل عليها في الظلام .

إننى اعتقد أن هذا هو الباب الوحيد الذي يمكن أن يشجع على الاستثمار في البناء، إذا ماكنا فعلاً في حاجة إلى تشجيع القطاع الخاص على استثمار أمواله في البناء، وشكراً.

## السيد / الرئيس:

هُوّ بالنسبة للقوانين اللي جَايَّهُ من الحكومة.. هو احنا قلنا دِلْوَقْتِ في مجلس الوزراء: إن ماحدِّش يقدم قوانين للجنة المركزية، ولكن تتقدم تقارير فيها رؤوس المواضيع كلها . بعد كده عملية القوانين والتبويب تُبْحَث في الحكومة، ثم تبحث في اللجنة [ التشريعية ] في مجلس الأمة . الحقيقة هذه القوانين حت قبل كده من فترة، ولم تُبْحَث في الحكومة .. زي أنا ما قلت في الأول .. لم يبحثها مجلس الوزراء، ولكن هُوّ كان المفروض ان يحصل تفاهم أولاً بين الوزارة وبين اللجنة، علشان يتقدم بناء على الرغبات اللي موجودة، وبعدين الموضوع وصل إلى إنه دخل .. بقي قوانين .. وبقي تفاصيل .

هُوَّ الحقيقة بالنسبة للموضوع الثانى.. اللى هُوَّ موضوع الإسكان مثلاً، هُوَّ الإسكان مفروض ان احنا بندى ٨% أظن للمبانى، فالحقيقة لو لقى أقل من ٨% مثلاً على أساس التقدير فى الأول وقلة المواد.. حيبنى ليه؟ .. ماهو مايبنيش، حيطلع فعلاً أقل من ٨%.

وبعدين - الحقيقة - هُوَّ الواحد يمكن وهو عايز يتكلم فى موضوع الإسكان .. بيتكلم مش مع الناس اللى ساكنين فعلاً، بيدَوَّر على الناس اللى مش لاقيين بيوت النهارده.. ودايرين كل واحد بيدور على شقة ويتكلم معاه .. أما لو قعدت تتكلم مع اللى ساكن .. بيتفلسف ويحط عملياته. أَسْأَل اللى مش ساكن .

وأنا مثلاً اعترضت على نقطة فى موضوع المقدم، أنا باقول برضه: أنا سنة ٤٤ لَمَّا كنت عايز شقة مالاقيتش، وبعدين لاقيت واحد مش قادر يكمل الشقة، فدفعت له المقدم، على أساس يخصمه من الإيجار. الحقيقة هذا الرجل أنقذبى، وإلاَّ ماكنتش حالاقى شقة خالص. النهارده لما تيجى تسأل أى واحد مش لاقى شقة .. وهُمّ الناس دول يعنى موجودين بالآلاف .. واحد عايز يتجوز ومش قادر يتجوز، يقول لك إنه مستعد يدفع مقدم طالما إنه بيتخصم من الإيجار. لَمَّا تيجى يمكن تتكلم مع واحد ساكن .. بيتكلم فى الاشتراكية، يقول لك : لأ.. مش ممكن العملية دى. هناك فرق الحقيقة .. يعنى إيه ؟ .. الحقيقة ناس كثير مش لاقيه شقق، الواحد بيعرف ناس كثير ماحدِّش لاقى سكن .. وعايزين سكن بأى وسيلة، هل الحكومة حتقدر تعمل مساكن لدول كلهم النهارده؟ .. يعنى مش حنقدر الحقيقة .

إذاً يجب ان احنا نشجع اللي يِبْنِي مَبْنَى، وأنا باقول: دى قواعد الاشتراكية .. بيبنى علشان الناس تسكن .. اللي حيأجل جوازه سنتين وتلاتة لازم يسكن .. لازم نسهل له الحكاية، وإلاَّ بيقول إنحم كَفَّرونا.. قالوا حيبنوا ومابنوش .. وَلاَ خَلُوش الناس يبنوا، والنتيجة ان احنا مش لاقيين مساكن .

ده - الحقيقة - السبب في الملاحظة اللي وضعت، ويمكن ده أيضاً الكلام اللي قصده الأخ أبو زيد، الحقيقة مافيش استغلال .. برضه مافيش خلو رجل .. مافيش شقق مفروشة، أيضاً مافيش داعي

ان أصحاب العمارات يفرشوها كلها ويسكّنوها مفروشة، لكن لازم ياخد - الحقيقة- عائد بيشجعه، ويشجع غيره على انه يبني .

#### السيد / محمد عبد الوهاب شبانه:

اقترح إقفال باب المناقشة في هذه الموضوعات، ونبدأ في موضوعات أخرى .

#### السيد / الرئيس:

يتهيألي ماحدِّش طالب الكلام .. اتفضل .

#### الدكتور / محمد لبيب شقير:

السيد الرئيس .. الإحوة الأعضاء، سبق أن وزع تقرير لجنة التنمية الاقتصادية متضمناً الأسس العامة العامة للمشاكل الموجودة في قطاعات العمل المتصلة بنشاط هذه اللجنة، وأيضاً الأسس العامة للاقتراحات بحلول دُرِسَتْ مع كافة الوزارات المعنية، وعلى أسس عامة لتنظيم هذه المشاكل. ولم يَجِدّ جديد بالنسبة لهذا التقرير سوى في ثلاث نقاط، هي :

أولاً: ضَمَّنا هذا التقرير ماجَدَّ من تطورات بعد أن تُلِيّ، أو أُعْطَى لحضراتكم ملخص لهذا التقرير في جلسة ماضية . فمثلاً تم تقدم في تنفيذ بعض التوصيات، أو قرارات المؤتمر، أو قرارات اللجنة المركزية، في بعض النواحي بالنسبة لقطاع الزراعة، فسجلنا ذلك ووضحناه. هذا من جانب، الجانب الثاني : تقديم بعض التفصيلات في بعض الموضوعات ذات الأهمية، وذلك بناء على قرار اللجنة التنفيذية العليا، وقرار اللجنة المركزية، وهي :

- ١ البنيان التعاوني الزراعي .
  - ٢ التسويق التعاوني .
  - ٣ التأمين الزراعي .
    - ٤ الحرفيون.
  - ٥ التوزيع السلعى .
- ثانياً : تم تفصيل المبادئ التي أُعْطِيَتْ في التقرير الموجز بعض الشيء بالنسبة لهذه الموضوعات.

ثالثاً: إن الأصول العامة، وأسس ومبادئ هذه الموضوعات التي عُرِضَت في التقارير المقدمة كدراسات خاصة - فيما عدا الحرفيين - موجودة في التقرير العام الذي عرض على حضراتكم في الشهر الماضي، والذي أُعْطَى ملخص له .

وبذلك، فلا أجد داعياً لتفصيل ما سبق عرضه بالنسبة للبنيان التعاوني الزراعي، فيما عدا أن أشير إلى أن كافة الدراسات قد تمت دراستها على أساس دراسة مشكلات الجمعيات التعاونية الزراعية في الفترة الماضية ، واقتراح حلول لها على أسس ومبادئ معينة يمكن أن أوجزها في ستة مبادئ شملت جميع النواحي التي عرض على أساسها التقرير، وهي :

١ - تسلسل البنيان التعاون - طبقاً للأسس التعاونية العامة - إبتداءً من الجمعية المحلية إلى الجمعية العامة على مستوى الجمهورية، ثم أيضاً الاتحاد الإقليمي، والاتحاد المركزي.

٢ - ديمقراطية في أسلوب التشكيل، وهذا هو نص قرار المؤتمر القومي فيما يتعلق بضرورة إعادة تنظيم البنيان التعاوني على أساس ديمقراطي، وعلى هذا الأساس فقد اقترحت اللجنة أن يكون الانتخاب هو الوسيلة الوحيدة لتشكيل مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية .

٣ - القضاء على سلبية الأعضاء بسبب ما كان يحدث من عدم اشتراكهم في إدارة الجمعيات ،
 وحلول المشرف محلهم، وحل مجلس إدارة الجمعية. وسوف يكفل الأسلوب الديمقراطي ذلك، من حيث تحريك الأعضاء بشكل إيجابي للاشتراك في إدارة الجمعية .

٤ - فتح الإمكانيات لتكون للتعاونيات قدرة اقتصادية تفيد أعضاءها وتخدم الريف. وكان لهذا بعض النتائج المقترحة فيما يتعلق بأن يترك الاحتياطى الذى يمكن أن تُكوِّنَه الجمعية غير محدد بنسبة ٢٠% من رأس المال، كما كان عليه الحال .

٥ - حماية أموال الجمعية، ووضع الأسس الكفيلة بمنع الانحرافات وكشفها عن طريق رقابة حازمة. وفي هذا الصدد يُقْتَر أن تكون أموال الجمعية في حكم الأموال العامة في قانون العقوبات، ويكون أعضاء مجلس الإدارة والعاملون في الجمعية أيضاً في حكم الموظفين العموميين في قانون العقوبات. وبالإضافة إلى ذلك، إذا كان مبدأ الديمقراطية هو أساس تشكيل الجمعية التعاونية فلابد من رقابة أساسية لمنع الانحرافات .. رقابة تباشر بواسطة الدولة - وهي جهاز وزارة الزراعة - في التفتيش، ورقابة تباشر بواسطة لجنة ثلاثية - وهي لجنة رقابة - تشكل من ممثل لوزارة الزراعة أو الجهة المسئولة، وممثل للاتحاد التعاوني الذي يمثل الجهاز التعاوني الشعبي ، ثم أيضاً ممثل الاتحاد الاشتراكي. ثم أحيراً هناك الوجود السياسي للاتحاد الاشتراكي . الذي بطبيعته سوف يمارس كشفاً لما قد يحدث من الانحرافات في الجمعية التعاونية .

٦ - تحقيق حوافز للفلاحين وللمسئولين عن إدارة الجمعيات التعاونية والعاملين فيها، وهنا أقترح أن تقرر لأعضاء مجلس الإدارة مكافآت عن العمل الذي يتفرغون له .

هذه هي الأسس بشكل عام، ولكن هناك أساساً رئيسياً قد أضيف .. هو التدريب التعاوني وأهميته، وعلقنا في مذكرتنا على أساس أن التدريب هو الذي سيوجد طاقة تعاونية كبيرة .

أما فيما يتعلق بموضوع التسويق، فإن هدفنا كله، ينحصر تحت ثلاثة مبادىء رئيسية، هي :

- ١ كسب ثقة الفلاح من جديد أمام الصعوبات التي لاقاها في التسويق .
- ٢ تبسيط الإجراءات المختلفة التي تشكل بعض التعقيد بالنسبة للفلاح .

٣ - عدم جعل التسويق وسيلة لاقتضاء كل ما فى ذمة الفلاح - أو ما ليس فى ذمته - من ديون. وقد حكمت هذه المبادىء الثلاثة جميع عناصر التحليل الذى أُعْطَى لعملية التسويق. وبالإضافة إلى ذلك فقد تمت دراسة التسويق التعاونى لبعض المحاصيل - وبخاصة تسويق القطن - وتَلاَحَظَ لنا من مقترحات المحافظات، وبدراسة طرق تقييم المحصول ورتبته التى يقدمها الفلاح، أن هناك اتجاهين فى المحافظات:

١ - إتحاه يطالب بتطبيق ما يسمى بتجربة الشراء المباشر، ومعنى ذلك أن تدخل جميع الشركات متنافسة للحصول على المحصول. ولكن من رأى اللجنة .. وأيضاً من رأى مؤسسة القطن أن هذه الطريقة برغم ما يبدو مظهرياً من أنها تحقق عدالة وكفاءة، إلا أنها تتسبب في تأخير عملية الفرز وإتمام عملية التسويق ، وتجعل الشركات تتنافس للحصول على الرتب العالية للتصدير. وهذا يؤدى إلى وجود القطن لدى الفلاح مدة طويلة، وبالتالى فإن هذا الأمر برغم مظهره المقنع ، فقد يكون في حاجة إلى إعادة النظر من جانب المحافظات التى طالبت به، لأنه تَلاَحَظَ أن المحافظات التى تطبق هذا النظام تشكو منه .

٢ - إتجاه يقترح بأن المهم هو أن يشعر الفلاح بأن هناك تقييماً حقيقياً لقطنه، ولذلك فإن الطريقة المقترحة هي أن يتم الفرز بواسطة فرازى هيئة التحكيم، وبناء على هذا الفرز يكون للشركة أو المنتج حق الطعن في التقييم، ثم تسير الإجراءات بعد ذلك بصورة مبسطة. وأخيراً وضعنا مبدأ فصل التسويق عن التحصيل، وأوضحنا النتائج التي تترتب على ذلك.

ولكى يتم كل هذا، لابد أن يعطى للبطاقة الزراعية قيمة أساسية كمستند محاسبي ، يُخَلِّصْ الفلاح من كثير من الغموض الذي حدث .

أما فيما يختص بموضوع الائتمان الزراعي ، فقد أوضحنا أن هناك عوامل عديدة، أحدثت عبئاً كبيراً على جهاز الائتمان الزراعي، دون أن يكون هذا الجهاز معداً – من الناحيتين الفنية والعددية – للقيام بالمهام التي أُلقيت عليه ، ابتداء من التسليف العادي الذي حدث توسع فيه وتطوير لأصوله في ظل الثورة، إلى ظهور عمليات إضافية كتمويل مقاومة القطن ، والتيسير والتبسيط بالنسبة لمديونيات الفلاحين لفترات طويلة، وهو أمر أدَّى إلى وجود ضغط على العمليات المحاسبية في مؤسسة الائتمان الزراعي وفي بنوك التسليف. ووجدنا أن هناك مشاكل تعقيد الحسابات وتجهيلها بالنسبة للفلاح فيما يختص بالمديونيات المتأخرة عليه، وكذلك العنصر البشري الخاص بالعاملين في جهاز الائتمان الزراعي وقدراته، ثم في صور التمويل والسلف المختلفة، ودرسنا هذا وعرضناه، ثم افترحنا تبسيطات على أساس مبدأ التبسيط. وهناك اتفاق وتعاون كاملين حول هذه النقط جميعها بين السيد وزير الزراعة وبين اللجنة،

بحيث إن هذه الاقتراحات المقدمة، تعتبر مقترحات مشتركة بين كل من السيد وزير الزراعة وبين السادة أعضاء لجنة التنمية الاقتصادية .

أما الموضوع الوحيد الذى لم يكن له وجود فى التقرير فى الفترة الماضية، والذى دُرِسَ بناءً على توصية من اللجنة التنفيذية العليا ومن اللجنة المركزية، فهو موضوع الحرفيين . وفى الحقيقة أننا درسنا هذا الموضوع، ونرى أن مشكلتهم تتلخص فيما يلى :

١ – أن أبعاد هذا القطاع غير محددة، بسبب انضواء فئات كثيرة تحته، وعدم وجود حصر دقيق له
 حتى الآن .

٢ – عدم وجود جهة مسئولة مسئولية شاملة عن قطاع الحرفيين، لتغطية كافة جوانبهم. حقيقة أن وزارة الصناعة مسئولة ، ولكن مسئوليتها تنحصر في الجانب الصناعي . كما أن مؤسسة التعاون الإنتاجي مسئولة فقط عن الحرفيين الذين يتخذون شكل تعاون إنتاجي .

ولكن هناك حرفيون لا يدخلون فى قطاع الصناعة، يقومون بخدمات مثل الحلاقين والمكوحية ... إلى آخره، وهناك حرفيون آخرون لا يمكن أن ينضووا تحت تعريف الصناعة، وتباشر نحوهم نشاطات من وزارات مختلفة : كالاقتصاد والتجارة الخارجية، والتموين، والشئون الاجتماعية، والتأمينات الاجتماعية، والعمل .

٣ - عدم تمويل الحرفيين، إذ لا يجدون جهة يمكنهم الحصول منها على قروض بفائدة منخفضة،
 وبشروط سهلة تتلاءم مع ظروفهم .

عدم حصول الحرفيين على الخامات بطريقة ميسرة، فهناك شكوى من طريقة توزيع الخامات،
 وكل طريقة تطبق يُقال إنها ليست عادلة، ويبدو أنه لا يمكن تعميم هذه الطرق لتكون واحدة، وإنما يجب
 دراسة كل قطاع على حدة .

وحد نقص شدید فی تدریب الحرفیین، فی الوقت الذی یعتبر فیه التدریب العصب الذی یکنهم من استمرارهم، واستمرار کفاءتهم.

عرضنا أيضاً أسساً عامة، والمذكرة عنوانها: "الأسس العامة لعلاج مشكلة الحرفيين". هذه الأسس في اعتقادنا أولاً.. أنه إذا كان التعاون الإنتاجي أساس للعمل، فيجب ألاً نسرف في التفاؤل في الأسس في اعتقادنا أولاً.. أنه إذا كان التعاون الإنتاجي أساس للعمل، فيجب ألاً نسرف في التفاؤل في المرحلة الأولى، لأنه إذا لم توضع ظروف موضوعية لتيسير كثير من المشكلات التي ذكرناها، عندئذ يفقد الحرفيون الثقة في التعاون وفي أي تنظيم آخر، ولذلك فنحن نتصور أن حل المشكلة يجب أن يسير على مرحلتين:

المرحلة الأولى : خلق ظروف موضوعية ملائمة لإقامة بنيان تعاونى للحرف التي ترغب في الدخول بإرادتها في تنظيمات تعاونية، ثم إقامة هذا البنيان في مرحلة ثانية .

فبالنسبة للمرحلة الأولى لابد من إجراء عملية حصر -كما اقترحنا - ثم لابد أن تكون هناك لجنة تمثل فيهاكل الوزارات، ويكون عملها تخطيط عمل الحرفيين، والإشراف على تيسير احتياجاتهم من المواد الخام، ووضع سياسة تمويلية لهم... إلى آخره ، ومتابعة تنفيذ هذا .

أما فيما يتعلق بالخامات فهناك بعض اقتراحات وردت من بعض المحافظات عن طرق التوزيع .

وبالنسبة للتمويل هناك نقاش هام حول مهمة بنك التسليف الزراعى والتعاوى لمنحهم القروض، وذلك بالإضافة إلى ما يتحمله هذا البنك من عبء كبير، وما يسببه له هذا العبء من تقصيرات، كما سبق أن ذكرنا. أو أن يقوم بعملية الإقراض هذه البنك الصناعى. والواقع أننا قلنا: إن هذه المشكلة ليست من اختصاصنا، إنما هي من اختصاص الدولة التي عليها أن تحدد الجهاز الذي يناط به هذه العملية، ومع ذلك فلابد من بحث إمكانية تسهيل شروط الإقراض بالنسبة لهذه الفئة، وتخفيفه من بعض الإجراءات الروتينية المصرفية العادية.

وبالنسبة لعملية التسويق هناك اقتراحات بأن يكون هناك ارتباط وتعاون ما بين الجمعيات التعاونية الاستهلاكية – الممثلة في المؤسسة الاستهلاكية العامة وغيرها – وما بين جمعيات الحرفيين التي قد تنشأ، بحيث توزع كل منهما سلع الأخرى، أو على الأقل تعطى المؤسسة الاستهلاكية أولوية لهذه الجمعيات بالنسبة لطلباتها، إذا كان يمكنها أن تقوم بتنفيذ نفس الشيء .

وبالنسبة للتدريب، هناك اقتراح - وهذا الاقتراح بُحِثَ مع السيد وزير الصناعة - ومؤداه أن تتحول مؤسسة التعاون الإنتاجي إلى هيئة للإشراف على التدريب، وتقوم هذه الهيئة بتنظيم عملية تدريب الحرفيين على مستوى الجمهورية كلها، مع الاستفادة من معهد الصناعات الصغيرة، أو معهد

التدريب الذي كان تابعاً للمؤسسة .

ثم بالنسبة للمرحلة الثانية: بعد أن تسير الأمور على هذا النحو عندئذ يجرى التوسع، ويكون قد انتشر تكوين الجمعيات التعاونية الإنتاجية، وعندئذ نستكمل البنيان التعاوني الحرف، وشكراً.

## السيد / الرئيس:

هُوَّ بالنسبة لموضوع التعاون .. وموضوع التسويق، يعنى الواحد عاصر هذا الموضوع من أوله. الأُوِّل الحقيقة - لَمَّا التعاون كانت مابتتدخَّلش فيه الدولة كان ماشى كويس ، أول ماجت الدولة واتدخلت .. دخلنا في مشاكل مااحناش عارفين نطلع منها. وأيام ماكان فيه جمعيات تعاونية واتحاد تعاوني .. الحقيقة ماكانش عندنا أى مشاكل .. وماكانش حد بيشتكى .

الحقيقة مِشْيِت الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي .. كانت ماشية كويس، وأظن لغاية دلوقت ماشية كويس، فحبينا ناحد الجمعيات التعاونية التانية .. ونديها مساعدات وتسهيلات، علما بأنها كلفتنا بالنسبة لحاجات كثير. ولكن الحقيقة الفلاح مش معتبر إن احنا خدمناه .. يعني أنا بتيجي لي جوابات كثيرة مافيش حد مابيقولش إن مافيش اختلاسات في الجمعيات التعاونية .. كل واحد بيقول الجمعيات التعاونية كلها فساد .. يتمثل فيها الفساد بأجلي معانيه، وباعتبر ان يمكن انتم هنا معايا في هذا الموضوع وحاسين به. هي المشكلة النهارده اننا لعاشر مرة بنحاول نصلح الجمعيات التعاونية .. فإذا ماصلحناش الجمعيات التعاونية .. وإذا ماقدرناش .. يبقي ما العمل؟ .. ده – الحقيقة – الموضوع .

وبرضه أنا بِدِّى أقول: الاشتراكية ليست شعارات، ولكن التطبيق هو العملية الأولى، وممكن الشعار يبقى كويس جداً .. ونيجى نطبقه مانعرفش، فَنْكَفَّرْ الناس فى الاشتراكية، وكل الناس بيقولوا: آهى دى الاشتراكية، وبنمسك فى سيرة المفسدين والفساد والكلام ده .

الحقيقة الائتمان الزراعي كان ماشي كويس .. ماكناش تعبانين فيه، وكان بنك التسليف بِيْحَصَّل .. النهارده بقى بنك التسليف له ديون متأخرة .. وبقت الجمعيات التعاونية فاسدة .. وبقى ده عنوان الاشتراكية. وأنا حتى قلت : إذا ماكناش حنعرف نحل هذا الموضوع .. بنحل الجمعيات التعاونية، ونبدأ النظر في التعاون الزراعي مرة ثانية على أساس سليم جديد. لكن الإصلاح لعاشر مرة إذا مانفعش.. بيبان ان احنا عاجزين.. وأن الفساد وصل إلى أقصاه. وأنا قلت هذا الكلام للأخ لبيب وقلته للأخ وزير الزراعة .

بالنسبة للتسويق .. يعنى قبل التسويق برضه ماكانتش الناس بتشتكى، يعنى حتى أيام تسويق القطن، واحناكنا بنقول : المستغلين اللى هُمّ تجار الداخل .. والكلام ده .. وحبينا نخدم . الحقيقة الناس بتشتكى مر الشكوى من التسويق التعاونى، وكل واحد بيقول : إن الحسابات مبالغ فيها، وبيكتبوا له فلوس أكتر من مش فاهم إيه، وبيخصموا منه .. عمليه انتم عارفينها يمكن . فبرضه السؤال النهارده : آدينا حنصلح .. إذا مااتصلحش ما العمل؟.. يعنى تبقى مشكلة. برضه أنا رأيي إذا ماقدرناش نصلح العملية الدور ده .. بِنْجِل التسويق التعاونى، ومن أول وجديد بنبتدي نَمشي العملية صح سليمة بحيث نضمن ان احنا مانكفرش الناس، وإذا كَفَرْنا الناس في التطبيق .. يبقى أساساً بنكفر الناس في الاشتراكية، وإذا كَفَرْنا الفلاحين في الاشتراكية، وإذا كَفَرْنا الفلاحين .. يبقى مين بقى حَيُـوُّمِن بالاشتراكية؟.. المفروض أن الاشتراكية أساساً لخدمة العمال والفلاحين .

الحقيقة الموضوع الثالث اللى هو موضوع الحرفيين: وأنا حايف برضه من الإسراع فى موضوع الحرفيين .. وتطبيق الشعارات اللى بنتصور أنها شعارات اشتراكية .. وستخدم المجتمع، حندخل فى مشاكل كبيرة جداً. أنا بتحيلي جوابات دلوقت عن الجمعيات التعاونية الموجودة، وبيقولوا لى: إن فيه ناس استغلت الجمعيات الحرفية الموجودة، وبيبيعوا المواد الخام اللى خدوها لِبَرَّه.. وعملوا فلوس ، عِلْماً

انها جمعيات يادُوبَكْ .. وأنا طالب تحقيق في هذا الموضوع .. لسه يعنى ماطلعش كذا جمعية، هل هذا الكلام حقيقى ؟ وهل حنبتدى نعمل الجمعيات التعاونية للحرفيين وأبص ألاقى نفسى داخل في فساد مش قادر أحوشه ؟

يعنى أنا لَماً كنت باقرأ التعاون في الصين دخلوا في مشكلة زى مشكلتنا .. عملوا الجمعيات التعاونية .. تعبوا جداً .. وبعدين وقفوا، وبعدين عملوا جمعية تعاونية، وعملوا جمعية لرقابة الجمعية التعاونية .. كل جمعية تعاونية فيها ناس مالهمش دعوة بالجمعية خالص .. ولا بالإدارة، ولكن بيراقبوا الجمعية التعاونية .. وبيراجعوا دفاترها كل أسبوع.. وبيقدموا تقرير . الحقيقة هُمَّ كانوا عاملين كتاب عن تطور التعاون في الصين، ودخلوا في مشاكل يمكن أكثر من اللي احنا داخلين فيها، لكن احدوا إجراءات. ولهذا أنا حتى اعترضت على أعضاء الاتحاد الاشتراكي الهم يدخلوا في الجمعية التعاونية باعتبارهم أعضاء في الاتحاد الاشتراكي، وقلت: إن أنا عايز أعضاء لجنة الاتحاد الاشتراكي في القرية تبقى هي لجنة الرقابة على الجمعية التعاونية ، وبهذا نقدر نِدِّيها سلطة أنها تراقب مش تدير ، وتشوف العملية، وبهذا نقدر نتخلص من الفساد .

أنا متأكد أن وزير الزراعة لن يستطيع انه يتخلص من الفساد .. لأنه حيتخلص ازاى ؟ .. ما هو ماعندوش الجهاز اللي يُمكنّنه من انه يتخلص من الفساد . ولذلك لازم نفكر ونشوف إيه الطريقة اللي تمكننا من ان احنا نتخلص من الفساد، وإلا دى تبقى سَبَّة في الاشتراكية .. وفي التسويق التعاوني .. كل واحد حَيْسِبّ. مااحنا طلعنا التسويق التعاوني كفكرة طيبة .. وفكرة سليمة، لكن في السكة كل واحد حمل حَمْلَة على التسويق التعاوني، وبهذا غرق التسويق التعاوني في السكة .. الفلاح لقى نفسه بِيْسَوَّق تعاونياً ولا بياخدش حاجة في الآخر .

موضوع الحرفيين، أنا اللى شفته فى الهند مثلاً بالنسبة للحرفيين انهم عملوا حاجة اسمها "مجمعات الحرفيين .. " اللى هى : State Industry .. وإذّوا مبانى .. وإذّوا تسهيلات الحقيقة، وبعدين كل واحد بييجى هو مع هذه التسهيلات يعتمد على نفسه. ولا ندخل بقى دِلوقتِ فى مشاكل .. حندخل وحند كى ائتمان. شُلَفْ للحرفيين .. ومش حيرجَّعُوا السلف، وبعدين حتراكم.. نبص نلاقى العملية اللى احنا عملناها فى الزراعة بتتكرر. وبعدين حاجيب المكوجية .. دا أنا النهارة لَمَّا اتكلمت فى الجر .. كلّمت رئيس الوزراء وقلت له : إيه عملتم فى المكوجية؟.. قال إنهم عايزين يرَجَّعُوا المكوجية تانى قطاع خاص، وإنهم غلطوا وعملوا هذه العملية، قلت له : والحلاقين .. ازاى انتم بتديروا الحلاقين؟.. احنا مش عارفين ندير الجمعيات التعاونية. قال إنها كانت غلطة فى الحقيقة . فلمَّا ندخل الحقيقة ونتوسع على أساس المكوجية وبقية الحرفيين .. متهيألى حندخل فى مشاكل .. حنبص نلاقى البلد بتقول : تسقط الاشتراكية، وماحدش أبداً حيؤمن ان فيه اشتراكية .

الاشتراكية الحقيقة كشعار كويس، ولكن التطبيق هو أصعب شيء، وإذا تبارينا في الشعارات نبص نلاقي نفسنا بِنْغَرَّق نفسنا من غير ما ندري. حبيت اقول هذا الكلام تعليقاً. وبالنسبة للتجربة اللي احنا دخلنا فيها .. أنا جَيَّالي جوابات فيها شتيمة كثيرة جداً .. وأكتر حاجة اتْشَتَمْت بسببها - في هذا البلد - هي التسويق التعاوني ، لأن الجمعيات في الآخر بيطالبوا الفلاح بفلوس . وطلبت عبد المحسن أبو النور - وهو وزير - وقلت له : مش معقول الفلاحين بيشتِمُوني إلاَّ إذا كانوا فعلاً مظلومين، لأن الفلاح لمَّا يبعت جواب مش حيبعت جواب إلاَّ إذا وَقَعْ عليه. ازاى - الحقيقة - نصلح هذه المواضيع ؟.. ودي عمليات أساسية بالنسبة للاشتراكية اللي احنا بنعتنقها كمبدأ .

أي ملاحظات بالنسبة للتقرير ؟

#### السيد / عبد اللطيف المناوى محمد المناوى:

لو سمح لى سيادة الرئيس، أود أن أقول بالنسبة لمشاكل التسويق التعاونى: إننا بدأنا فى التسويق التعاونى فى جمعيات الإصلاح الزراعى – وأنا أحد العاملين فيه من سنة ١٩٥٢، إلى أن عملت فى الحقل السياسى – وأقرر أنه لم تكن هناك مشاكل، ولكن موضوع تطبيق الائتمان يحتاج إلى وضع أسس معينة، إذ نحن حَمَّلْنا بنك التسليف ما لا يطيق ، فليس لديه الكوادر التي كانت تستطيع أن تتحمل هذا العبء فجأة ومرة واحدة .. فليس لدى البنك الكوادر من حيث العدد .. ولا من حيث القدرة .. ولا من حيث الأدراك لأهداف التطبيق .

أشار سيادة الرئيس إلى أنه كان هناك ائتمان قبل أن نتوسع فيه وأنه لم يفشل. وفي رأبي أن ذلك كان على حساب الفلاح نفسه، فقد كان الائتمان يتم بضمان المالك .. المالك الذي كان يحصل على السلفيات من بنك التسليف بسعر التعاون، ويقرضها للفلاح بضعف سعرها ، أو بضعفي سعرها، لأن الذي يملك هو الذي يقترض، وبناء على هذا كان المالك يسدد مديونياته للبنك، لأنه كان يحقق من وراء إقراض الفلاحين أرباحاً مضاعفة .

وعندما توسعنا فى الائتمان وُوجِهْناً بصعوبات مردها - كما ذُكِرَ الآن - أن الجهاز القائم على هذه العملية لم يكن قادراً على هذا الانفتاح، ولم يستعد لهذا . كذلك لم توجد روادع بالنسبة للتأخير فى التحصيل، مما ترتب عليه أن وصلت المتأخرات إلى ٦٠ مليون جنيه .

إننا نعطى المالك الحق في طرد المستأجر إذا تأخر في سداد جنيه واحد من إيجار أرضه، إذاً لماذا لا نعطى الدولة الحق في طرد نفس الإنسان الذي يأكل مال الدولة العام - وهو مالنا جميعاً - إذا ما تأخر في سداد مديونيته من سُلَفْ الائتمان، فمثل هذا الإنسان يجب أن يُطْرَد من أرضه، وتقوم الجمعية التعاونية بتأجير الأرض لفلاح غيره يحافظ على حقوق الدولة .

وبالنسبة للتسويق، فإن مشاكله نابعة أيضاً من اتساع المسئولية على جهاز غير قادر ، ولم يرتب .. ولم يدعم .. ولم يدرب. ومن ثم فإن الأمور تسير على أساس عدم المحاسبة على الأخطاء، بمعنى أننى كفلاح عندما أحد خطأً في حسابي، بأن يضيف الصراف أو كاتب الجمعية مبالغ زيادة عما هو مفروض أن يقيد على حسابي، إمّا أن ألجأ إلى الطرق العادية، أو ألجأ إلى الجهاز السياسي لتصحيح هذا الحساب، بلا عقاب للمتسبب في هذا الخطأ .

إن مثل هذه الأمور يجب أن تؤخذ بالحزم، إذ القواعد الصغيرة لا تُرْدَعْ الردع الكافى ، لأن حق الدولة أن ينال كل مخطىء - أو مخالف - جزاءه الرادع عن تلاعبه أو إهماله .

هناك أمر آخر يشغل بال المنتفعين بالتسويق، وهو أن الفلاح لا يشعر إطلاقاً بفائض الإنتاج، وأقول .. وأرجو ألا أكون قد كررت نفسى فيما سبق أن ذكرته - في الجلسة الماضية - من أن الفدان الآن لا يعطى عائداً، بالإضافة إلى زيادة التكلفة في الإنتاج الزراعي، نتيجة للتحليل الذي سبق أن عرضته اللجنة الاقتصادية على لجنتنا المركزية بالنسبة لقطاع التنمية الاقتصادية، ومؤداه أن الأرض - نفسها من واقع تصنيف التربة - لا تعطى عائداً يغطى تكاليف الزراعة وجهد الفلاح .

إن الموضوعات الثلاثة التي ستعرض على المؤتمر القومى العام، هي فروع من أصل ، فالأصل أولاً هو كيف نرفع الإنتاج ليكون للفلاح عائد، إذ أن شكوى الفلاح هي أنه لا يبقى له أى شيء. وحتى لو نظمنا عملية التسويق، وكذلك الحال بالنسبة لعملية الائتمان، وكذلك كافة العمليات الحسابية، فإنني أقطع لسيادة الرئيس أنه سترد إلى سيادته شكاوى من الفلاح من أنه لا فائض لديه مع ذلك. والسبب في ذلك كما ذكرت هو أن الأرض تتدهور فعلاً - والفنيون في قطاع الزراعة يعلمون هذا - إذ أن تصنيف التربة يعطى انطباعاً خطيراً جداً، وهو أن ٦ ملايين فدان - أرض وادى النيل القديمة - تعطى غلة تساوى ٦٦% من قدرتها .. ومعنى هذا أننا نفقد في قطاع التنمية الرأسية ما مساحته حوالي مليوني فدان. إذاً لابد من وضع خطة زمنية لرفع الإنتاج في مستوى الـ ٦ ملايين فدان، وهذا أمر لا يكلفنا المصاريف الباهظة التي تصرف على قطاع التنمية الأفقية، وهذا لا يعني أنني أقلل من أهمية التنمية الأفقية، بل أعطى أولويات .

سيادة الرئيس .. هذه كلها عمليات مترابطة ، ولابد أن تقوم بدراستها لجان متخصصة في قطاع الزراعة أولاً كأساس، باعتبار أن هذا القطاع بمثل قاعدة عريضة شعبية واقتصادية . ولقد سمعنا في مجلس الأمة أنهم غير مكتفين بالزيادات التي طرأت على سعر القطن، والتي كانت في حدود ٤ و ٦ ريالات، وأقول : إنه لو فرض أن متوسط إنتاجنا ٥ قناطير للفدان، ثم زدنا سعر القنطار بمقدار جنيهين ليصل إلى ١٥، أو ٢٠ جنيها، لقُدِّرَ إنتاج الفدان بما قيمته ١٠٠ جنيه، ولو وصلنا إلى أن يكون متوسط إنتاج الفدان ٨ قناطير - وهو رقم متواضع - فإن عائد الفدان يصل إلى ١٢٠ جنيها، على أساس أن سعر القنطار ١٥ جنيها وليس ٢٠ جنيها .

ومن واقع الإحصائيات العالمية في إنتاج الأذرة والقمح، نحد أن إنتاجنا يقل عن الدول الأخرى كثيراً، في حين أننا متقدمون في خصوبة التربة، وفي سهولة الرى، وفي مناخنا.

ولا شك أن اتباع الأسلوب العلمي في الزراعة هو الذي يحل المشاكل، ولا يكفي تعديل نظام التسويق لإزالة الشكاوي .

وأرى ضرورة وضع روادع عنيفة للمتلاعبين والمماطلين في السداد، والذين يلجأون إلى عمل حيازات صورية، والذين يتلاعبون بنظام التسويق . ولقد وصلت المتأخرات المستحقة للدولة إلى مبلغ ٦٠ مليون جنيه، وليس هناك رادع للفلاح الذي يتأخر في السداد، بينما يعطى المالك حق طرده إذا تأخر في سداد جنيهين من إيجار الفدان .

كل هذه العوامل تحتاج إلى دراسة، ولا يمكن شرح كل جوانب الموضوع في هذه الفرصة الضيقة، بل يجب تشكيل لجنة متخصصة تضم فنيين من قطاع الزراعة أولاً، إلى جانب المسئولين عن النواحى الأخرى كالتسويق والائتمان، وبذلك يمكن أن نصل إلى حلول سليمة. أما أن يكون المصير هو الفشل، ثم تلغى النظم التي استحدثناها نتيجة الأخطاء وعدم إحكام الرقابة، أو عدم القدرة على إدارة هذه المشروعات، فليس هذا هو الطريق الأمثل.

أمامنا تجربة نجحت منذ سنة ١٩٥٢، إلى أن انفتحنا انفتاحاً كاملاً سنة ١٩٦٠، ولا يمكن إلغاء هذه التجربة، بل يجب أن نعيد دراستها ولا نلغيها. وليس للفلاح أنسب ولا أكثر اطمئناناً من الجمعية التعاونية في ظل النظام الاشتراكي، وهو يعلم هذا تماماً رغم ضيقه بكل الأساليب الأحرى، وشكراً.

# السيد / الرئيس:

احنا حنعمل لجنة زراعية بعد المؤتمر إن شاء الله .. حيبقى فيه لجنة منبثقة من اللجنة المركزية للزراعة تبحث كل هذه النقط .

# الدكتور/ جابر جاد عبد الرحمن:

السيد الرئيس .. الحقيقة أن موضوع التعاون يحتاج إلى دراسة من كافة نواحيه. أما دراسة التعاون في القطاع الزراعي على حدة، ودراسته في قطاع الإسكان، وفي قطاع الحرفيين، وغير ذلك، ففي نظري أن هذا لا يؤدي إلى تحقيق الغرض . ولقد قلت : إن التعاون كان ناجحاً قبل أن تتدخل الحكومة في أمره، وهذا حق ، لأن التعاون في حد ذاته يقوم على جهود الشعب الذي يتلمس مشاكله، ويحاول التفكير في حلها، ويقوم بوضع هذه الحلول وتنفيذها معتمداً على ذاته ومتعاوناً فيما بينه .

إن التعاون بعد أن تدخلت الحكومة في أمره، وُزِّعَ بين جهات حكومية متعددة، بحيث لايوجد الآن الجهاز الواحد الذي تُلْقَى على عاتقه مسئولية النهوض بالحركة التعاونية وقيادتها، ويناقش ويحاسب بين يوم وآخر عن أهداف هذه المسئولية .

أسوق مثلاً بسيطاً على ذلك، وهو أن وزارة التعاون والعمل بالسودان وجهت دعوة إلى الجمهورية العربية المتحدة .. إلى المسئول عن التعاون – وهو بدرجة وكيل وزارة – ولدى الخطاب الخاص بذلك، لأننى كنت من المدعوين إلى مؤتمر التعاون الذى انعقد بالسودان في الفترة من ٨ إلى ١٣ مارس. ولم تَرُدّ الحكومة على هذه الدعوة، لأنما لم تعرف من المسئول عن التعاون في الجمهورية العربية المتحدة، هل هي المؤسسة التعاونية الزراعية? .. أو المؤسسة الإنتاجية؟ .. أو مؤسسة الشروة المائية? .. أو مؤسسة الإسكان؟ .. أو غيرها من المؤسسات العديدة؟ لذلك كانت وزارة الخارجية في حيرة في أمر الرد على هذه الدعوة، وانتهى بما المطاف في نماية الأمر إلى الاعتذار عن عدم تلبية الدعوة، ولم يحضر ممثل عن الحكومة في المؤتمر . وكان لى شرف حضوره بصفة شخصية باعتبارى ممثل وفد الجمهورية العربية المتحدة، ومثمل أله المهورية مع الوفد الروسى، والوفد التشيكوسلوفاكى، والوفد البلغارى، ووفود أحرى كثيرة .

وهذا يعكس الوضع عندنا بالنسبة لدول العالم، فليس لدينا الجهات المسئولة عن هذا القطاع الهام والرئيسي، وهو قطاع التعاون الذي يمتد نشاطه إلى كل مجالات الحياة من : زراعة، وصناعة، وتجارة، وإسكان، وصيد أسماك... إلى آخره . ولابد إذاً من عقد مؤتمر يعني ببحث هذه المسائل من ناحية تحديد الجهاز الذي يتولى الإشراف على الحركة التعاونية والنهوض بما، ومن ناحية التشريع الذي يحكم هذه الحركة، ومن ناحية التمويل ووسائله .

وفى زيارتى الأحيرة للسودان شاهدت حركة شعبية ناجحة ، إذ حضر المؤتمر ٣٠ ألف ممثل للجمعيات التعاونية من سائر أنحاء السودان، وكلهم من القادة الشعبيين ، وكل منهم يعرف المشاكل التعاونية، ويذكر السلبيات قبل الإيجابيات. وهذا تقييم للحركة التعاونية فى البلاد، وهي أحد أغراض المؤتمر .

وفى زيارتى للجمعيات التعاونية هناك كنت أشاهد الفلاحين يستعملون نوعين من المحركات تدار بالكهرباء بالديزل والكهرباء، حتى إذا تعطل أحدهما أمكن تشغيل الآخر، كما أن المحرك الذى يدار بالكهرباء يستهلك وقوداً أكثر ولكنه يعمل بكفاءة أكبر . كما لمست الوعى الكبير لدى الفلاحين مما نتج عنه استصلاح مساحات كبيرة من الأراضى وزراعتها، وهم على دراية كبيرة بالتمويل والتسليف وغيرهما. وقد طالبوا بإنشاء بنك تعاوى، ووافق الرئيس إسماعيل الأزهرى، والسيد محمد محجوب – رئيس الوزراء – على ذلك .

ونادى التعاونيون بأنه لابد أن يتكامل بنيان الحركة التعاونية من القاعدة إلى القمة، فأنشئت التعاونيات المحلية، وتعاونيات الاتجار بالجملة، والاتحاد المركزى العام.

لابد إذاً من وجود بنك تعاوني، وتتكامل الحركة بهذا الشكل. والتعاونيون من أفراد الشعب هم الذين يشتركون بأنفسهم، وعن وعى في حل مشاكلهم، وفي تلمس هذه المشاكل وإيجاد الحلول لها.

وأرى أنه قد آن الأوان أن نعيد النظرة الشاملة مرة أخرى في هذا القطاع الحيوى الذي يضم ملايين البشر في الجمهورية العربية المتحدة، حيث يوجد ٤٥٠٠ جمعية ، تضم كل جمعية ١٠٠ عضو على الأقل، وإذا كان هؤلاء جميعاً يتململون من التعاونيات ويكفرون بحا، فهذا يعني أن جزءاً من الشعب غير راض عن هذا الموضوع الذي يتصل بحياتهم تمام الاتصال . فالمسألة لا تحتمل الإرجاء، ولابد من البت فيها على وجه السرعة، ودراستها دراسة مستفيضة .

ولقد سمعت الدكتور لبيب شقير وهو يعرض موضوع البنيان التعاوى، وأود أن أستفسر عن بعض نقاط جاءت في هذا العرض. فقد رأى سيادته أن يترك الاحتياطي دون تحديد، وهذا يعني أن الجمعية لها أن تُكوّن احتياطياً أو لا تُكوّن، مع أن القانون الحالي يقضي بأن تخصم الجمعية من أرباحها ما لا يقل عن ٢٠% لتكوين احتياطي قوى، إلى أن يصل الاحتياطي إلى ما يعادل مِثْلَى رأس المال. وتكوين الاحتياطي في نظرى مسألة ضرورية جداً، لأن الباب المفتوح في الجمعية يؤدي إلى أن يزيد رأس المال أو ينقص . فأرجو أن يُصَحَّحُ فهمي لهذه المسألة .

والنقطة الثانية خاصة بالرقابة: فوزارة الزراعة، واللجنة الثلاثية، والاتحاد المركزى، كل هذه الأجهزة تقوم بالمراقبة، ونحن نعلم أن تعدد أجهزة الرقابة يؤدى إلى أسوأ النتائج. وقد كانت لنا تجربة فى ذلك فى المؤسسات والشركات العامة. فلابد من توحيد الجهة التى تتولى الإشراف على الجمعيات التعاونية. ولقد كان لمصلحة التعاون فى قديم الزمان موظفوها الذين كانوا يعتبرون رواداً وقادةً، وكانوا يقومون بواجبهم فى خلق التعاونيين وتكوين الجمعيات. وفى نظرى أن هذا هو الدور الذى يجب أن يقوم به الموظف الذى يعمل فى الجهاز الحكومي، فهو رائد وقائد، يقود الحركة التعاونية، ويعمل على تكوين الشخصية التعاونية التي تعتمد على نفسها فى تدبير أمورها.

النقطة الثالثة حاصة بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة: فالحقيقة أن الشكوى من التسويق التعاون مردها كثرة النفقات الإدارية التي يتحملها الفلاح في النهاية. فإذا أعطينا مكافآت لأعضاء مجالس الإدارة، والسكرتير، وأمين المخزن، وغيرهم، فلن يتبقى عائد يذكر للفلاح.

وفيما يتعلق بالائتمان الزراعى: فقد حُوِّلَ بنك التسليف إلى مؤسسة، ثم أنشئت بنوك تسليف فى المحافظات. وفى نظرى، لكى نضمن وصول الخدمة إلى الفلاحين، أرى أن يُنشَأُ بنك القرية ويعمم، وأن يضم موظفين تعاونيين مسئولين، لتقديم الخدمة للجماهير وهم فى أماكنهم، ذلك بدلاً من أن يمضوا أوقاتاً طويلة.. ويبذلوا جهوداً كثيرة فى التنقل بين القرية، والمركز، وعاصمة المحافظة، وشكراً.

# السيد / الرئيس:

على العموم التعاون لغاية دِلوقتِ هو تعاون بسيط .. يعنى لسه فى أول مرحلة من مراحل التعاون .. هُوَّ الحقيقة لازم نتغلب على كل هذه الشكاوى، سواء كانت خاصة بالتربة، أو خاصة بالتنظيم، أو خاصة بأى موضوع من المواضيع . وبعد المؤتمر نبحث هذا الموضوع .

## الدكتور / محمد لبيب شقير:

يبدو أن رغبتى فى الاختصار والضغط جعلتنى غير واضح . ففيما يتعلق بالاحتياطى، فالمقصود هنا أن يكون الاحتياطى على أساس نسبة محددة قانوناً دون تحديد حد أعلى، فيمكن أن يزيد مهما كانت الزيادة، والغرض من ذلك تدعيم أموال الجمعية، فهو تمسك بوجوب تكوين احتياطى، ولكن بعدم وضع حد أعلى لما يمكن تكوينه منه . إذاً فنحن متفقون .

وبالنسبة لبنك القرية، فقد تضمن التقرير هذا الموضوع، وطالبنا بتعميم بنك القرية ، والتدرج في هذا

وبالنسبة لمكافآت أعضاء مجالس الإدارة، فنتمنى أن يكون العاملون في قطاع التعاون كلهم من الرواد، ولكن الحقيقة أن الرائد عليه أعباء اجتماعية، ويحتاج إلى المال، وإذا أردنا له أن يتفرغ فلن تغنيه الريادة عن المال لكى يعيش هو وأسرته. والحقيقة أن قصور مجالس الإدارة عن أداء رسالتها

سببه أن الأعضاء لم يبذلوا جهوداً كافية في هذا الجال ، وإذا أردنا التفرغ فلابد أن يكون لذلك مقابل مادى . ولقد تقدمت كافة مؤتمرات المحافظات بالقرار الخاص بمكافآت أعضاء مجالس الإدارة مقابل تفرغهم .

أما فيما يتعلق بالرقابة، فهناك عدة نواح: فهناك رقابة فنية بحتة على الجمعيات التعاونية التى ستعتبر جهاز تنفيذ خطة أيضاً. ومن هنا لابد لجهاز وزارة الزراعة أن يتأكد من أن الجمعيات تطبق خطة الزراعة، وهذه الرقابة على الأسلوب التعاوني، وعلى قواعد التعاون والتزام الجمعية التعاونية بهذه القواعد، وهذه هي اللجنة الثلاثية التي نتكلم عنها. أما رقابة الاتحاد الاشتراكي هنا، فإنها تماماً مثل رقابته لأي موقع آخر، بمعنى أن وجوده يُكوِّن ضغطاً سياسياً معيناً يمنع من الانحراف.

بالنسبة لموضوع الحرفيين، فإن اقتراح اللجنة في الواقع هو البدء بجمعيات توزيع صغيرة تضم الحرفيين، ليتمكنوا من توحيد أنفسهم لشراء المواد الخام، وللتعامل مع جهات توزيعها، ولا يدخلون في جمعيات إنتاجية إلا بعد أن تقوى جمعيات التوزيع التي بدأوا بما .

#### السيد / عبد الجابر علام:

السيد الرئيس .. يمثل الحرفيون قطاعاً كبيراً جداً في مجتمعنا، ولو تُركوا وشأنهم دون تنظيم فسوف يكونون عقبة في تعطيل المجتمع في مسيرته لبناء مستقبله وبناء الاشتراكية . هؤلاء الحرفيون تتنازعهم أفكار كثيرة، ويقعون فريسة للاستغلال، وعلينا أن ندخل مجالهم بشجاعة وإيمان. ونحن لا نطالب بطفرة في تنظيمهم أو تمويلهم، وكل ما نطلبه هو أن تتبنى الدولة النماذج الحية بقدراتهم ورغباتهم في هذا القطاع، وتمدها بالإمكانيات الكاملة للاستمرار في النمو .

وقد تفضل السيد الرئيس وقال: الآن إن شكاوى كثيرة تصل إلى سيادته في هذا الشأن، وإنني مع سيادته في أن شكاوى عديدة تصل إلى جهات متعددة أخرى، ولابد من حسم هذه الشكاوى، أولاً بالتأكد من راسليها حتى لا نضيع جهدنا ووقتنا في شكوى لا نعرف مصدرها. إن هذه الشكاوى نابعة من المستغلين الأصليين الذين يمكن القضاء عليهم بإيجاد تنظيم بين الحرفيين . وأضرب مثلاً بسيطاً بالمواد الخام التي لا تستوردها إلا الدولة فقط، وتدفع ثمنها بالعملات الصعبة في ظروفها الصعبة، ثم نجد أن هذه المواد في أيدى المستغلين يبيعونها في السوق السوداء للحرفي الواقع تحت هذا الاستغلال .

لابد لنا أن ندخل هذا الجال ونُطَهِّرَ هذا الموقع، ولابد أن نجعل من الحرفيين قوة دافعة للبناء الاشتراكي. إن الناس بطبيعتها دائماً تريد الأفضل، وعندما يصل إليهم يطلبون المزيد. ولكن ما يعيبنا هو أننا متعجلون، ولا ننظر للوراء، ولكن لو نظر الناس أين كانوا، ثم كيف أصبحوا، لأدركوا أنهم فعلاً في الموقع الأفضل. وفي الحقيقة أن طلب المزيد من الأفضل ليس عيباً.

هناك نماذج حية محدودة المال تعمل في مجال الحرفيين، وكل ما نطلبه أن تجد هذه النماذج من الدولة – ومن الأجهزة المعنية – الرعاية الكاملة القائمة على أسس ، حتى لا تلجأ إلى وزير ترجوه في قضاء مسألة ما تلبيةً لرجاء شخصي .

وعندما يبرز جهاز شعبي أو تنظيم شعبي في أي مجال من هذه المجالات ، فلابد أن تتلقفه الدولة وتنظم نفسها معه التنظيم الواجب، حتى يحس الآخرون أن عليهم أن يعملوا مثل هذه التنظيمات، ليكون لهم ماكان لغيرهم ممن تقدموا عليهم. ووجود هذه التنظيمات في الواقع سوف يخلِّصنا من الأنانية الفردية، لأن كل إنسان يعمل بمفرده يحس دائماً أنه في حاجة للاستغلال، طالماكانت هناك الفرصة. ولكن عندما يعمل الإنسان مع آخرين - في ظل رقابة شعبية تنظم هذا العمل - فإن الأنانية الفردية تقل، وتقل معها فرص الاستغلال، ونكون بذلك قد دخلنا هذا المجال دخولاً هادئاً منظماً، يعطى فعلاً النتائج الإيجابية المطلوبة.

لقد سمعت من أحد الهنود - الذين حضرت معم مؤتمراً أمس - تجربة قام بها، حيث قال : إنه جند معه ٨٠ موظفاً نزل بهم إلى القرى النائية ، وعندما يصادفه مشروع ناجح في أيدى الشعب يقوم بتنفيذه،

ولا يكلف أهل القرية بالانتقال إلى المدينة وإرهاقهم فى إنحاز الأوراق والتسجيلات المتعلقة بالموضوع. وإنى أدعو الله أن يرزقنا القيادات الواعية فى الجهاز الإدارى التى تقوم بالتنمية الشعبية فى محال البناء الاشتراكى. والله يوفقنا، وشكراً.

## السيد / الرئيس:

هُوَّ أنا قصدى - الحقيقة - ان فيه فرق بين الكلام والتطبيق.. الكلام سهل، والأخ علام قال في خمس دقائق نخلص الحرفيين والدنيا كلها . والحقيقة لَمَّا نيجى في التطبيق حنيجى الآخر والدنيا كلها بتمسك في رقبتنا. لكن لما نقول: لأ .. ندخل في العملية بكل شجاعة وإيمان .. الكلام كويس قوى، الواحد يقدر يحمس نفسه. لكن هو الحقيقة الكلام اللي أنا باقوله النهارده.. كلام مبنى على تجربة أنا - الحقيقة - عاصرتها، وبعدين متضايق فعلاً من النتيجة اللي وصلت إليها الأمور. وبعدين أنا ماقولتش نخل إلا - الحقيقة - إذا كانت حتفضل الجمعيات التعاونية إلى ما لا نهاية .. وإلى الأبد هي مركز فساد .. والإصلاح العاشر النهارده مش نافع، طيب ما العمل؟.. يبقى -الحقيقة - لازم فيه حاجة غلط في العملية كلها. إذا كان التسويق حيفضل بهذا الشكل .. يبقى لازم فيه حاجة غلط .

أنا.. فيه فلاحين جم قالوا: عاوزين نظام القطن يرجع زى الأول، وإن شركات القطن النهارده بتستغلهم، وبتاخد منهم القطن ناقص رتبة أو رتبتين. وحاولت .. واتكلمت مع كل واحد عن نظام الرتب .. ونشرنا ده فى الجرايد، لكن ممكن نقول: ربنا يرزقنا بالناس والعاملين الكويسين ، ولكن كل واحد بيتكلم كويس. وبعدين أنا مسكت فى سنة من السنين القطن والرتب .. الموضوع ده كل يوم كنت باتكلم فيه.. ماتاحدوش من الفلاح رتبة، الشركة برضه بتروح وتاحد، هى العملية إيه؟.. ما هو برضه اللى فى الشركة النهارده بيروحوا وبيعتبروا الهم حَلُّوا محل الأولانيين، ودى عملية موجودة فكرياً عند الناس، وعايز يحقق أكبر مكسب. حاغير أنا ده ازاى ؟

الحقيقة كل العملية ما بتكبر بتظهر مشاكل. هو - الحقيقة - يجب ان احنا نقف في التحويل الاشتراكي، ونصلح الموجود قبل ما بندخل في عملية تحويل اشتراكي تانية .

البيوت اللي اتأممت .. اللي بقت قطاع عام.. المصاعد بقت وحشة، واللي كان عنده مَيَّة سخنة بقت باردة .. طيب ما هم الناس بيقولوا : هي دي الاشتراكية .. الناس إذا كانوا بيقولوا : لأ.. دي أيام فلان كان الوضع أحسن .. لَمَّا كانت العمارة ملك فلان كانت أحسن، بيقولوا فعلاً هذا الكلام. هل العيب في القرار اللي طلَّعناه؟.. القرار كويس .. قرار اشتراكي، لكن العيب في التطبيق .

الكلام اللى قاله الأخ الخاص بالكوادر والأجهزة كانت لازم فعلاً تتم قبل مانِدًى العملية لبنك التسليف . . بل بالعكس العملية قبل كده كانت بتقوم بها البنوك التانية . . كان بنك القاهرة بيشتغل هو

وشُوَنُه، وبنك مصر وله شُوَنْ .. لغينا شُوَن بنك مصر .. وبنك القاهرة وركزناها في بنك التسليف، وادِّيناه عمليات كثيرة يدخل فيها حتى عمليات القمح، وعمليات كبيرة خالص، فوقعت العملية .

بقينا بقى طَلَّعنا قرارات اشتراكية، وجينا نطبق عجزنا فى التطبيق. كان الواحد باستمرار بيقول: نعمل إيه طيب؟ .. يعنى ما هو احنا دلوقت النهارده سمعنا العلاج اللى بيقوله الدكتور شقير، أو سمعنا العلاج اللى بيقوله الدكتور جاد، هل علاج الدكاترة ده هو العلاج اللى فعلاً حيحسم الموضوع ؟.. مااعرفش، دى هى يعنى العملية .

الشكاوى بقى يا أخ علام كلها بتيجى مجهولة. ده فيه واحد بيقول: لى اسأل علام، وأنا حولته لأنور السادات علشان يسألك. هو بيقول لى: فيه كذا وكذا واسأل عبد الجابر علام فى اللجنة المركزية عن الاستغلال الموجود فى الجمعيات الحرفية، والناس اللى أثروا من الجمعيات التعاونية، والناس اللى أثروا من بيع الحاجات اللى خدوها. هل هذا الكلام حقيقى، ولا عير حقيقى ؟

# السيد / عبد الجابر علام:

كله بعيد عن الحقيقة، وإنني أضع رقبتي، ومستقبلي، وأولادى أمام كل كلمة وردت في هذه الشكوى التي تشير إليها سيادتكم .

# السيد / الرئيس:

يعني انت مش متهم في العملية .

# السيد / عبد الجابر علام:

أعلم أننى لست متهماً، ولكننى أقول في نفس الوقت : إن مااتخذناه حيال الحرفيين قد حمى الكثيرين منهم من الاستغلال، ويسعدني أن يرى السيد الرئيس واحداً منهم .

# السيد / الرئيس:

احنا – الحقيقة – عملنا لغاية دلوقت عدد قليل من الجمعيات، وهو الواحد متخوف ان احنا نِكَبَّر العملية بشجاعة زى ما بتقول، ونروح ناشرينها مرة واحدة، نبص نلاقى الدنيا كلها بتشتكى . ولذلك ده السبب إن أنا باقول: غِمْشِى فى العملية بِتَرَوِّ، وفعلاً أنا رأيى فى التعاون انه إذا جت العملية من الناس – زى ما بيقول الدكتور جابر – بتبقى الحقيقة أحسن ، لأن لَمَّا احنا بنعملها.. العملية ما بتمشيش ، لأغا بتتقلب إلى بيروقراطية، ونبص نلاقيها بقت بيروقراطية وموظفين، ولكن لو ييجوا ناس يقولوا : أُدينا

عملنا جمعية تعاونية وساعدونا وكذا، متهيألي هم يبقوا مستقلى ، واحنا مالناش دعوة بهم، غير ان احنا بنساعدهم واللي بيستغلوه بيرجعوه، نبقى الحقيقة خِلِصْناً من كل المشاكل .

كان الأول فيه جمعيات تعاونية زراعية .. أيام ماكان حسين الشافعي في وزارة الشئون الاجتماعية، وكان هو المسئول عنها. الحقيقة احنا الأول ساعدنا في التسليف .. ومشينا في التعاون البسيط .. وماكانش فيه مشاكل. الحقيقة لما ابتدينا النهارده نعملها بواسطة الدولة دخلت فيها البروقراطية، ودخل فيها التعيين، وابتدوا الناس اللي عَيِّنَاهُم - اللي هم خريجين يمكن جامعة وزراعة - ابتدوا يسرقوا ويختلسوا الجمعيات التعاونية، والواحد شاف قضايا لِكَام جمعية تعاونية اتحلت للفساد أو للاختلاس .

ده - الحقيقة - اللي بيخلى الواحد بيقول: نمشى في العملية بعقل وتُؤدة. أما الشجاعة.. فده موضوع سهل قوى موضوع الشجاعة، لكن عاوزين العملية تنجح.

# السيد / محمد فتحى العيسوى:

سيادة الرئيس .. ذكرتم في حديثكم الآن، أنه تصلكم باستمرار شكاوى بخصوص التسويق التعاوني للقطن، وأود أن أقول : إن هذه الشكاوى ستظل دائماً موجودة، طالما أننا نغير في نظام التسويق التعاوني كل سنة، فالذى يحدث هو أنه عند تطبيق نظام التسويق تظهر عيوب وتغرات فيه، فندرسها بغرض إصلاح هذه العيوب والثغرات عند حلول الموسم التالي، ولكننا نفاجاً بنظام جديد في السنة التالية، وتتكرر نفس الأخطاء والعيوب، وتبقى الشكاوى دائماً .

إن التسويق في الإصلاح الزراعي ابتدأ منذ سنة ١٩٥٣، وحتى الآن ليست هناك شكاوى بخصوصه، بل إنه يسير من حسن إلى أحسن، وهذا يبين أن السبب في سوء نظام التسويق التعاوني هو كثرة التغيير فيه. فلو أننا ثبتنا على نظام معين وأصلحنا ما فيه من أخطاء، فلسوف يجيء في الموسم التالى مبرءاً من هذه العيوب.

ومما يشكو منه المواطنون بشأن نظام التسويق مسألة الفرز، وسببها عدم كفاية الأجهزة الفنية، وكذلك عملية ضبط الحسابات .. وَمَرَدُّهَا أَن الأجهزة الفنية في بنك التسليف غير كافية كذلك .

إن كل ما أرجوه هو أن نثبت على نظام، ونبحث عن الثغرات التي كانت موجودة فيه ونصلحها حتى لا تتكرر ثانية، وشكراً.

# السيد / فهمي منصور يوسف على:

لقد ضقت بالصورة التى أخذها سيادة الرئيس عن عملية التسويق والجمعيات التعاونية . الحقيقة أن هناك مشاكل، ولكن السؤال هو : هل هذه المشاكل ليست لها من حلول؟.. الحقيقة أن لها حلولاً .

لو سمح لى سيادة الرئيس، سأتحدث فى نقطة بسيطة جداً كانت مثار شكوى الناس، وليس للاشتراكية .. ولا للنظام .. ولا لعملية التسويق أى دخل فيها . أذكر أنه سبق لى أن خرجت أنا والسيد المحافظ للمرور على مجمعات القطن فى السنة الماضية، فوجدنا الفلاحين جلوساً على الجسر وأقطائهم ملقاة، فسألنا عن سبب بقاء هذا القطن حتى الآن، فقالوا لنا : إن المجمع مكدس بالأقطان . فسألنا عن سبب تكدسه، مع أن اللوريات جاهزة وواقفة داخل المجمع لحمل القطن إلى المحالج ، وقلنا للعاملين فى المجمع : لماذا لا تعملون؟ ، فقالوا : إننا منتظرون المقاول الذى يقع فى اختصاصه هذا المجمع ، والذى له اختصاص فى مجمع آخر فى بلد آخر، ويشغل اللوريات هنا وهناك بعرقين يرفع بمما القطن . وهكذا لعدم وجود عرقين من الخشب فى المجمع ليرفع عليهما القطن إلى اللوريات، جعل الفلاحين تجأر بالشكوى .

إن مثل هذه العمليات البسيطة التي صادفناها كثيراً في التطبيق تفاديناها عندما دخلنا على موسم البصل، وقررنا أن يأخذ كل مقاول مجمعاً معيناً، وهكذا حلت هذه المشكلة البسيطة. وإنني متأكد أنه وصلت إلى سيادة الرئيس شكوى بمذا الخصوص، أو بمثل هذا الخصوص.

وواقع الأمر أن الفلاح متذمر لأنه قادم من بلده التى تبعد عن الجمع ٨ كيلو مترات، ثم يرى قطنه ملقى خارج الجمع، ويرفض العاملون في هذا الجمع إدخال القطن، مما أوقعه في حيرة من أمره! أيجلس إلى حوار قطنه، أو يتركه ويذهب إلى حقله وجاموسته ؟ .. هذه العملية المؤلمة من شأنها أن تؤدى إلى هزة، وإن كنت أرجو ألا تبعث في نفس السيد الرئيس شيئاً، لأن النظام في حد ذاته مفيد وممتاز ويقدم الخدمات للفلاحين فعلاً، ولكن العيب في التطبيق .

أذكر أننى كنت أسير في جنازة من عدة أيام، وأُثِيرَ موضوع الجمعيات التعاونية ، فكان أن تعرضت لمن أثاروا هذا الموضوع، وقلت لهم : ما الذي لا يعجبكم في الجمعيات التعاونية؟.. فقالوا إنحا تثقلنا بالفوائد، فقلت لهم رداً بسيطاً : أن سددوا ما عليكم حتى لا تُحَمَّلوا بالفوائد، فقالوا : إن القطن لم يحقق عائداً لنا، فقلت لهم : إننا غيرنا نوع القطن، فقالوا : إننا نأمل خيراً . وعلى هذا ارتاحت نفوسهم

.

لو سمح لى سيادة الرئيس، أرجو أن أتحدث فى موضوع الجمعيات التعاونية فأقول: إننا - فى الحقيقة - بدأنا فيها بداية حسنة جداً، بمعنى أننا كنا نعمل مع كذا ألف عميل، واقتضى الأمر الآن أن نعمل مع كذا مليون عميل، وفى نفس الوقت فإن الأشخاص الذين كانوا يعملون فى الجمعيات غير مؤهلين، وكان العبء كبيراً على البنك. ولكننى أقول الآن بأمانة: إننى مستبشر إلى حسن سير العمل فى الجمعيات، لأن هناك تقدماً فى العملية. وكلكم تعلمون أن سيادة الرئيس قرر فى العام الماضى أن يُدْفَعَ لكل فلاح ٣ جنيهات كمقدم ثمن عن كل قنطار قطن، وكان مقتضى ذلك أن يحصل الفلاح على هذه الجنيهات الثلاثة، ولكن الذى حدث أن بعض الفلاحين لم يحصلوا على هذا المبلغ ، فكان أن سألنا رجال البنك عن السبب فى هذا، فأحبرونا أن هؤلاء الفلاحين عليهم مديونيات سابقة، وقالوا لنا : إنكم

كسياسيين عليكم أن ترعوا أموال الدولة، وتساعدوننا على تحصيلها . ومن الطبيعى أن هذه مسئولية البنك، إذ مفروض عليه أن يحصل المتأخرات التي على الفلاحين، وكان عَلَى أن أتغاضى للمصلحة العامة عن هذه المعاملة، في سبيل أن تحصل الدولة على متأخراتها لدى الفلاحين التي تصل إلى ٦٠ مليوناً من الجنيهات .

ومن بين الاقتراحات التى عرضناها هذا العام اقتراح قلنا فيه بألا تترك العملية لمصلحة البنك، ولا لعاطفتى نحو سياسة الدولة ، بل يجب أن ننفذ سياسة الدولة أساساً لأن لها هدفاً أسمى ، بمعنى أن يحضر مسئول فى المجمع ، وعندما يُحْضِر الفلاح قطنه يوزن هذا القطن ، وبعد الانتهاء من هذه العملية يقوم مسئول من المحافظة بتسليم الفلاح مبلغ الـ ٣ جنيهات ، وبهذا نكون قد أدخلنا تعديلاً لتحقيق الهدف الذى كنت أتعاطف بالنسبة له مع مصلحة الدولة لأننى أشعر بالمسئولية، وبما ينادى به السيد الرئيس، وبذلك لا تترك العملية للأهواء. وأرجو أحيراً ألا تكون هناك فى ذهن سيادة الرئيس هذه الصورة، لأن هناك أملاً كبيراً، وشكراً .

# السيد / الرئيس:

متشكّرين، هو أنا أصلاً مابيجيليش جوابات شكر.. أنا بيجيلي جوابات شكاوى، يعني ماحدش بيبعت جوابات شكر . وأنا حتى في العيد .. والله نزلت وقعدت مع ناس .. وابتدوا [ الكلام ]، سِبْتُهُمْ ومشيت .. مافيش فايدة .. ده بيقول كذا .. وده بيقول : البنوك.. وده يقول : الخدمات، وإذا كانوا فلاحين يبقوا حيتكلموا في الزراعة، أُمَّال حيتكلموا في إيه؟ .. وانت بتقول في الجنازة برضه اصطادوك .. وقعدوا يتكلموا عن الجمعيات .. وقعدت خطبت فيهم وأقنعتهم .

# السيد / عبد الهادى على ناصف:

لو سمح لى سيادة الرئيس .. أود أن أُذكّر السادة الأعضاء بأننا اتفقنا - في بدء المناقشات - على أن نناقش الخطوط العامة والمبادىء التي ستتضمنها التقارير المقدمة للمؤتمر القومي العام، ولا ندخل في مناقشة التفاصيل، لأننا لن نستطيع - مهما مددنا في وقت الجلسة - أن نستوعب مناقشة كل التفاصيل

## السيد / الرئيس:

هُوَّ أنا - الحقيقة - اللي فتحت الموضوع، دا السادة الأعضاء مالهمش دعوة .

# السيد / فريد عبد الكريم:

هناك نقطة أساسية يا سيادة الرئيس ، فبالنسبة للتسويق التعاوني، والائتمان الزراعي، والجمعيات التعاونية، هذه كلها من أسس الاشتراكية. وإذا كانت هناك أخطاء في التطبيق فيمكن أن يتحملها التنظيم بالفعل، لأنه هو الذي يرفع شعار الاشتراكية في هذه الدولة. إذاً ينبغي أن نرفع أخطاء التطبيق بالرقابة .

وقد أكدت التجربة أنه لا يمكن إطلاقاً أن تؤدى رقابة فاعليتها إذا كانت خارجة عن الموقع، فهناك استحالة – أياً كانت الأجهزة التي تقوم بهذه الرقابة، وتعددها، أو انفرادها – طالما كانت أجهزة إدارية بعيدة عن الموقع. إذاً ففي تقديري أن الرقابة التي تمنع الانحراف في التطبيق لابد أن تكون من خلال الموقع، وأن يتحملها التنظيم السياسي، بحيث تسقط فعلاً قيادات التنظيم السياسي في الموقع الذي يؤدي كدث فيه انحراف. عندئذ تكون رقابة مجانية تزيد من الفعالية السياسية للتنظيم السياسي، الذي يؤدي دوره في تدعيم الاشتراكية، ورفع الأخطاء والانحرافات.

يخيل إلى ياسيادة الرئيس، أنه آن الأوان أن تكون الرقابة من خلال القرى، ومن خلال المواقع مسئولية أساسية لابد أن يقوم بها الاتحاد الاشتراكي، وشكراً ياسيدى الرئيس.

# السيد / الرئيس:

هُوَّ طبعاً احنا قلنا هذا الكلام، لكن أنا عندى برضه جوابات على الاتحاد الاشتراكي كثيرة جداً، لو تشوفوا الجوابات اللي عندى على لجان الاتحاد الاشتراكي : المستغلين اللي دخلوا .. واللي عمل إيه .. واللي سوًا إيه، يعنى بعشرات الآلاف. وبعدين بيقولوا : إن الاتحاد الاشتراكي ليست له فعالية جماهيرية .. وأنا باقول لكم برضه نفس الكلام .. وأنا اتكلمت هذا الكلام في اللجنة التنفيذية العليا بالنسبة للعمل الجماهيري . فالحقيقة إذا انعزلت قيادات الاتحاد الاشتراكي، وفضلت قيادات على الورق .. ونقعد هنا كده ونشوف التنظيم – الحقيقة – بيطلع ماعندناش جماهيرية. يعني هو الكلام اللي باين انه بالنسبة للاتحاد عايز شغل أكتر .. وعايز عمل جماهيري أكثر .

واحنا قلنا هنا من أول يوم: إن الاتحاد الاشتراكي يراقب، ويبلغ انحراف .. مش بس الجمعيات التعاونية، بل وعن أى شيء، وبهذا نقدر [ نراقب ] وقلت لكم: السلطة التنفيذية لن تستطيع الحقيقة [ تحل مشاكل ] وحاولنا في سنوات مختلفة إن احنا نحل المشاكل .. ماقدرناش. ماهي العملية السلطة التنفيذية بتتحول إلى جوابات ، وما دام الموضوع اتحول إلى جوابات .. على ما يوصل بياخد سنة .. وبيكون الموضوع خلص. لكن فعلاً الاتحاد الاشتراكي موجود في كل مكان .. إذا بقى الحقيقة ماكانوش متواطئين في العملية. ولهذا يجب ان احنا نُأخِذْ لجان الاتحاد الاشتراكي .. وانتم .. مارحتم في قرية ولاقيتم الاتحاد الاشتراكي .. وكان فيه ٣ منهم متواطئين، ووقَّفْهُم السيد أنور .. كانوا متواطئين مع العملية الخاصة بالأرض. كيف نمنع هذا؟ واحنا فعلاً في مجتمع كبير ورثناه وفيه أفكار عميقة ورثناها ..

وفيه طبقية موجودة، واحنا مابقيناش اشتراكية لسَّه، احنا لا زلنا في مرحلة التحول، وبعدين بنحول العملية - الحقيقة - بالطريقة السلمية. يعنى لو كانت طريقة عنيفة كانت خلصت حاجات كثير من الأول، ولكن احنا مجتمعنا لا يسمح بهذا . فنرجو ان الاتحاد الاشتراكي - بتنظيماته المختلفة - يقدر يقوم بهذا العمل، واللجان المختلفة تِدِّى توجيهات بهذا الخصوص .

## السيد / محمد أحمد عبد الهادى على:

لو سمح لى سيادة الرئيس .. أود أن أقول : إننى ما كنت أريد أن أتحدث في هذا الموضوع إطلاقاً حرصاً منى على وقت الإخوة الزملاء الأعضاء، وحرصاً على وقت سيادة الرئيس. ولكن مادامت القضية التي نحن بصددها تمس أمراً جوهرياً في مجتمعنا، ويحرص عليه كل فلاح، وكل إنسان

من أصحاب المصلحة الحقيقية في المجتمع، فإن هذا ما يجذبني إلى الحديث في هذا الموضوع ، وسأتكلم فيه بمنتهى الاختصار .

إن الحملة المسمومة الموجهة إلى التعاون هي جزء من حملة توجه إلى كل المؤسسات الاشتراكية الموجودة في مجتمعنا، ومن ضمنها القطاع العام، والهدف من هذه الحملة هو إثارة البلبلة ، وخلق عملية تشكيك معينة سواء بالنسبة للتعاون، أو بالنسبة للقطاع العام .

أود أن أركز حديثى على نقطة واحدة تتعلق بالاتحاد الاشتراكى، وما قيل من إنه ليست له فعالية جماهيرية، والذى أود أن أقوله: إن هناك أمراً معيناً مسلوب من الاتحاد الاشتراكى، ألا وهو السلطة. كيف يكون هناك تنظيم سياسى جماهيرى نطلب إليه مراقبة الأجهزة التنفيذية وليس له سلطة. علماً بأن الأخطاء لا تعدو أن تكون أخطاء تنفيذية بالدرجة الأولى .. أخطاء تطبيق من الجهاز التنفيذى الإدارى الموجود على مستوى القرية، وعدم وجود رقابة حاسمة من كافة المستويات التى تعلو مستوى القرية. ومن ثم فإن القيادات التحتية والوسطية تتمادى فى الانحراف .

ومن هنا يكفر الناس بالتطبيق فعلاً، وهي أخطاء التنظيم السياسي منها برىء ، ولو كان للتنظيم السياسي رقابة، وله حق المساءلة، والحساب، والجزاء بالنسبة لأعضائه داخل الجمعيات التعاونية ، أو ممن يعملون في الجهاز التنفيذي الموجود، لاستطاع أن يحسم الكثير من القضايا بغير أسلوب العنف، وبغير الأسلوب الدموى، ولكن بأسلوب تأكيد هذه الرقابة كي تأخذ دوراً فعالاً كاملاً، ولا تصبح العملية مجرد عملية رقابية فحسب .

إن الدكتور لبيب شقير مَرَّ على هذه النقطة مرّ الكرام، إذ قال: "إن وجود الاتحاد الاشتراكى في أى جهة، كوجوده في أى جهة أخرى بالنسبة للقرية، أو بالنسبة لجال التعاون ". إنما الذي أرجوه أن يكون دور الاتحاد الاشتراكي - كما تقول يا سيادة الرئيس - ألاَّ يتدخل في نفس العملية، وَلاَ أن يكون داخل اللجان، حتى يكون له حق الرقابة فعلاً.

إننى أريد أن يكون للاتحاد الاشتراكى دور معين، ولكنه إذا ما تدخل الآن في عملٍ لوقف انحرافٍ معين داخل مؤسسة من المؤسسات - سواء على مستوى القرية أو المركز - أمكن لأى إنسان في الجهاز التنفيذي أن يقول لعضو الاتحاد الاشتراكى: إن هذا ليس من اختصاصك. وقد حدثت أمور كثيرة بهذا الشكل، مما أفقدتنا نحن .. أو أفقدت قيادتنا الثقة في نفسها .. وفي حركتها.

ويخيل إلى أن قيامنا بهذه العملية لا يكون عن طريق الضغط، إنما علينا أن نجرب أن يكون للتنظيم

السياسى السلطة، وأن يمارس هذه السلطة . وسيادة الرئيس يؤكد على عملية الممارسة، إذ أن هذه العملية .. أو إعطاء سلطة للتنظيم السياسى - في كل المواقع - هى التي ستعطينا النضج الكافى، والتثقيف، والفعالية، حتى بالنسبة لعملية الانتخابات وغيرها من العمليات .

وبالإضافة إلى هذا فإن القصور الموجود في الجمعيات التعاونية يرجع إلى عدم إجراء الانتخابات فيها إلا مرة واحدة حتى الآن، مما أدى إلى عدم فاعلية وفقدان السلطة بالنسبة لمحلس الإدارة، لأن كل هذه الأمور مسلوبة منه، ومُرَكَّرَة في الأجهزة الإدارية، أو في المشرف، أو المدير، أو غير ذلك.

إننا لا نضمن الجهاز الإدارى حتى بالنسبة للقرية، فإن هذا الجهاز الإدارى ليس معداً الإعداد الكافى الفكرى والتنفيذى الذى بمقتضاه تأمنه على تطبيق أمر هام وحيوى جداً بالنسبة لمجتمعنا الاشتراكى، وهو موضوع التعاون. إذاً كيف أعطى هذا الجهاز الإدارى كل هذه السلطات، وأسلبها من تنظيماتنا الشعبية والسياسية فى كافة المستويات ؟ وأعود فأقول بالتالى : إن الاتحاد الاشتراكى هو الذى عليه أن يراقب .

معذرة يا سيادة الرئيس إن كنت قد أطلت في كلمتي .

# السيد / الرئيس:

هُوَّ موضوع السلطة يعنى موضوع كبير قوى، كل واحد طبعاً حيطالب بالسلطة، ولكن العملية إذا الدِّينا السلطة الحقيقية للاتحاد انك تسائل هذا وذاك ، يعنى بندخل في مشاكل لا أول لها ولا آخر، وأنا باعرف برضه دلوقت .. ان في الاتحاد الاشتراكي ما بين الأعضاء وبعضهم فيه مشاكل .. ما بين الأمين

والأمين المساعد فيه مشاكل، وده موجود في حتت كتيرة .. إذا دخلنا وبقت الحساسيات في القرية، ان ده بيدى أمر .. وده يقولك : لأ، وبعدين هذا سيقود إلى انحراف .

أنا باقول.. وقلنا تَمَلِيّ : إن احنا نشوف المشاكل ونحلها، بتقدروا عن طريق المحافظ تحلوا كل هذه المشاكل في المحافظة، مش ضرورى تجيب مدير المصنع اللي عندك وتِدِّى له أوامر . يعنى البلاد اللي عملت كده تراجعت في هذه الأمور لأنهم قالوا : إن بيروقراطية الحزب سيطرت، وبقت العملية كلها عملية بيروقراطية. وده الحقيقة - احنا مش عايزينه.. احنا عايزين الجهاز التنفيذي يمَشِّي واحنا نراقب، وأنت موجود في كفر الشيخ بتقول: فيه كذا.. أو تيجي هنا وتقول . وقلنا حنعمل جلسات ونتكلم، ونقول: فيه كذا، وبتروح اللجنة بتاعة الزراعة وتقول: كذا، أو هناك فيه اجتماع مع

المحافظ .. وفيه حاجات بتقدروا تحلوها عن طريق المحافظة .

لكن لَمَّا العملية تبقى بينك انت وبين فلان وفلان، حتبص تلاقى العملية بقت خلافات.. ويبقى أمين المحافظة داخل في اننا نتخانق مع الناس اللى في المحافظة كلهم، لكن لو هُوَّ بيراقب وبيشوف، وعنده السلطة من خلال الوحدة اللي موجودة في الوحدة الجماهيرية ومن خلال أعضاء الاتحاد الاشتراكي يقول: إن هنا فيه انحراف، بيتحل هذا الموضوع.

# السيد / محمد أحمد عبد الهادى على:

إن الخطوة الهامة في تاريخ بلدنا هي أن تُعطى سلطة للجنة المركزية حتى يستطيع أعضاؤها النزول إلى مواقع الانحراف، وتنقل الصورة كاملة إلى سيادتكم كقيادة ثورية لهذا المجتمع، وأعتقد أن حرص سيادتكم على الاشتراكية، وغيرتكم الشديدة عليها، قد أعطى جرعة كبيرة من الثقة للتنظيم السياسي كان يفتقدها تماماً في الفترة الماضية ، ونريد مزيداً من هذه الثقة لننزل إلى قواعدنا بالتدريج، لأننا نعلم أن التنظيم يحوى الكثير من التناقضات الموجودة، ولكننا ننزل شيئاً فشيئاً، لنصل بعد مرحلة زمنية معينة إلى أن تثق الوحدة الأساسية في قدرتها على التوجيه، والرقابة، والإشراف، على أن يقوم كل مستوى سياسي بمراقبة المستوى الذي يليه، بمعنى أنه يمكن أن يكون للجنة المحافظة سلطة معينة، وكذلك الحال بالنسبة للجنة المركزية لتقوم بمتابعة لجانها الأساسية، حتى يكون هناك تسلسل في المتابعة بايجابية، وشكراً .

## السيد / الرئيس:

اتفضل يا أخ ضياء .

## السيد / ضياء الدين داود:

بسم الله الرحمن الرحيم .. السيد الرئيس .. الإخوة الأعضاء، لقد وُزِّع تقرير اللجنة على حضراتكم في اجتماع سابق، وأرجو أن أعفيكم من تكرار ما ورد في التقرير. وأقتصر على مَا جَدِّ عليه نتيجة لدراسات وتوصيات، والعمل الذي قامت به المحافظات في هذا المجال في الفترة الماضية، والإنجازات التي تمت في أعمال اللجنة في الفترة التي تلت إعداد التقرير وتوزيعه في الفترة الماضية .

إن الملاحظة العامة على عمل اللجنة خلال الفترة الماضية هي أن السمة الرئيسية لعملها كانت فترة دراسة وتخطيط لمنهج العمل أكثر منها أى شيء آخر. والذي أملى هذا الاتجاه هو أن اللجنة كانت تطرق فروعاً للنشاط السياسي لأول مرة، ولم يكن لها فيها تجارب ناضجة يمكن أن تقود عملها، وتكون ركيزة لهذا العمل.

إن مَا جَد هو ما وعدت به اللجنة في تقريرها السابق في مجال التثقيف ، من وضع برنامج عاجل يشمل جميع مستويات لجان الاتحاد الاشتراكي ، من مستوى لجنة الوحدة إلى لجنة المحافظة ، لتعمل كلها في اتفاق على أساس حد أدنى من وحدة الفكر والأسلوب .

وقد اقترحت اللجنة أن تكون للدراسة مجالين : مجال تنظيمي، والآخر سياسي . واتخذت في أسلوب عملها الجوانب العملية والتطبيقية، والبساطة والتركيز، والبعد عن الجوانب النظرية التي كانت تتسم بما الدراسات في الفترة الماضية .

وقد شُكِّلَت لجنة قامت بوضع البرنامج والمواد في الجانبين التنظيمي والسياسي، وسوف تفرغ منه هذا الأسبوع، على أن تبدأ الدراسة في منتصف الشهر الحالي وأرسلنا فعلاً للمحافظات لترشيح المتدربين السياسيين الذين سيجرى تدريبهم لفترة في المعهد الاشتراكي بالقاهرة، ثم يعودون إلى محافظاتهم لتنفيذ هذا البرنامج على جميع المستويات.

والفكرة الرئيسية هي أن عمليات التثقيف - بالصورة الواردة في التقرير - كلها مركزية ، وتنبع من جهة واحدة، وتتم على نسق واحد لايترك مجالاً لأى تشتت فكرى، أو أى أنواع من التثقيف تختلف فيها المواقف من جهة إلى أخرى .

ثم وضعت اللجنة تصورها لعمليات التثقيف على مختلف الجالات ، سواء فى المعاهد الاشتراكية ، أو الدورات الخاصة، أو عمليات التوجيه اليومى، أو البحوث والدراسات والنشرات التعليمية، أو التثقيف والدعوة الجماهيرية، وأوضحنا أسلوب عملنا فى اللجنة والمكاتب المساعدة التى ستنشأ لهذا المجال .

أمّا بالنسبة للجنة الإعلام فيتضح مما سبق ذكره أن الفرصة لم تكن متسعة من أجل حسم القرار الذى أشار إليه المؤتمر فيما يتعلق بالصحافة، وخاصة أن موضوع الصحافة متشعب، ويحتاج إلى دراسة ووقت أكثر من الوقت الذى أتيح، وأولويات عمل فرضت نفسها فى خلال الفترة الماضية لم تعط فرصة لاتمام هذا الموضوع ، لأنه كان مطلوباً أن يشترك فيه أكبر عدد من الإخوة

لدراسته. وقد وضعنا - دون أن ننتهى إلى رأى محدد - مجمل الدراسات والآراء التى أبديت، والتصورات في هذا الجال .

أما فيما يختص بمجال الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، فقد عقدت اللجنة عدة اجتماعات بعد الدراسات التي أتمتها مع السيد وزير الثقافة، ومع كافة المشتغلين في مختلف أنواع الفنون، والآداب، والعلوم في جلسات عديدة، درست فيها الموقف والوضع الراهن لكل هذه الجالات المختلفة، ووضعت تخطيطاً وبعض التوصيات في هذا الجال ضمنتها التقرير، محاولة فيها أن تصل بالثقافة إلى خدمة أهداف المجتمع والفنون، وأن تصل إلى جميع المستويات الجماهيرية ، وتكون ميسرة لهم، وأيضاً حل كثير من مشاكل المشتغلين في هذه الجالات. ومن ناحية أخرى محاولة استغلال كل الطاقات والإمكانيات المتاحة حاصة على مستوى القرى، والمدن، والأقاليم – مثل قصور الثقافة ، والوحدات الجمعة، والمكتبات، ودور العرض الموجودة في مختلف هذه الأماكن، ومحاولة نقل نشاطات الثقافة والفنون المحتلفة القاصرة على مستوى المدينة إلى مستوى القرية . والتقينا في هذا مع البرنامج الذي وضعته وزارة الثقافة، والذي تتعاون على إخراجه وتوصيله إلى هذا المستوى، ويشمل هذا جميع مجالات : السينما، والمسرح، والكِتّاب، والموسيقي، والفنون التشكيلية . وقد انتهت اللجنة إلى بعض توصيات تفصيلية أعفى حضراتكم من أن أطرقها تفصيلاً ، وسوف تكون موضع دراسة في اللجنة الخاصة بما، وشكراً .

# الدكتور/ مصطفى أبو زيد فهمى :

فى الحقيقة إننى كنت متوقعاً أن يكون هذا التقرير هو أول التقارير التى تعرض على اللجنة وليس آخرها لأن الناحية الفكرية تتحكم فى كافة النواحى . وعلى كل فإننى مع تقديرى للمجهود الذى بذل فى هذا الجال، إلاَّ أننى أود أن أُبرز بعض ملاحظات صغيرة :

۱ – إن المبادئ الفكرية التي أشار إليها السيد المقرر ليست محل خلاف، ونود قبل أن تنزل هذه المبادئ إلى التنظيمات الأدنى أن توزع علينا من باب العلم بالشئ. ومن الطبيعي أن المقصود بهذه المبادئ الفكرية هو التثقيف، وإن كان أعضاء اللجنة المركزية في مستوى متقدم منه، إلا أنه من المصلحة

أن نقرأ هذه المبادىء التي لا خلاف عليها، وخاصة أن لى تجربة سابقة، هي أن كثيراً من الإخوة الأساتذة في المعاهد الاشتراكية كانوا يقومون بتدريس مواد

متصورين أنه لا خلاف عليها، وبعد أن قمت بقراءتما وحدت أن عليها خلافات كثيرة قد يمتد الحديث بشأنها عدة أسابيع . ولذلك أرجو - من باب العلم بالشئ - أن توزع علينا في ورقة المبادئ التي تنزل إلى الجماهير باعتبار أنها مبادئ مستقرة ، لنستفيد بها أولاً .. وفي نفس الوقت نكون على علم بهذه المبادئ الفكرية التي يقال إنه ليس عليها أي خلاف .

٢ - فى تقديرى أن مهمة لجنة الفكر .. إلى جانب تثقيف المستويات الأدبى ، عليها مهمة تتعلق بأعلى مستويات الدولة فى الفكر الاشتراكى لأن هناك فرقاً بين معلم وأستاذ، فالمعلم يردد ما يوجد ، أما الأستاذ فعليه - إلى جانب أنه يردد ما يوجد - أن ينتقد ويحاول أن يجدد .

وعلى هذا، فمهمة لجنة الإعلام ليست مهمة تعليم، أو مجرد قراءة محتويات الكتاب الذى تصدره الحكومة، وإنما عليها أن توصل ما هو موجود، وتحاول أن تضع لكل شيء مبادئه. وفي اعتقادى أن أقوى وأكرم المبادئ هو ما يخرج من صميم المعارك، ونحن الآن في معركة مصيرية، والتأمل الآن في المبادئ التي تحيط بنا .. تأمل مجدّد، لأن كل شيء في إعادة بنائه يحتاج إلى مبادئ معينة. ومن هنا، فنحن في حاجة إلى جهد سريع من اللجنة في هذا الشأن .

وإني أقص على حضراتكم شيئاً بسيطاً للترفيه الذهني :

أثناء وجودى في بيروت قمت بمناقشة مع أستاذ في الجامعة الأمريكية، حينما سألني بقوله: هل النظام الرأسمالي أفضل أم الاشتراكي؟ وبعد مناقشة امتدت إلى ساعات طويلة، وبعد أن أبدى أنه سيقتنع أو يهزم من الناحية النظرية البحتة، قال: لنترك النواحي النظرية جانباً وسأعرض عليك بلدين متجاورين : لبنان .. ويطبق النظام الرأسمالي، وسوريا .. وتطبق النظام الاشتراكي، والاثنان شوام وفي إقليم واحد، أرجو أن تسافر لترى وضع كل منهما .

وفى الحقيقة إننى لم أجبه عن هذا إلا بعد أن دخلت سوريا عدة مرات والتقيت بالسوريين. وبعد أن اطمأنوا لى وجدت أفسم يترحمون كثيراً على أيام الوحدة . وفى الواقع أننى وجدت أن وضع سوريا الاقتصادى فى منتهى السوء ، إذ الاقتصاد فيها غير مستقر .. بل هو منهار، بينما يزدهر الاقتصاد فى لبنان .

وبعد أن تأملت الوضع وجدت أن المسألة فى منتهى البساطة ، وهى أن العربة الرأسمالية لها موتور محرك، وهو دافع الربح إلى غير ما حد، وهذا دافع غريزى لا يحتاج إلى تكوين أو بناء، وإنما هو موتور تلقائى تسير به العربة الرأسمالية . أما العربة الاشتراكية فهى سريعة فعلاً، وأفضل وأعدل ،

ولكن موتورها يحتاج إلى بناء، بأن تجعل العمل .. والعمل وحده مقياساً للتقييم، وأساس التقدم في الحياة . وهذا الوضع في حد ذاته يحتاج إلى بناء وجهد، لأن الإنسان يميل بحكم طبيعته إلى مجاملة من حوله من الشلل، ولكى تمزم هذه الرغبة الغريزية لتنتقى الأكفأ - ممن ليسوا من حولك أو شلتك - يحتاج الأمر إلى مجهود .

ولهذا السبب تبدو البلاد التي تَدَّعِي الاشتراكية أو ترفع شعارها في كثير من الأحيان متخلفة بصفة مؤقتة، إلى أن تدرك هذه الحقيقة التي قمتم سيادتكم بتنفيذها في القوات المسلحة ، ورأينا أثرها واضحاً فعلاً في القيادات التي توليتم سيادتكم اختيارها شخصياً، والتي كانت مُشَرِّفة إلى أقصى حد . ويخيل إلى أن عديداً من هذه المبادىء نحتاج إليها في حياتنا الجديدة . ويخيل إلى أيضاً أن لجنة الفكر ليس من مهمتها فقط كتابة المبادىء وتوزيعها على الدرجات الدنيا – وهي مهمة سهلة – وإنما مهمتها أن تتصدى على أعلى مستوى للمبادىء التي نريد لها أن تنظم حياتنا الجديدة، وخاصة أن خير المبادىء وأقواها وأغناها في التطبيق العملى خرج من صميم المعارك، وشكراً .

# السيد / الرئيس:

هُوَّ طبعاً احناكل عمر هذا التنظيم ٦ أشهر ، يعنى - الحقيقة - يمكن ده السبب في التحرك اللي هُوَّ يعنى واحدة واحدة بالنسبة للموضوع، ولكن لابد ان التطور حيوصلنا إلى هذه الأمور بالنسبة للفكر، وأنا موافق على الكلام اللي قاله الدكتور أبو زيد بالنسبة لتوزيع الورقة .

# السيد / ضياء الدين داود:

لقد تضمن التقرير كل ما ذكره الدكتور مصطفى أبو زيد فهمى، سواء بالنسبة للجنة التي يعنيها أو غير ذلك، ولكنني حرصاً على الوقت قد أوجزت هذا التقرير، ولم أتعرض لتفصيلاته .

# السيد / الرئيس:

هُوَّ طبعاً بالنسبة للتحرك الفكرى، برضه باقول: إن التحرك لازم يكون على مهلنا، والكلام اللى عنده أُعْطَى فى المعهد الاشتراكى فى الأول بلبل أفكار ناس كتير، وكان كل واحد أهو بيقول الفكر اللى عنده ، وقد يكون الاختلاف ١٠ أو ٢٠ أو ٣٠% ، بعدين بندى الناس كلام - الحقيقة - وبعدين

بيتسابوا بهذا الشكل بيبقوا طاقة .. ممكن تكون طاقة مدمرة، لأن بيرتد عليهم الكلام والفكر، وبتتلخبط هذه الأفكار . ولهذا احنا في اللجنة التنفيذية العليا أخذنا قرار بأن تراجع كل هذه المحاضرات، بحيث إن تكون فيها وحدة فكرية، أو تتمشى مع الواقع بتاعنا والتطبيق الاشتراكي .

أى ملاحظات؟ .. ( لم تبد أى ملاحظات ) السلام عليكم .

( وهنا رفعت الجلسة حيث كانت الساعة ١١,٢٥ مساءً ) .

\* \* \*

الاتحاد الاشتراكى العربى اللجنة المركزية الحلسة ١٦

# القرارات والتوصيات التى صدرت فى اجتماع اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى المنعقد يوم الأربعاء الموافق ١٩٦٩/٣/٢٦

١ - تُحيِّى اللجنة المركزية بطولة الشهيد الفريق أول عبد المنعم رياض، كما تشيد بالعمل البطولى الذى تقوم به القوات المسلحة، وتتعهد بدعمها دعماً كاملاً حتى تستطيع أن تقوم بواجبها المقدس لتحرير الأراضى المحتلة . وتطلب اللجنة من السيد وزير الحربية إبلاغ ذلك للقوات المسلحة .

٢- تُوزِّع وزارة الإرشاد القومى على السادة أعضاء اللجنة المركزية نص التصريحات التى تصدر عن القادة الاسرائيليين، وكذلك ما ينشر في الصحف الإسرائيلية خاصاً بالقضية المصيرية .

\* \* \*